



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

"قياس أثر قرارات مجلس النقد والتسليف (المتعلقة بأدوات السياسة النقدية)

على أداء المصارف التجارية في سورية"

Measuring the effect of Credit and Monetary Council
decisions on the Performance of Commercial banks
in Syria"

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

عدنان ياسين الحمد

إشراف

د. عبد الرزاق القاسم

٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

{..نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم }

صدق الله العظيم

الإهداء:

براً وإحساناً

إلى والديّ العزيزين

إلى زوجتي الغالية

إلى إخوتي وأصدقائي

وفاءً وعرفاناً

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الرزاق القاسم على تفضله بالإشراف على هذا العمل ولمعاملته الأبوية ولملاحظاته ومقترحاته القيمة التي أغنت هذا البحث.

المحتوى:	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول - أهداف السياسة النقدية وأدواتها:	
أولاً- تعريف السياسة النقدية	٨
ثانياً- أهداف السياسة النقدية	٨
١- الأهداف النهائية للسياسة النقدية	٨
٢- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية	١٠
ثالثاً- أدوات السياسة النقدية	١٣
١- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية	١٣
٢- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية	١٧
الفصل الثاني - قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية	
أولاً- مجلس النقد والتسليف في سوريا	٢٤
ثانياً- مجلس النقد والتسليف في ظل القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٢	٢٦
ثالثاً- أهداف السياسة النقدية كما حددها نظام النقد الأساسي	٢٧
رابعاً- قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية في سورية	٢٨
١- القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة	٢٨
٢- القرارات المتعلقة بالتحكم بالسقوف الائتمانية	٣٨
٣- القرارات المتعلقة بتوجيه القروض	٤٢
٤- الإقناع الأدبي	٤٥
٥- عمليات السوق المفتوحة	٤٥
٦- متطلبات الاحتياطي الإلزامي	٤٦
٧- سعر الخصم	٥٠
الفصل الثالث - تقييم الأداء في المصارف التجارية:	
أولاً- تعريف المصارف التجارية والخدمات التي تقدمها	٥٣
ثانياً- مفهوم تقييم الأداء	٥٤
ثالثاً- مناهج تقييم الأداء	٥٧
المنهج الأول- تقييم الأداء من خلال السوق المالي	٥٨

٦٢	المنهج الثاني - تقييم الأداء من خلال نسب الربحية
	الفصل الرابع - قياس أثر قرارات مجلس النقد والتسليف على أداء المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية
٧٥	أولاً - عينة البحث
٧٦	ثانياً - تطور أنشطة المصارف الخاصة في سورية
٧٩	ثالثاً - تحليل الربحية للمصارف عينة البحث
٩٢	رابعاً - أثر قرارات مجلس النقد والتسليف على أداء المصارف التجارية
١١٠	النتائج والمقترحات
١١٥	قائمة المراجع

– المقدمة:

شهدت سورية في الأعوام القليلة السابقة انفتاح وتحرير في السوق المصرفية المحلية، وتطويراً شاملاً لكافة الأجهزة والسياسات النقدية والمصرفية والمالية وذلك لجذب المدخرات المحلية والخارجية وتأمين المعطيات اللازمة لجذب الاستثمارات والتخفيف من حجم الديون الخارجية و بالنهاية لدفع عملية التنمية على صعيد الاقتصاد الوطني.

وضمن الإطار السابق قامت الحكومة السورية باتخاذ مجموعة من القرارات لتحرير السوق المصرفية المحلية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي العام والتركيز على تطوير وتحديث آليات عمل المصرف المركزي وتحديث شامل للتشريعات المصرفية وجعلها تواكب العصر، وكانت الحكومة تدرك بأن تحرير السوق المصرفية، يتطلب منها خلق وتنفيذ الأدوات اللازمة لمراقبة عمل المؤسسات المالية الجديدة، والأهم من هذا هو توجيه نشاط هذه المؤسسات باتجاه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان أول ما فعلته الحكومة هو إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف في العام ٢٠٠٣ الذي بات يتولى مهمة تنظيم والإشراف والرقابة على عمل المصارف في سورية.

وخلال الأعوام القليلة السابقة التي تلت إنشاء مجلس النقد والتسليف، قام هذا المجلس بإصدار التراخيص للعديد من المصارف التجارية الخاصة والمصارف الإسلامية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية وأخرها شركات الصرافة، وبالتالي ازدادت وتعددت حجم المهام الملقاة على عاتق مجلس النقد والتسليف، فهو مناط به استخدام الأدوات النقدية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ومناط به أيضاً متابعة وتنظيم والإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات التي تعمل ضمن القطاع المصرفي وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المحتملة ولتوجيه نشاط هذه المؤسسات باتجاه أهداف الحكومة.

إن مجلس النقد والتسليف يقوم بإصدار القوانين والقرارات اللازمة لقيامه بالمهام المذكورة أعلاه، وهذه القوانين والقرارات كثيرة ومتعددة الأغراض منها ما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، ومنها ما يتعلق بالإطار العام للخدمات التي تقدمها المصارف، ومنها ما يتعلق بإدارة المخاطر وقواعد وإجراءات الرقابة، وتعتبر القرارات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية من أهم القوانين التي يستخدمها مجلس النقد والتسليف لتحقيق أهداف سياسته النقدية، وذلك عن طريق التأثير على إمكانيات المصارف العاملة ضمن نطاق إشرافه، فهو يستطيع التأثير على حجم الأموال التي

يمكن للمصارف أن تستخدمها في عمليات الائتمان، ويستطيع التأثير على الخدمات التي يمكن أن تقدمها هذه المصارف، وأيضاً يؤثر على هيكل الودائع لدى المصارف، ويؤثر على تكاليف وإيرادات كافة المصارف أي باختصار يؤثر على مجمل أداء المصارف العاملة ضمن نطاق إشرافه، وبما أن المصارف التجارية تمثل الشريحة الأكبر والأوسع انتشاراً وتستحوذ على الرصيد الأكبر من حجم العمليات المصرفية، كان من الطبيعي أن يركز مجلس النقد والتسليف من خلال قراراته على إيجاد الأدوات اللازمة لضبط وتوجيه أداء المصارف التجارية.

-أهداف البحث:

- ١ - تحديد مدى تأثير أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مجلس النقد والتسليف على أداء المصارف التجارية في سورية.
- ٢ - قياس فاعلية أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل المجلس من خلال قياس تأثيرها على أهم مؤشرات الربحية لدى عينة المصارف التجارية في سورية.

-مشكلة البحث:

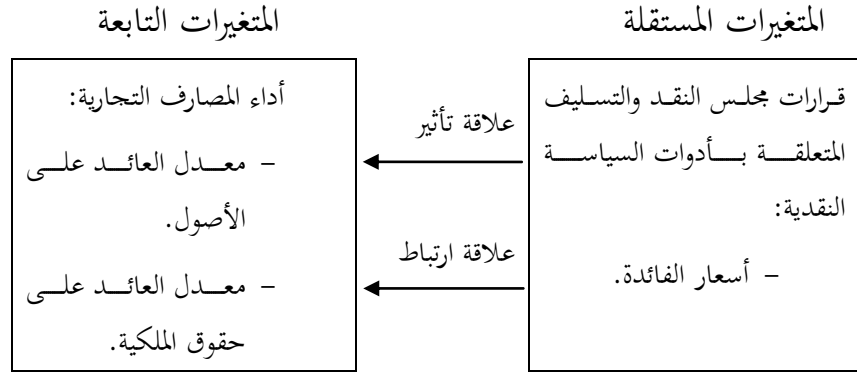
يتأثر أداء المصارف التجارية بشكل كبير بالقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية والناظمة للعمل المصرفي، وإحدى أهم الجهات المشرفة والناظمة للعمل المصرفي في سورية هو مجلس النقد والتسليف، من هنا تبرز مشكلة البحث الرئيسية في تحديد الارتباط والتأثير لقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية على أداء المصارف التجارية في سورية والتي يمكن أن تطرح على شكل مجموعة من التساؤلات من أهمها:

- ١ - ما هو أثر القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة على أداء المصارف التجارية؟.
- ٢ - ما هو أثر القرارات المتعلقة بنسب الاحتياطي الإلزامي على أداء المصارف التجارية؟.
- ٣ - ما هو أثر القرارات المتعلقة بتقييد الائتمان وتوجيهه على أداء المصارف التجارية؟.
- ٤ - ما هو أثر القرارات المتعلقة بأسعار الخصم وعمليات السوق المفتوحة على أداء المصارف التجارية؟.

- فرضيات البحث:

- ١ - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية لدى عينة المصارف وأسعار الفائدة المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف في سورية.
- ٢ - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول لدى عينة المصارف وأسعار الفائدة المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف في سورية.

- نموذج البحث:



أهمية البحث:

كما هو معروف يوجد هناك تناقض بين رغبة الجهات النازمة للعمل المصرفي في وضع تشريعات ومبادئ تنظيمية متشددة تضمن استقرار النظام المالي والمصرفي وبين رغبة إدارة المصارف التجارية في تحقيق معدلات أداء عالية، ومن هنا تبرز أهمية البحث في بيان أثر قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية على أداء المصارف التجارية في سورية.

إن أهمية اختيار المصارف التجارية لقياس درجة تأثرها بأدوات السياسة النقدية تأتي من الدور الاستراتيجي للمصارف التجارية فهي أهم مؤسسة تعنى بجذب المدخرات وإيجاد الفرص الاستثمارية المناسبة لها، وهي أهم مصدر من مصادر السيولة والتمويل وهي إحدى أهم الجهات التي يقوم المصرف المركزي من خلالها بتحقيق وتنفيذ أهداف سياسته النقدية، وبالتالي نستطيع القول أن المصارف التجارية هي مرآة تعكس درجة تطور الاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من هذه المهمات الإستراتيجية للمصارف التجارية نرى أنه من الهام جداً دراسة وتقييم أداء المصارف التجارية في ظل هذه القوانين التي يصدرها مجلس النقد والتسليف، وأما سبب اختيارنا للقرارات الخاصة بأدوات السياسة النقدية، فهذا يعود إلى أهمية هذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي هي جزء من مجمل الأهداف الاقتصادية للحكومة، ولأن مدى تطور هذه الأدوات ومدى تأثيرها في السوق المصرفي يعبر عن قدرة مجلس النقد والتسليف على تحقيق أهدافه، ويعبر أيضاً عن مدى سلامة العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية.

-محددات الدراسة:

إن البيانات المالية التي تم استخدامها في الحالة العملية من هذا البحث تخص الفترة من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠٠٩ وهي تمثل كافة البيانات المالية المتاحة الخاصة بالمصارف المختارة في عينة البحث وذلك حتى نهاية إعداد هذا البحث.

-الدراسات السابقة:

إن بعض الدراسات التي استطاع الباحث الإطلاع عليها تعرضت لتقييم أداء المصارف التجارية وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وبعضها تعرض للنظام المصرفي السوري بشكل عام مع تحليل لأداء المصرف التجاري السوري.

Coit and Karr¹ - ١٩٩٧ - هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة عدة مقاييس لقياس الأداء أهمها: العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وخلصت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير بالمؤشرات المذكورة من قبل المصارف الكبيرة والصغيرة.

¹ - Coit, Craig l, John,(1997)"Performance Measurement in the Banking industry. Result of BAI, Survey, Bank Accounting and Finance, Vol.I.No3.

Philip¹ - ١٩٨٩ - تناول البحث دراسة أداء مجموعة من المصارف التجارية في ١٢ دولة في أوروبا وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية وبين نسبة السيولة والربحية.

غالب مشبب - ٢٠١٠ - رسالة دكتوراة - جامعة دمشق - وتناولت الدراسة المعايير المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، وتناول البحث تحليل أداء عينة من المصارف التجارية اليمنية وذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي ومن خلال أسلوب المؤشرات.

زاهر عناية - رسالة ماجستير في جامعة دمشق بعنوان دور المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني وتناولت هذه الدراسة علاقة المصرف المركزي بالمصارف العامة ضمن الإطار النظري، وتم التركيز في هذا البحث على قدرة المصرف التجاري السوري على جذب الودائع.

هادي محمد أحمد - رسالة ماجستير في جامعة تشرين بعنوان دراسة هيكلية للمصرف التجاري السوري مع إمكانية وجود مصارف خاصة، حيث تحدث الباحث عن النظام المصرفي في سوريا ثم انتقل إلى تحليل أداء المصرف التجاري السوري من خلال التحليل المالي.

- منهج البحث وأدواته:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتضمن عملية دراسة العوامل التي نعتقد أنها تؤثر على أداء المصارف التجارية، ثم سنقوم بدراسة تحليلية لأثر العوامل السابقة على المصارف التجارية.

¹ - Borke Philip, (1989)"Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia". Journal of Banking and Finance Vol 13.

الفصل الأول

أهداف السياسة النقدية وأدواتها

مقدمة:

تعد السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، وتمثل السياسة النقدية الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة لأي بلد، لذلك فإن تناسق أدوات السياسة النقدية المستخدمة مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى يجب أن يكون مدروساً بعناية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

تقوم المصارف المركزية باستخدام أدوات نقدية معينة لتحقيق الأهداف النهائية التي تسعى إلى تحقيقها، وتقوم المصارف المركزية أيضاً باستخدام الأهداف الوسيطة وذلك لأن الأهداف الوسيطة تكون أكثر ارتباطاً بالأدوات النقدية، أي أن المصرف المركزي يقوم باختيار أدوات نقدية معينة يؤثر من خلالها بهدف وسيط معين للوصول إلى الهدف النهائي للسياسة النقدية، وتسمى عملية تحديد الأهداف الوسيطة والأدوات النقدية الواجب استخدامها ما يعرف بالسياسة النقدية.

إن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية تختلف من بلد إلى آخر، وذلك بسبب اختلاف البنية الهيكلية لكل اقتصاد والتفاوت في درجة تطور أسواق النقد واختلاف الحالة الاقتصادية السائدة، ولعل أهم العوامل المحددة لفاعلية السياسة النقدية هو مدى تحديد المصرف المركزي لأدوات هذه السياسة (الهدف التشغيلي) ومدى فاعلية تأثير هذه الأدوات وهذه الفاعلية تختلف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبشكل عام تعتبر السياسة النقدية ضعيفة الفاعلية في الدول النامية نظراً لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر ذات منشأ هيكلي وليست ذات منشأ نقدي، بالإضافة إلى أن هذه الدول لا تمتلك أسواق نقدية متطورة وهنا تخسر السياسة النقدية أحد أهم أدواتها ألا وهي عمليات السوق المفتوحة^١.

إن المصارف المركزية تقوم بممارسة سلطتها النقدية على المؤسسات المالية والتي من أهمها المصارف حيث أن المصارف تستحوذ عادةً على القسم الأعظم من التعاملات النقدية التي يسعى المصرف المركزي للتأثير فيها من خلال أدوات السياسة النقدية وبالتالي من الطبيعي أن يتأثر نشاط المصارف بسبب التغييرات التي تطرأ على أدوات السياسة النقدية وهذا الأثر يختلف حسب طبيعة التغيير وحسب مدى قدرة المصارف على الاستجابة للتغيير الناتج عن التغيير في الأدوات النقدية.

^١ ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، ١٩٨٨، محاضرة بعنوان السياسة النقدية ص ٣

أولاً - تعريف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية وهي إحدى المهام المنوطة بالبنوك المركزية تعرف بأنها " مجموعة الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"^١. وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة الأعمال والتدابير التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"^٢.

أي أن السياسة النقدية هي عملية اختيار أدوات نقدية معينة يتم استخدامها للتأثير في هدف وسيط محدد لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ثانياً - أهداف السياسة النقدية:

إن أهداف السياسة النقدية تقسم إلى أهداف نهائية ووسيلة.

١ - الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات إحداها يخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، وبالتالي فإن أي حكومة تستطيع اتخاذ مجموعة معينة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية وتكون هذه الأهداف هي الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

وبشكل عام نستطيع القول إن أهم هذه الأهداف هي كالتالي:

أ - الحفاظ على المستوى العام للأسعار:

ويعتبر من أهم الأهداف النقدية ذلك لأن عدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضراراً وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

^١ ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، ١٩٨٨، محاضرة بعنوان السياسة النقدية ص ٣.
^٢ السيد حسن، موفق: التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، عرض النقد والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٥ العدد الثاني ١٩٩٩، ص ٢١.

إن الحفاظ على المستوى العام للأسعار يتم من خلال تخفيض معدل التضخم ويتم تخفيض معدل التضخم بأساليب متعددة تختلف باختلاف سبب التضخم وبشكل عام يعتقد أغلب الاقتصاديين بأن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون نمو العرض النقدي مرتفعاً، وبالتالي يكون علاج التضخم من خلال ضبط العرض النقدي والذي يمكن أن يتم من خلال أسعار الفائدة حيث يتم رفع أسعار الفائدة مثلاً عندما يرغب المصرف المركزي بتخفيض المعروض النقدي لأن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع كلفة الائتمان من ناحية ويؤدي إلى زيادة الرغبة في الادخار لدى القطاع المصرفي حيث تكون معدلات الفائدة مرتفعة.

ب- تحقيق معدل نمو حقيقي للدخل قابل للاستمرار^٢:

إن النمو الحقيقي للدخل يقصد به الارتفاع الحقيقي للقوة الشرائية للدخل أي ارتفاع مستوى الدخل عند نفس مستوى الأسعار السابق، وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة ونمو الدخل عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية مثلاً بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

ج- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية:

إن الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية يعني الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وتوفير الإمكانيات اللازمة لاستيعابها وبالتالي زيادة التشغيل وتناقص البطالة، وهذا يتم من خلال تحقيق معدل مرتفع للادخار ومن ثم التأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الائتمانية.

د تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية واستقرار سعر صرف العملة الوطنية:

يعتبر توازن ميزان المدفوعات من الأمور المهمة لأي اقتصاد لأنه يؤثر على استقرار سعر صرف العملة المحلية ويؤثر على صادرات البلد المعني لذلك تقوم الدول بمحاولات مستمرة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات حيث تقوم البنوك المركزية مثلاً باستخدام أداة من أدوات السياسة

١ مبارك عبد النعيم ، يونس محمود ، اقتصاديات النقود و الصرفة و التجارة الدولية الدار الجامعية للطباعة و النشر، ١٩٩٦، ص٣٢٨.

٢ د.مجيد، ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢، ص١٨٩.

النقدية وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضاً، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محلياً فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محلياً سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات، ويخفض العجز في ميزان المدفوعات.

٢- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تعرف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل : مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

أي عبارة أخرى هي مجموعة المتغيرات القابلة للقياس التي تشكل حلقة الوصل فيما بين أدوات السياسة النقدية و الأغراض أو الأهداف النهائية.

وتتمثل هذه المتغيرات عادةً ب العرض النقدي، أسعار الفائدة، سعر الصرف أو أي متغير آخر قد تراه السلطات النقدية ملائماً كهدف وسيط لسياستها النقدية.

إن مسألة اختيار أهداف وسيطة للسياسة النقدية لا بد وأن تتم في ضوء الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد واستناداً إلى دراسات تحليلية للسلوك الاقتصادي بما في ذلك دالة الطلب على النقد إضافة إلى توجهات السياسة الاقتصادية العامة.

إن قيام السلطات النقدية باختيار هدف وسيط معين لسياستها النقدية لا يعني ضرورة التزام هذه السلطات بهذا الهدف طوال الوقت وعلى مرّ الزمن. حيث أن هذا الهدف لا بد وأن يكون قابلاً لإعادة النظر في ضوء المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

أي أن أولويات أغراض السياسة النقدية والخصائص والمتغيرات الاقتصادية هي التي تحدد نوعية الهدف الوسيط اللازم تحديده.

أ- العرض النقدي:

حتى الثلاثينات من القرن العشرين كان كثير من الاقتصاديين يعتبر أن ارتفاع الأسعار يعود إلى زيادة المعروض النقدي، وأن الانكماش والكساد يعود إلى قلة المعروض النقدي، ولكن فيما بعد ظهرت نظريات أخرى تتحدث عن دور السياسات المالية مثل الإنفاق الحكومي والضرائب، ولكن عادت فيما بعد لتظهر نظريات جديدة لتؤكد على أهمية العرض النقدي ودوره في مستوى الإنفاق الكلي.

إن المصرف المركزي يستخدم الأهداف الوسيطة لمساعدة الأدوات النقدية في تحقيق الأهداف النهائية لذلك عندما يختار المصرف المركزي العرض النقدي كهدف وسيط فهذا يعني أن المصرف المركزي سيقوم بالتأثير في عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية، فعلى سبيل المثال قد يرغب المصرف المركزي بتخفيض نسبة التضخم في البلاد فيقوم برفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى توجيه الأموال إلى المصارف وذلك لارتفاع العائد فيها ومن ثم لن تستطيع المصارف التوسع في الائتمان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ينخفض المعروض النقدي المتداول في الأسواق ويزيد الادخار على حساب الاستثمار وبالتالي كبح عجلة التضخم. إن قياس كمية المعروض النقدي تختلف من بلد إلى آخر بحسب حجم التطور المالي فيه وبشكل عام هناك أربعة مقاييس لقياس حجم المعروض النقدي وهي:

M1: وهي تمثل النقود الورقية والمعدنية المصدرة (خارج المصرف المركزي) ، والودائع تحت الطلب^١.

لكن المدارس الاقتصادية توسعت في تحديد عرض النقود لتصبح كالتالي:

M2: وهي تتألف من M1 و الودائع الآجلة والادخارية وودائع التوفير.

^١ د. كنعان، علي : مرجع سابق، ص ١٧١.

M3 : وتتألف من M2 و الودائع الادخارية وشهادات الإيداع، الودائع والمساهمات وصناديق الاستثمار، بطاقات الاعتماد ذات العائد^١، بطاقات البيع والشراء الاستهلاكية.

M4: وتتألف من M3 و والشيكات السياحية وقبولات المصارف من الأوراق التجارية وسندات الادخار والتزامات وزارة الخزانة الأمريكية وودائع الأفراد الأمريكيين بالدولار الأوروبي^٢.

ولكن في معظم الدول النامية يتم استخدام M2 للتعبير عن العرض النقدي نظراً لقلّة استخدام الأدوات المالية الحديثة.

ب- أسعار الفائدة:

إن سعر الفائدة "هو السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض"^٣، ويعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في بلد ما، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهوم أسعار الفائدة في النظرية الاقتصادية ودورها بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية والمتغيرات الدولية المتعاقبة.

إن أهمية أسعار الفائدة تبرز على المستوى الداخلي من خلال أنها تؤثر على مستوى الاستثمارات ومستوى التفضيل بين النقد والسندات وتبرز على المستوى الخارجي بأنها تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال.

إن استخدام أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يتحقق من خلال تحريك العرض النقدي حيث إن العرض النقدي يتناسب عكسياً مع أسعار الفوائد وبناءً عليه عندما يرغب المصرف المركزي بتحريك عجلة النمو والخروج من الركود فإنه يقوم بزيادة المعروض النقدي وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة بسبب هذه الزيادة وبالتالي تنخفض تكاليف الاستثمار وتزداد الفرص الاستثمارية وبالتالي فرص العمل وهكذا يتم الخروج من حالة الركود ويحدث العكس عندما ترغب الحكومة بمواجهة التضخم حيث تلجأ إلى تخفيض حجم الكتلة النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة الادخار على حساب الاستثمار.

^١ دليلية، عارف: الكتلة النقدية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، الندوة العاشرة، ١٩٩٥، ص ٦-٧.

^٢ سيجل، باري: النقود والبنوك الاقتصادية، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح مجيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص ٥٠-٥١.

^٣ د. مسعود، حسن: أضواء على النظرية النقدية المعاصرة، دار المعارف، بيروت ٢٠٠١، ص ٢١٤.

ج- سعر الصرف:

إن اختيار سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية يكون بهدف التحكم بمعدلات التضخم ويتم ذلك إما من خلال أسعار الفائدة أو من خلال تعديل سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى، إن استهداف استقرار أسعار الصرف من الممكن أن يؤدي إلى إخلال التوازن الداخلي وذلك بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، وعادةً ما تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام أدوات أخرى مساعدة لحل هذه المشكلة.

عندما يرغب المصرف المركزي برفع سعر صرف عملة البلد المعني أو المحافظة على استقرار سعر الصرف في حالة الأزمات فإنه يقوم برفع معدلات الفائدة على العملة المحلية وبالتالي يزداد تفضيل المودعين للعملة المحلية لارتفاع العائد عليها وبالتالي زيادة الطلب عليها أمام العملات الأخرى وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف ولكن لرفع أسعار الفائدة أثار ضارة على البلدان النامية خاصةً لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى النمو الاقتصادي.

ثالثاً - أدوات السياسة النقدية:

إن أدوات السياسة النقدية يمكن أن تصنف إلى أدوات كمية^١ تهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

وتصنف أيضاً على أنها أدوات مباشرة وغير مباشرة تبعاً لتأثيرها وارتباطها بالأهداف الوسيطة والنهائية، وهذا التصنيف هو المعتمد لدى أغلب الاقتصاديين.

١- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير وبشكل مباشر في حجم ونوع الائتمان والقروض الممنوحة من قبل المصارف، وتتصف هذه الأدوات بالإلزام بحيث لا يكون بمقدور المصارف تجاوزها، ولكن تحقيق هذه الأدوات للأهداف

^١ د. كنعان علي: الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٤٩.

المطلوبة يتوقف على الظروف الاقتصادية في البلد المعني، على سبيل المثال قد تستطيع السلطات النقدية أن تمنع المصارف من التوسع في حجم الائتمان الممنوح من خلال فرض حدود ونسب معينة لا يسمح بتجاوزها، ولكنها قد لا تستطيع أن تجبر المصارف على التوسع في منح الائتمان. إن الأدوات المباشرة الأكثر شيوعاً هي^١:

أ - التحكم بأسعار الفائدة Interest rate controls.

ب - السقف الائتمانية Credit Ceilings.

ج - توجيه القروض Directed lending.

د - الإقناع الأدبي Moral Suasion.

أ- التحكم بأسعار الفائدة Interest rate controls:

إن التحكم بأسعار الفائدة يعني أن تلجأ السلطات النقدية إلى وضع حدود على أسعار الفائدة وذلك لتحقيق أهداف معينة، فعلى سبيل المثال قد يلجأ المصرف المركزي إلى فرض معدلات فائدة تمييزية لصالح قطاعات اقتصادية معينة يرغب المصرف المركزي بتنميتها نظراً لأهميتها الاقتصادية و قد ترغب السلطات النقدية بمساعدة المصارف على التوسع في الائتمان الطويل الأجل وبالتالي تقوم بوضع حدود سعرية مناسبة لتوجيه الودائع نحو الفترات الطويلة، وقد ترغب السلطة النقدية في تخفيض الادخار لمحاولة زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتحريك الطلب الكلي وهنا تلجأ إلى تخفيض أسعار الفائدة.

وتقوم السلطات النقدية الرسمية وحسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد باستخدام معدل الفائدة في اتجاهين رئيسين « حسب الأهداف المنشودة »، وذلك لإحداث آثار متعاكسة فعلية رفع أسعار الفائدة تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار بينما يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الاقتراض لغايات الاستثمار، وزيادة الإنتاج والتشغيل والدخول.

¹ WILLIAME. ALEXANDER, TOMAS J. T. BALIÑO, AND CHARLESENOCH, Adopting Indirect Instruments of Monetary Policy, IMF Occasional Paper No. 126 (Washington, 1995).

أما بالنسبة للمصارف التجارية فإن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الودائع ومن ثم ارتفاع مصروف الفوائد وبالتالي انخفاض صافي الدخل وانخفاض صافي الدخل يؤدي إلى انخفاض قيمة العائد على حقوق المساهمين أي أن مجمل أداء المصرف يتأثر بشكل كبير بمصروف الفوائد لأن مصروف الفوائد يشكل أحد أهم أجزاء المصاريف في المصارف التجارية، أيضاً يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الإقراض أي انخفاض قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان، وبالمقابل يؤدي تخفيض أسعار الفائدة إلى انخفاض تكاليف الودائع وبالتالي انخفاض مصروف الفوائد ومن ثم ارتفاع صافي الدخل وارتفاع العائد على حقوق المساهمين ومن ناحية أخرى يؤدي انخفاض مصروف الفوائد إلى زيادة قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان.

ب- السقوف الائتمانية Credit Ceilings:

تستخدم هذه الأداة لتقييد حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف، فقد تضع السلطات النقدية حدود ونسب يمنع تجاوزها كأن تفرض حد أعلى لمبلغ القرض أو مجموعة التسهيلات التي يمكن للمصرف أن يمنحها للزبون أو للمجموعة الواحدة^١، أو قد يتم فرض سقوف معينة لأنواع معينة من القروض، وعادةً تفرض المصارف المركزية عقوبات على المصارف في حال تجاوزها النسب المحددة.

يلجأ المصرف المركزي عادةً إلى فرض حدود معينة للائتمان على قطاع اقتصادي معين وذلك لرغبة المصرف المركزي بتقييد نمو هذا القطاع أو قد يرغب المصرف المركزي بمكافحة التضخم فيقوم بتخفيض الحد الأقصى للائتمان بشكل عام وبالتالي تنخفض قدرة المصارف على التوسع في الائتمان أما بالنسبة للمصارف التجارية يؤدي تخفيض الحد الأقصى للتسليف إلى تخفيض قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان وبالتالي حرمان المصارف من فرص الربح التي كان يمكن أن تتحقق من هذه القروض، أما بالنسبة لرفع الحد الأقصى للتسليف فقد لا يؤدي هذا الرفع إلى

^١ في سورية حسب القرار /٣٩٥/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف، لا يسمح للمصرف أن يمنح أي عميل أو أي مجموعة مترابطة ما يتجاوز نسبة ٢٥% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف المعني.

رفع قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان إلى إذا كانت المصارف تمتلك الرغبة والقدرة على التوسع في منح الائتمان.

وبشكل عام يؤخذ على هذه الأداة ما يلي¹:

- قد تحدد السلطات النقدية سقفوف ائتمانية متدنية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفوائد على القروض المعنية لأن الطلب كان أكبر بكثير من السقف الذي تم تحديده.

- تؤدي إلى تشويه المنافسة في ما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، التي قد تستفيد من هذه الفرصة لتتوسع بدورها في القروض التي فرضت عليها السقفوف.

- سوء تخصيص في الموارد المالية، إذ سيكون لازماً على المصارف تخصيص الائتمان ضمن السقفوف الموضوعه استناداً إلى عوامل لا ترتبط بالسوق.

ج- توجيه القروض Directed Lending:

تستخدم هذه الأداة لتوجيه الائتمان باتجاهات معينة تبعاً لأهداف معينة يُرغب بتحقيقها.

أي أن السلطة النقدية تحاول من خلال هذه الأداة توجيه الائتمان باتجاه القطاعات أو المشاريع الاقتصادية التي ترغب الدولة بتنميتها ودعمها حسب أهدافها، ويعتبر التمييز في منح الائتمان حسب الظروف السائدة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية هو أمر على جانب كبير من الأهمية لتحقيق الغرض من الرقابة الكيفية².

من الأساليب المستخدمة في هذه الأداة:

- منح معدلات فائدة تمايزية، بحيث تكون معدلات الفائدة أقل من السائد في السوق وذلك للمشاريع التي ترغب الدولة بتنميتها.

- فرض نسب معينة للمساهمة في نوعيات محددة من المشاريع المستهدفة.

إن تأثير توجيه القروض على أداء المصارف التجارية يختلف بحسب آلية التوجيه فقد لا ترغب المصارف التجارية من الاستفادة من المزايا التي يمنحها المصرف المركزي نتيجةً لتمويل قروض معينة

¹-Monetary Analysis: The supply of Money. IMF Institute /91-13/section 1-4a p25.

² - الغريب، محي الدين : اقتصاديات النقود والمصارف- القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٦٦

أي أن المصارف التجارية لن تستجيب للمزايا المقدمة من المصرف المركزي إلا عندما يكون هناك انعكاس لهذه المزايا على صافي إيرادات المصرف.

د- الإقناع الأدبي Moral Suasion:

وهو عبارة عن التأثير الذي يمارسه المصرف المركزي لحث المصارف والمؤسسات المالية على إدارة عملياتها وفقاً لرؤيته العامة. وهو عندما يمارس التأثير فإنه يحاول في الواقع استخدام وضعه المتميز في إقناع هذه المؤسسات بالحد من أو تخصيص أموال الإقراض بطريقة تختلف عن تلك التي تهدف لتعظيم الأرباح في الأجل القصير.

وقد يأخذ شكل طلب بوضع حدود طوعية على الإقراض الكلي أو شكل اقتراح بإعطاء أولوية في الإقراض لقطاعات معينة . وتتميز هذه الأداة أنها مرنة جداً ولا تحتاج إلى تطبيق قانوني أو إجراءات كثيرة .

٣ - الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

تستخدم المصارف المركزية الأدوات غير المباشرة للتأثير على حجم الائتمان ونموه وتوفره للنشاط الاقتصادي وتترك لقوى السوق مسألة توزيعه بين القطاعات.

إن الدول المتقدمة والتي تمتلك أسواق نقدية متطورة تعتمد بشكل رئيسي على الأدوات غير المباشرة في سبيل تحقيق أهدافها النقدية، وتتمثل هذه الأدوات بعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وسياسة الاحتياطي.

أ- سعر الخصم The Discount Rate:

إن سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف التجارية^١.

إن هذه الأداة تعتبر من أقدم الأدوات التي استخدمتها المصارف المركزية، وهي تعطي مؤشر هام عن اتجاه السياسة النقدية فيما إذا كانت تتجه نحو رفع كلفة الائتمان أو خفضه، حيث أن المصارف التجارية تستطيع الاقتراض من المصرف المركزي لمواجهة متطلبات السيولة أو لأي غايات أخرى وذلك بكلفة أقل من المصادر الأخرى وهنا تستطيع المصارف التوسع في عمليات منح الائتمان وعندما يرغب المصرف المركزي بالتأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان يقوم برفع سعر الخصم، وبشكل عام إن انعكاس تأثيرها له جانبين :

الأول: سعري ويمثل معدل الفائدة الذي تدفعها المصارف أو المؤسسات المالية عند اقتراضها من المصرف المركزي.

الثاني: غير سعري ويمثل الحدود أو السقوف للمبالغ التي تستطيع المصارف أن تقترضها من البنك.

أي أن المصرف المركزي يستطيع من خلال هذه الوسيلة إعلام المصارف التجارية بتوجهاته وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.

إن آلية تأثير رفع سعر الخصم أو خفضه تتضح من خلال التالي:

- رفع سعر الخصم: عندما يرغب المصرف المركزي في محاولة تخفيض نسب التضخم فإنه يلجأ إلى رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق وبالتالي يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف.

- تخفيض سعر الخصم: عندما يرغب المصرف المركزي في زيادة حجم الائتمان فإنه يقوم بتخفيض سعر الخصم على الائتمان المقدم للمصارف التجارية، وبالتالي تنخفض كلفة الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية للعملاء.

^١ - د. كنعان، علي: الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

إن سياسة سعر الخصم ما هي إلا وسيلة للتأثير على سعر الفائدة وحجم الائتمان و اتجاهات السوق النقدية إلا أنها وسيلة تحتاج لأساليب أخرى لتكون أكثر فعالية كما أنها تقوم بدور مكمل للوسائل النقدية وخاصة السوق المفتوحة^١.

ويتوقف نجاح عمليات الخصم على عدة اعتبارات أهمها:

-وجود سوق أوراق مالية واتساعها.

-حالة النشاط الاقتصادي ومدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة لمعدل الأرباح من العمليات الصناعية والتجارية التي تقوم البنوك بتمويلها (أي يكون الطلب على عقد القروض حساس للتغير)^٢.

-حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام، وأنواع الأنشطة التي تمولها المصارف.

-مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية.

ب- نسبة الاحتياطي Reserve Requirement:

يمكن تعريف الاحتياطيات الإلزامية بأنها: الكمية الدنيا من النقد التي يجب على مؤسسات الاعتماد حيازتها تحت شكل إيداع لدى المصرف المركزي أو في خزائنها^٣.
إن رفع أو خفض نسبة الاحتياطي يتوقف على الحالة الاقتصادية بشكل عام وعلى الأهداف التي يسعى المصرف المركزي لتحقيقها.

فإذا كان هدف المصرف المركزي تخفيض نسب التضخم فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، وبالتالي فإن هذا الإجراء يحد من قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان وقد يجبرها على تخفيض قروضها، ويؤدي رفع نسبة الاحتياطي إلى ارتفاع تكلفة الأموال لدى المصارف التجارية لأن هذه الاحتياطيات تودع لدى المصرف المركزي بدون أي عائد وبالتالي ارتفاع تكلفة الأموال يؤثر على صافي أرباح المصرف.

^١ الزامل، خالد: دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية- رسالة دكتوراه-ص ١٥.

^٢ عوض، فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي- القاهرة، ١٩٨١، ص ١٦٦.

^٣ السيد حسن، موفق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية /العدد الثاني / مجلد ١٥ / ١٩٩٩.

أما إذا كان هدف المصرف المركزي تنشيط الائتمان لرفع وتائر النمو، فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي بدوره يرفع من قدرة المصارف على منح الائتمان وذلك بسبب توفر الأموال من ناحية وانخفاض تكلفتها من ناحية أخرى حيث يستطيع المصرف من الاستفادة من هذه الأموال من خلال توظيفها في القروض المختلفة.

ولكن من الأمور التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في تطبيق هذه الأداة ما يلي:

- لا تعتبر هذه الأداة فعالة ما لم يتوفر للبنك المركزي سلطة تغيير هذه النسبة وبالتالي تغيير أوضاع السيولة لدى الجهاز المصرفي والتأثير في سياسته الائتمانية وقدرته على خلق النقود.

- إن هذه الوسيلة تعتبر أكثر فعالية في أوقات التضخم حيث أنها تقيد المصارف التجارية بنسبة محددة من الاحتياطي أي أنها تستطيع أن تحد من قدرته على التوسع في منح الائتمان، بينما في أوقات الركود قد لا تؤدي إلا إلى زيادة فائض الأرصدة النقدية.

- تعتبر هذه الأداة من الأدوات المهمة في البلدان المتخلفة اقتصادياً، نظراً لعدم وجود سوق مالية متطورة وضعف سوق الخصم أيضاً.

- تتوقف مدى فعالية هذه الأداة على حجم السيولة بشكل عام لديها، وعلى مدى قدرتها في الحصول على أرصدة نقدية من جهات محلية أو خارجية.

- يؤخذ على هذه الأداة أنها لا تميز بين المصارف من حيث اختلاف حجمها، أي أنها تفرض نسبة واحدة على جميع المصارف.

ج- عمليات السوق المفتوحة OPEN MARKET OPERATION :

إن عمليات السوق المفتوحة هي عبارة عن قيام المصرف المركزي بعمليات بيع وشراء أوراق مالية وتجارية في أسواق النقد وذلك للتأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية.

ومن الممكن القيام بعمليات السوق المفتوحة بخطوات أو مراحل صغيرة أو كبيرة وعلى فترات منتظمة بحيث يتمكن المصرف المركزي من تعديل احتياطات الجهاز المصرفي على أساس مستمر

وتعتبر عمليات هذا السوق من أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية في التأثير على الائتمان ، وفي دعم الأدوات الأخرى حيث يكون زمام المبادرة بيد المصرف المركزي بدخول السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية.

وبالتالي هناك حالتين في عمليات السوق المفتوحة:

- الحالة الأولى:

هي عندما يتدخل المصرف المركزي لشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية، وفي هذه الحالة يرفع المصرف المركزي من السيولة لدى الأفراد والمصارف التجارية وبالتالي ترتفع قدرتها على التوسع في منح الائتمان، أي هناك أثران لهذه الأداة الأول كمي يظهر من خلال التأثير في مستوى السيولة (كمية النقد المتداول)، والأثر الآخر سعري يظهر من خلال التأثير على أسعار الفائدة من خلال زيادة العرض النقدي الذي ارتفع بسبب ضخ المصرف المركزي للنقد عن طريق تسديد ثمن السندات الحكومية.

الحالة الثانية:

هي عندما يتدخل المصرف المركزي كبائع لإذونات والسندات الحكومية إلى الأفراد والمصارف وهو بذلك يهدف إلى امتصاص فائض السيولة لدى المصارف والحد من قدرتها على منح الائتمان، إن المصرف المركزي عندما يبيع السندات للمصارف التجارية فهو بذلك يخفض من الكتلة النقدية المتداولة في السوق وعندما تنخفض الأموال الجاهزة لدى المصارف وتقترب من الحدود الدنيا تستدعي هذه المصارف بعض من قروضها وبالتالي يحدث تخفيض ثانٍ في الكتلة النقدية. أما بالنسبة للتأثير على سعر الفائدة إن قيام البنك المركزي ببيع بعض الأوراق المالية سيؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في سوق الأوراق المالية مع ثبات العائد الذي تعطيه هذه الأوراق . ويعتبر ذلك مؤشر إلى اتجاه أسعار الفائدة للارتفاع في السوق وهذا يؤدي بدوره للحد من حجم الاستثمارات وبالتالي تخفيض الائتمان الممنوح للمستثمرين .

وأخيراً إن مدى فعالية سياسة السوق المفتوحة يتوقف على مجموعة من العوامل منها^١:

- وجود سوق نقدية ومالية متطورة.

- تشكل الودائع نسبة عالية من الكتلة النقدية.

- أن لا تكون نسب السيولة لدى المصارف التجارية مرتفعة.

- لا يوجد مصدر خارجي تستطيع المصارف التجارية تعويض انخفاض سيولتها من خلاله.

^١ - الميداني، ماريان: النظرية والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٧.

الفصل الثاني

قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية

مقدمة:

تتولى المصارف المركزية عادةً إدارة السياسة النقدية في البلاد وإن مدى كفاءة المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية تتوقف على عدة عوامل أهمها مدى استقلالية المصرف المركزي في اتخاذ قراراته، حيث أن التدخل المستمر في شؤون المصرف المركزي من شأنه أن يشوه إدارة السياسة النقدية وقد يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني.

يتولى مجلس النقد والتسليف في سورية إدارة السياسة النقدية وهي من المهام الرئيسية الموكلة إليه بحسب التشريعات ولكن المجلس لم يكن يتولى إدارة السياسة النقدية دائماً في سورية وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد.

إن بداية مجلس النقد والتسليف في سورية كانت في العام ١٩٥٣ حيث صدر المرسوم /٨٧/ وذلك بعد الاستقلال السياسي لسورية عن فرنسا، وكان المجلس يتولى بحسب المرسوم إدارة السياسة النقدية في البلاد وكانت له مهام واسعة في تلك الفترة ولكن مع انتقال البلاد إلى النظام الاشتراكي أصبحت اللجنة الاقتصادية العليا هي التي تتولى هذه المهمة وتم تغييب دور مجلس النقد والتسليف تماماً، وفي العام ٢٠٠٢ ومن خلال القانون /٢٣/ تم إعادة إحياء دور مجلس النقد والتسليف ليعود ويتولى مهمة إدارة السياسة النقدية في البلاد، ولكنه لا زال لا يتمتع بالاستقلالية الكافية كون ثمانية من أعضائه الأحد عشر موظفين حكوميين بمرتبة معاون وزير^١.

أولاً- مجلس النقد والتسليف في سورية:

إن بداية النظام النقدي في سورية بعد الاستقلال كانت مع صدور المرسوم /٨٧/ لعام ١٩٥٣ والمتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، حيث كان من مهام هذا المجلس^٢:

١- تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في البلاد وتنسيق فعاليتها.

٢- تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.

١ الحوراني، أكرم : انعكاسات تحرير أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٤، ص ١٢.

٢ المرسوم التشريعي /٨٧/ لعام ١٩٥٣ والمتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي.

٣- تثبيت النقد السوري وتوسيع إمكانيات الاستخدام للاستثمار والإنتاج وزيادة الدخل القومي.

وبناءً عليه فإن المجلس المذكور كان يتولى:

١- إدارة مصرف سورية المركزي.

٢- ومراقبة مهنة المصارف وتوجيه فعاليتها.

٣- مشاور الحكومة المالي.

٤- إجراء عمليات التحريات والتحقيقات والدراسات اللازمة لأداء مهمته أو التي تكلفه بها السلطة التنفيذية.

أما بالنسبة للسياسات النقدية فقد حدد المرسوم بعض منها على سبيل المثال:

١ - تحديد سقف التسليف^١:

سمحت المادة ٣٤/ من المرسوم ٨٧/ لمجلس النقد والتسليف بإمكانية تخفيض أو رفع سقف التسليف لجميع المصارف بما يتناسب وحالة الاقتصاد الوطني.

كما سمحت المادة نفسها للمجلس بتحديد معدلات عمليات الخصم وعمليات القروض والسلف وشروطها العامة.

٢ - عمليات السوق المفتوحة:

أجازت المادة ٧٠/ لمصرف سورية المركزي شراء السندات الحكومية أو التخلي عنها وذلك لجعل المصرف المركزي أكثر قدرة على إدارة النقد وتوجيهه.

وفي أوائل عقد الستينات وبعد تبني سياسات التحويل الاشتراكي وما رافقه من تغيير في النظام الاقتصادي وتأميم للمصارف والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، ومن ثم إحداث اللجنة الاقتصادية العليا التي باتت تمارس عملياً صلاحيات مجلس النقد والتسليف، حيث أن اللجنة باتت تقوم بتحديد معدلات عمليات إعادة الحسم والإقراض والتسليف والاحتياطي الإلزامي.... الخ. أي أن استقلالية السلطة النقدية لم تعد موجودة وأصبحت السياسة النقدية تمارس من قبل اللجنة الاقتصادية وتم تغييب دور مجلس النقد والتسليف.

^١ د. كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلاته واتجاهات إصلاحه" دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

ثانياً- مجلس النقد والتسليف في ظل القانون /٢٣/ ٢٠٠٢:

تماشياً مع التطورات الاقتصادية المعاصرة التي حدثت في سورية، ومع عملية تطوير وتحديث التشريعات الاقتصادية ومنها القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي أجاز للمصارف الخاصة بالعودة للعمل في سورية، كان لا بد من وجود السلطة النازمة والمشرعة والمشرفة على أداء هذه المصارف، إن هذا القانون أعاد لمجلس النقد والتسليف الصلاحيات التي غيّبت عنه، وقد حدد القانون /٢٣/ مهام المجلس بالمادة ١/:

- ١ - تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها.
 - ٢ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
 - ٣ - المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
 - ٤ - تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري.
 - ٥ - توسيع إمكانية استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.
- وبناءً عليه فإن المجلس المذكور يتولى:

- ١ - وضع السياسة النقدية في سورية بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار والقوة الشرائية وسياسات التسليف والفائدة والادخار المصرفي وأسعار الصرف.
- ٢ - متابعة الجهاز المصرفي ومراقبة المهنة المصرفية.
- ٣ - مشاور الحكومة المالي.
- ٤ - إجراء عمليات التحريات والتحقيقات والدراسات اللازمة لأداء مهمته أو التي تكلفه بها السلطة التنفيذية.

ومما سبق نلاحظ أن مهام وصلاحيات المجلس لم تختلف جوهرياً عن ما كانت عليه في المرسوم /٨٧/ مما يعكس مدى التطور الواقع في تلك الفترة.

وكما نلاحظ أن القانون /٢٣/ سمح للمجلس بتحديد المبلغ الأقصى لعمليات الخصم وعمليات القروض والسلف، أيضاً أجاز له تحديد معدلات الفائدة على عمليات الخصم وعمليات القروض والسلف.

١ - القانون /٢٣/ قانون النقد الأساسي، ٢٠٠٣.

أيضاً أجاز القانون /٢٣/ لمصرف سورية المركزي عملية إصدار سندات الخزينة وتبديلها وتسديدها^١.

ومما سبق نلاحظ أنه عادت صلاحيات إدارة وتحديد أدوات السياسة النقدية لمجلس النقد والتسليف، ولكن نلاحظ من خلال تشكيلة مجلس النقد والتسليف وجود معاون وزير الاقتصاد والصناعة والزراعة والمالية، مما قد يؤثر على قدرة المجلس على اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثاً- أهداف السياسة النقدية كما حددها نظام النقد الأساسي:

ورد في المرسوم /٨٧/ لعام ١٩٥٣ أن من مهمة المجلس العمل على تحقيق الأهداف التالية^٢:

١ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.

٢ - تثبيت النقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

٣ - توسيع إمكانيات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

أما بالنسبة للقانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٣ فقد حدد الأهداف النهائية كالتالي^٣:

١ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.

٢ - المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.

٣ - تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله للعملات الأخرى.

٤ - توسيع إمكانيات استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.

مما سبق نلاحظ أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية في ظل التشريعات لم تختلف كثيراً ولكن في القانون /٢٣/ تم إضافة هدف المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري وكان هذا التوجه منطقياً بسبب معدلات التضخم.

^١ المادة /٥٦/ القانون /٢٣/ ٢٠٠٢.

^٢ - المرسوم /٨٧/ لعام ١٩٥٣، المادة /١/.

^٣ القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٣، المادة /١/.

رابعاً: قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية في سورية:

تحدثنا في الصفحات السابقة عن الأهداف النهائية للسياسة النقدية وذلك حسب التشريعات النازمة لعمل مجلس النقد والتسليف، أما بالنسبة للأهداف الوسيطة فهي عادةً لا تكون ثابتة وإنما تتغير حسب تغير التوجهات العامة للسياسة النقدية المرسومة من قبل مجلس النقد والتسليف. وفي سورية لم يكن مجلس النقد والتسليف في السابق يعلن عن أهدافه الآنية أو المستقبلية، ولكن مع بداية الخطة الخمسية العاشرة تم التحول إلى "الابتعاد عن التكتّم الشديد على أهداف السياسة النقدية، والاقتراب من الإعلان المسبق الواضح والصريح عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية إلى تحقيقه كل عام".

وبناءً عليه فقد صرح رئيس مجلس النقد والتسليف خلال المؤتمر السوري للخدمات المالية والمصرفية (ما بين ٣-٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦) "أما على الأمد القصير فقد تم إعلان التزام السياسة النقدية بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية كهدف وسيط يمكن التحكم به من خلال تحريك معدلات الفائدة على اعتبارها الأداة الأساسية الموجودة بمتناول السياسة النقدية مع ضرورة السعي لتفعيل مزيد من أدوات السياسة النقدية ذات التأثير غير المباشر."

ننتقل الآن إلى القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والتي تعبر عن الأدوات التي يستخدمها المجلس لتحقيق الأهداف الوسيطة والنهائية.

١- القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة:

إن أسعار الفائدة في سورية بقيت ثابتة لحوالي ربع قرن من الزمن، وعندما أُعيد تفعيل دور مجلس النقد والتسليف قام بإصدار مجموعة من التعديلات الهيكلية على أسعار الفائدة والتي سنقوم باستعراضها كالتالي:

١-١- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤/م ن/ب ٤) تاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٣ وتتضمن ما يلي:

يلي:

أ - تخفيض أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة على الحسابات الجارية

وتحت الطلب بمقدار ١ % عن مستوياتها الحالية.

ب - تحدد وتوحد معدلات الفوائد الدائنة على حسابات الودائع لأجل وودائع الادخار أو

التوفير وشهادات الاستثمار وودائع الأطفال لدى جميع المصارف العامة كما يلي:

ودائع لأجل لا يقل عن ٦ أشهر ٦%

ودائع لأجل لا يقل عن سنة ٧%

ودائع الادخار أو التوفير ٧%

شهادات الاستثمار ٨%

ودائع الأطفال لدى مصرف التوفير ٨%

١-٢- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ والذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ ٢٠٠٤/١/٦ واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره ١%.

جدول تعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦		
نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى ((بالمئة سنوياً))
الحسابات الجارية	١,٠	٢,٠
الودائع لأجل مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة		٥,٥
الودائع لأجل يزيد عن السنة		٦,٠
حسابات توفير ((دفاتر التوفير))		٥,٠
ودائع توفير الأطفال		٦,٠ الحد الأقصى للحساب مائتا ألف ليرة
شهادات الاستثمار		٦,٥

- جدول تعديل أسعار الفائدة المدينة المقرر تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٦ مع السماح للمصارف بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره ١%.

المصرف التجاري السوري	القطاع العام	القطاع الخاص
عمليات الحسم	٦,٥	٧,٥
عمليات القروض والسلف		
أ - عقود و اعتمادات تصدير	٤,٥	٦,٥
ب - تخزين منتجات زراعية	٤,٥	٦,٥
ج - لقاء ضمانات عينية أخرى	٥,٥	٧,٥
د - على المكشوف / لقاء ضمانات شخصية	٦,٥	٨,٥
هـ - فوائد تأخير	١٢,٥	١٢,٥

المصرف العقاري	حتى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
مؤسسة الإسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	٦,٥	٧,٥
الجمعيات التعاونية السكنية	٦,٥	٦,٥
الأفراد لغايات سكنية	٧,٥	٧,٥
منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطيف	٨,٥	٩,٥
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيفية	٩,٥	-
فوائد التأخير	١٢,٥	١٢,٥

المصرف الصناعي	القطاع العام	القطاع الخاص والمشارك	التعاونيات الإنتاجية والحرفية
عمليات الحسم			
أ - سندات صناعية	٦,٥	٧,٥	٧,٠
ب- سندات تجارية	٦,٥	٧,٥	٧,٠
عمليات القروض والسلف			
أ - قصيرة الأجل	٦,٥	٧,٥	٧,٠
ب- متوسطة وطويلة الأجل	٦,٥	٨,٠	٧,٥
ج - الحسابات الجارية المدينة	٧,٥	٨,٥	٨,٥
د - فوائد التأخير	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠

مصرف التسليف الشعبي	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
اعتمادات مهنية وتجارية	٧,٠	٧,٥
قروض حرفية وصناعية وإنتاجية	٧,٠	٧,٥
قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة الخ	٧,٠	٧,٥
قروض المشاريع السياحية	٧,٠	٧,٥
قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	٧,٠	٧,٥
قروض ذوي الدخل المحدود	٦,٠	٦,٥
الحسابات الجارية المدينة	٨,٥	.
فوائد التأخير	١٢,٠	١٢,٠

مصرف التوفير	قروض متوسطة وطويلة الأجل
أ - قروض قصيرة الأجل	-
ب- قروض متوسطة الأجل	٨,٠
ج - قروض طويلة الأجل	٨,٥
فوائد التأخير	١٢,٠

١-٣- القرار رقم (١١٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ :

تضمن القرار تخفيض الفوائد على شرائح ودائع التوفير التي تزيد عن مليون ليرة سورية لتصبح ٤% بدلا من ٥% ورفع الفوائد على الودائع لأجل سنة فما فوق إلى ٧% وشهادات الاستثمار إلى ٧,٥% بعد أن كانت ٦%-٦,٥% على التوالي .

بالنسبة لودائع التوفير التي تقل عن ١٠٠٠٠٠٠٠ ليرة فقد ظل سعر الفائدة ٥% و السبب أنها لصغار المدخرين.

ومن الملاحظ أن المجلس في تلك الفترة كان يتجه نحو إحداث تغيير جذري في هيكل الودائع يرغب من خلاله بإعادة توزيع الودائع مستهدفاً التأثير على ودائع التوفير التي كانت تحصل على أعلى معدل فائدة وذلك لصالح الودائع الطويلة الأجل ذات الاستحقاقات الأبعد أو الأطول أمداً من ودائع التوفير، وكان الهدف من هذا التغيير هو تأمين بنية ودائع مستقرة لكي تتمكن المصارف من زيادة قدرتها على منح الائتمان، نظراً لأن ودائع التوفير ليس لها تواريخ استحقاق محددة وبالتالي يضطر المصرف للاحتفاظ بنسب عالية من مبالغ هذه الودائع بشكل نقدي وبالتالي عدم القدرة على توظيف هذه المبالغ.

١-٤- القرار رقم (١٦٠) ٢٠٠٥/٠٩/١٨ :

قام مجلس النقد والتسليف بطي كافة القرارات السابقة من خلال هذا القرار، ولكنه استمر بمنهجه الهادف إلى تصحيح هيكل الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني

وتطور السوق النقدية ، ولإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها.

نوع الحساب أو الوديعة
قطاع عام
قطاعات أخرى

١ - الحسابات الجارية : ٠,٥ ١,٠٠

٢ - حسابات التوفير :

أ - للمبالغ حتى مليون ليرة سورية ٥,٠٠

ب - للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية ٣,٠٠

٣ - الودائع لأجل :

- شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر ٦,٥ - ٥,٥

- سنة فما فوق ٧,٠٠

٤ - وودائع توفير الأطفال : ٧,٥٠

(الحد الأقصى للحساب خمسمائة ألف ليرة سورية)

٥ - شهادات الاستثمار : ٧,٥٠

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المدينة فقد تم توحيد أسعار الفائدة المدينة بالنسبة للمصارف العامة باستثناء المصرف الزراعي. ولم يلزم المشرع المصارف الخاصة باعتماد أسعار الفائدة المدينة وإنما اعتبرها معدلات تأشيرية غير ملزمة بها^١.

أنواع العمليات	القطاع العام	القطاع الخاص والمشارك
حسم السندات التجارية والصناعية	7.00%	8.00%
القروض والسلف قصيرة الأجل	7.00%	8.00%
القروض والسلف متوسطة الأجل	7.00%	8.50%

^١ - القرار رقم (١٦٠) ٢٠٠٥/٠٩/١٨ ، المادة ٤/ ، ص ٢.

9.00%	7.00%	القروض طويلة الأجل
9.00%	7.00%	القروض بضمانات شخصية
9.00%	7.00%	الحساب الجاري المدين، القرض على المكشوف
7.50%	7.00%	القروض العقارية حتى عشر سنوات
8.00%	7.50%	القروض العقارية لأكثر من عشر سنوات
9.00%- 10.00%		القروض العقارية لغايات السياحة والاصطياف
12.00%	12.00%	فوائد التأخير

١-٥- القرار رقم (١٧٢ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٤:

ألغى مجلس النقد والتسليف بموجب هذا القرار، القرار السابق رقم /١٦٠/ وتم تعديل معدلات الفائدة الدائنة لتصبح كالآتي:

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
١ - الحسابات الجارية :	٠,٥	١,٠٠
٢ - حسابات التوفير:		
أ - للمبالغ حتى مليون ليرة سورية		٥,٠٠
ب - للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سوري		٣,٠٠
٣ - الودائع لأجل:		
- شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر		٧,٠٠ - ٦,٠٠
- سنة فما فوق		٨,٠٠
٤ - وودائع توفير الأطفال:		٧,٥٠
(الحد الأقصى للحساب خمسمائة ألف ليرة سورية)		
ودائع توفير الأطفال للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠ ألف		١,٠٠
٥ - شهادات الاستثمار :		٧,٥٠

وأجاز القرار لمجالس إدارة المصارف بتخفيض أو رفع معدلات الفائدة ب ٠,٥ بالمائة.
أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المدينة فلم تتغير عن القرار السابق.

١-٦- القرار رقم (١٧٤ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٠٣:

تم إلغاء العمل بالقرار السابق وذلك بعد حوالي أسبوعين من صدوره وتم اعتماد القرار ١٧٤
حيث تم إحداث تعديل آخر في معدلات الفائدة الدائنة لتصبح كالتالي:

نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى
١ - الحسابات الجارية :	٠,٥	١,٠٠
٢ - حسابات التوفير:		
أ - للمبالغ حتى مليون ليرة سورية		٥,٠٠
ب - للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية		٣,٠٠
٣ - الودائع لأجل:		
- شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر		٧,٥٠ - ٨,٥٠
- سنة فما فوق		٩,٠٠
٤ - ودائع توفير الأطفال:		٧,٥٠
(الحد الأقصى للحساب خمسمائة ألف ليرة سورية)		
ودائع توفير الأطفال للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠ ألف		١,٠٠
٥ - شهادات الاستثمار :		٧,٥٠

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المدينة فقد تم إجراء تعديل طفيف عليها تتضمن رفع معدلات
الفائدة المدينة (٠,٥) بالمائة على القروض والسلف القصيرة والحسابات الجارية المدينة الممنوحة
للقطاع الخاص أو المشترك.

١-٧- القرار رقم (٢١٦ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٦/٠٨/١٦:

تتضمن هذا القرار اعتبار معدلات الفائدة المدينة التي كانت مفروضة على المصارف العامة
أصبحت تعتبر معدلات تأشيرية فقط.

٨-١- القرار رقم (٢١٩ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٦/٠٨/٣٠:

تتضمن هذا القرار توحيد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة والخاصة على الحسابات الجارية بالليرات السورية بحيث تصبح بنسبة واحد بالمائة سنوياً.

٩-١- القرار رقم (٢٩٨ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٨:

تتضمن هذا القرار تعديل بعض الفقرات في القانون / ١٧٤ / وكان أهمها هو أن المجلس أعطى للمصارف العاملة في سورية القدرة على تخفيض أو رفع أسعار الفائدة الدائنة بمقدار ٢ بالمائة عن الحدود الموضوعية من قبل المجلس.

وبالتالي أصبح لدى المصارف هامش حركة أكبر لزيادة مقدرتها على جذب الودائع وإتاحة فرص المنافسة بينها.

١٠-١- القرار رقم (٣٩٣ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٥:

قام مجلس النقد والتسليف من خلال هذا القرار بإلغاء كافة المواد السابقة المحددة لمعدلات الفائدة الدائنة، وتم اعتماد المعدلات التالية:

٣- الحسابات الجارية ١% سنوياً $\pm$ ١%.

- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل بين ٧% و ٩% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm$ ٢% حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن ٣%.

- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على وودائع التوفير ب ٦ % سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm$ 2%.

- أما بالنسبة لودائع توفير الأطفال فيطبق عليها نفس معدلات الفائدة المطبقة على

الودائع لأجل سنة واحدة، بشرط أن لا يزيد المبلغ عن مليون ليرة سورية.

- أما بالنسبة لأسعار الفائدة على شهادات الاستثمار فحددت ب ٧ % سنوياً

١١-١- القرار رقم (٤٦٢ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٩/٠١/٣١:

وهو آخر تعديل صدر عن مجلس النقد والتسليف حتى نهاية العام ٢٠٠٩، وقد حدد القانون المعدلات التالية:

٣- الحسابات الجارية ١% سنوياً $\pm$ ١%.

- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل بين ٦% و ٨% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm$ ٢% حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن ٣%.

- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على ودائع التوفير ب ٦% سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm$ 2%. بشرط ألا يزيد مبلغ الوديعة عن مليون ليرة سورية ويعامل المبلغ الفائض عن المليون معاملة الحساب الجاري.

- ودائع توفير الأطفال يطبق عليها نفس معدلات الفائدة المطبقة على الودائع لأجل سنة واحدة، بشرط أن لا يزيد المبلغ عن مليون ليرة سورية.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على شهادات الاستثمار فحددت ب ٦,٥% سنوياً.

مما سبق نلاحظ:

- بعد أن بقيت معدلات الفائدة ثابتة لعشرين عام قام مجلس النقد والتسليف منذ إعادة إحياء دوره بإجراء سلسلة من التعديلات على معدلات الفائدة وخاصةً الدائنة منها، انطلاقاً من أن الفائدة هي أداة نقدية لتوجيه الإدخارات نحو المجالات الاستثمارية ليعود النفع بالنمو على جميع المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي كان الهدف هو زيادة التوظيفات المثمرة وتمويل المشاريع الإنتاجية وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة^١.

- قام مجلس النقد والتسليف بتحرير أسعار الفائدة المدينة كلياً ولم يستخدمها كوسيلة للتأثير بشكل مباشر بالائتمان أو للتمييز بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

^١ - د. كبارة، محمد بشار: جريدة تشرين ١٧/١/٢٠٠٤. ص ٢.

- كما نلاحظ أن مجلس النقد والتسليف قام من خلال قراراته بتخفيض أسعار الفائدة الدائنة المدفوعة على حسابات التوفير من ٨% إلى ٦% ± ٢% ووضع حد أقصى لهذه الودائع بحيث لا تتجاوز المليون ليرة سورية، وبالمقابل قام بتعديل أسعار الفوائد على الحسابات الآجلة من (٧%-٨%) إلى (٧%-٩%) ± ٢% ثم إلى (٦%-٨%) ± ٢%.

- أيضاً قام مجلس النقد والتسليف بتخفيض معدلات الفائدة المدفوعة على الحسابات الجارية من ٤% إلى ١% ± ١% وذلك لتخفيض تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف على الودائع، لأن هذه الودائع تتضمن احتمالية السحب الفوري وغالباً ما يحتفظ المصرف بنسبة عالية منها في صناديق المصرف.

- إن المجلس عندما تبنى هدف استقرار سعر الصرف، فهو كان يحقق ذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة ويتجلى ذلك عندما رفع المجلس الفوائد على الودائع الآجلة بالليرة السورية أواخر العام ٢٠٠٥ وذلك لتجاوز أزمة سعر الصرف التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة.

- إن المركزي كان يستهدف جعل الوزن النسبي للودائع الآجلة هو الأكبر في هيكل الودائع وذلك لتأمين مصدر تمويل للاستثمارات أكثر استقراراً، وذلك لأن ودائع التوفير والحسابات الجارية تعتبر مصادر تمويل قصيرة الأجل للمصرف بينما تكون الودائع الآجلة وشهادات الاستثمار مصادر تمويل طويلة الأجل للمصرف وبالمقابل تكون معظم توظيفات المصرف طويلة الأجل، وأيضاً إن المشاريع الاستثمارية الكبيرة تكون عادةً بحاجة لتمويل طويل الأجل وهذا كله يحتاج مصادر تمويل مستقرة.

٢- القرارات المتعلقة بالتحكم بالسقوف الائتمانية:

عندما يرغب المصرف المركزي بتخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان أو يرغب في تحديد حجم مبالغ الائتمان الموجهة لقطاع معين أو لمنتج معين، يلجأ المصرف المركزي إلى تحديد نسب معينة لحجم الائتمان الممنوح لقطاع ما أو منتج ما وعادةً تفرض المصارف المركزية غرامات معينة في حال تجاوز أحد المصارف لهذه النسب.

أما القرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف في سورية فيما يتعلق بهذا المحور فكانت كالآتي:

٢-١- القرار رقم (١٠١ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٠٢:

تتضمن هذا القرار الحد الأقصى للائتمان الذي يمكن أن يمنحه المصرف للشخص الطبيعي أو الاعتباري أو مجموعة مترابطة. ولم يميز القرار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبشكل عام تتضمن القرار ما يلي:

٣- الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى أي مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص، نسبة ٢٠ % من مجموع الأموال الخاصة الصافية المحددة في هذا القرار.

-ورد في القرار " يطبق هذا الحد الأقصى على التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر، سواء كان ذلك على شكل تسهيلات في داخل الميزانية أو على شكل اعتمادات مستندية أو كفالات أو قبولات أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية وذلك وفق الحسابات وأوزان التثقيل المحددة في النموذج رقم (٢) المرفق."

-حدد القرار بالإضافة إلى النسبة المذكورة أعلاه، نسبة أخرى وهي " يجب ألا يتعدى مجموع التسهيلات الممنوحة من المصرف أو المستعملة من قبل الزبائن المدينين أيهما أكبر وفق التعريف الوارد في المادة الأولى أعلاه والتي يتجاوز كل منها نسبة ١٠ % من الأموال الخاصة للمصرف حدود خمسة أمثال هذه الأموال".

-لم يميز القرار بين النشاطات الاقتصادية المختلفة للزبائن وذلك عند احتساب النسبة لكل عميل أو مجموعة، والاستثناء الوحيد كان لإدارات الدولة ومؤسسات القطاع العام، حيث اعتبرها المشرع لا تخضع للنسب المحددة.

-منح المجلس فترة شهر للمصرف الذي يظهر لديه تجاوز على النسب المحددة في هذا القرار لتسوية أوضاعه، وذكر أيضاً أنه يحق للمجلس فرض العقوبات والغرامات في حال التجاوز على النسب المحددة في القرار.

كان الهدف من هذا القرار هو تخفيض المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف من جراء منح تسهيلات بمبالغ كبيرة لعدد قليل من الزبائن أو زبون واحد أو مجموعة مترابطة واحدة، لأنه وفي هذه الحالة قد يؤدي التدهور الائتماني الذي من المحتمل أن يصيب عميل ما إلى إفلاس المصرف.

^١ - القرار رقم (١٠١ / م ن / ب ٤) - مجلس النقد والتسليف - التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح بها - ص ٢.

صدر بعد هذا القرار مجموعة من القرارات التي تناولت تعديل أو إلغاء بعض المواد في القرار السابق وسنقوم باستعراضها بشكل مختصر:

٢-٢- القرار رقم (١١٨ / م ن / ب ٤) صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٠٣/٠٩، وتتضمن هذا القرار تخفيض بعض معدلات التثقيل لبند خارج الميزانية، والتي تكون مخاطرتها منخفضة بالنسبة للمصرف.

٢-٣- القرار رقم (٢٤٧ / م ن / ب ٤) صدر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦، وتتضمن هذا القرار إلغاء المادة ٣/ من القرار ١٠١/ والتي كانت تنص على استثناء إدارات الدولة ومؤسسات القطاع العام للنسب المحددة في القرار.

٢-٤- القرار رقم (٢٩١ / م ن / ب ٤) صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٠٥/٣٠، وتتضمن هذا القرار تعديل نسب التثقيل لبند الاعتمادات المستندية للتصدير حيث تم تخفيض معامل التثقيل على اعتبار أنها لا تشكل مخاطر كبيرة على العميل.

٢-٥- القرار رقم (٣٤٥ / م ن / ب ٤) صدر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢، وتتضمن تعديل جزئي في المادة ١/ من القرار ١٠١/ والتعديل كان كالتالي " ينزل من التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر ، كامل قيمة المؤونات المكونة والفوائد المحفوظة والضمانات النقدية والكفالات المستلمة من الدولة لقاء هذه التسهيلات. كذلك ينزل منها ما نسبته ٨% من قيمة الكفالات الصادرة عن المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وكذلك عن المصارف الأجنبية ذات التقييم الائتماني المحدد ب AA أو أعلى إذا كانت استحقاقات هذه الكفالات أقل من سنة . أما إذا كانت استحقاقاتها تفوق السنة ، فينزل من هذه التسهيلات ما نسبته ٥٠ % من قيمة هذه الكفالات." أي أنه تم قبول كفالة المصارف ذات التصنيف الائتماني المذكور للتخفيض من قيمة التسهيلات.

٢-٦- القرار رقم (٣٩٥ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٢٩:

ألغى هذا القرار كافة القرارات السابقة المتعلقة بالحد الأقصى للتسليفات، أي أنه ألغى القرار ١٠١/ وكافة التعديلات التي تمت عليه، وتتضمن القرار ما يلي:

٣- الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى أي مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص، نسبة ٢٥ % من مجموع الأموال الخاصة الصافية المحددة في هذا القرار.

- يطبق الحد الأقصى على التسهيلات والتمويلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر داخل وخارج الميزانية، وذلك بعد أن ينم تثقيل بنود خارج الميزانية بالمعاملات الخاصة بها والمذكورة في القرار، وبعد أن يتم تنزيل قيمة الضمانات المقبولة وذلك وفق نسب التثقيل الواردة في ملحقات القرار.

- ورد في القرار " يجب ألا يتعدى مجموع التسهيلات والتمويلات الممنوحة من المصرف أو المستعملة من قبل الزبائن أيهما أكبر وفق التعريف الوارد في المادة الأولى أعلاه والتي يتجاوز كل منها نسبة ١٠% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف حدود ثمانية أمثال هذه الأموال".^١

- لم يميز القرار بين النشاطات الاقتصادية المختلفة للزبائن وذلك عند احتساب النسبة لكل عميل أو مجموعة.

- منح المجلس فترة شهر للمصرف الذي يظهر لديه تجاوز على النسب المحددة في هذا القرار لتسوية أوضاعه، وذكر أيضاً أنه يحق للمجلس فرض العقوبات والغرامات في حال التجاوز على النسب المحددة في القرار.

- حتى نهاية العام /٢٠٠٩/ صدر عن مجلس النقد والتسليف تعديل وحيد على القرار /٣٩٥/ كان من خلال القرار /٤٨٣/ تاريخ ٠٨/٠٤/٢٠٠٩ وتتضمن إضافة فقرة تتعلق بالضمانات المقبولة للتخفيض.

مما سبق نلاحظ أن مجلس النقد والتسليف فرض حد أعلى للسقوف الائتمانية التي يمكن منحها للعملاء أو للمجموعات، ولم يفرض سقوف ائتمانية على الاستثمار في قطاع معين أو منتجات معينة. مما يعني أن المجلس لا يرغب في تقييد الاستثمار في قطاع معين وإنما يريد للمصارف أن تتوسع في منح الائتمان لكافة القطاعات وذلك لتحريك عجلة النمو و زيادة الطلب وتحريك السوق والركود ولكنه بالمقابل يرغب بتخفيض المخاطرة المحتملة من جراء تركيز الائتمان الممنوح في مجموعة واحدة أو عميل واحد.

^١ - القرار رقم (٣٩٥ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٩/٠٥/٢٠٠٨ ، مجلس النقد والتسليف، الحد الأقصى للتسليفات، مادة ١/ الفقرة ٢/.

٣- القرارات المتعلقة بتوجيه القروض:

تحاول السلطة النقدية من خلال هذه الأداة توجيه الائتمان باتجاه القطاعات أو المشاريع الاقتصادية التي ترغب الدولة بتنميتها ودعمها حسب أهدافها، وذلك من خلال منح معدلات فائدة تمايزية للمشاريع التي ترغب الدولة بتنميتها أو من أي خلال أي إغراءات أخرى. بالنسبة لمجلس النقد والتسليف سنقوم باستعراض القرارات الصادرة عنه في هذا الخصوص:

٣-١- القرار رقم (٢٠٩ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٦/٠٧/١٢

تتضمن القرار السماح للمتعاملين المشمولين بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ / لعام ١٩٩١ وتعديلاته بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي، الحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الأجنبية وفق مضمون المادة (١) من قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١١٧.^١ أي أن مجلس النقد والتسليف أعطى استثناءً لهذه المشاريع للحصول على التمويل بالعملات الأجنبية وذلك لأهمية هذه المشاريع بالنسبة للاقتصاد الوطني.

٣-٢- القرار رقم (٣٤٨ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٠٠٨/٠١/١٦

تتضمن هذا القرار السماح للمصارف المرخصة بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية في القطر ضمن الشروط التالية^٢:

- أن يكون المقترض شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً مقيماً في الجمهورية العربية السورية وأن يتعهد بتسديد أقساط القرض بالعملات الأجنبية في آجالها من حساباته بالعملات الأجنبية سواء لدى المصارف المرخصة محلياً أو من حساباته المفتوحة في الخارج أو عن طريق شرائه العملة الأجنبية من المصرف المقرض.

- أن يكون القرض بالعملات الأجنبية لصالح مشروع مرخص وفق قوانين تشجيع الاستثمار في القطر.

^١ - ورد في القرار ١١٧ : يسمح للمصارف المرخصة بمنح التسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لمن يرغب من المستوردين من القطاعين الخاص و المشترك لتمويل عمليات الاستيراد بالقطع الأجنبي بعد الحصول على الضمانات اللازمة وفق مايلي:
- أن يتم تسديد هذه التسهيلات بالعملات الأجنبية من إيداعات المستورد في حساباته بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرخصة المغذاة من الخارج بشيكات أو حوالات مصرفية واردة من الخارج .- تستوفي المصارف المرخصة الفوائد و العمولات بالعملات الأجنبية حسب أنظمتها.

^٢ - القرار رقم /٣٤٨ م ن / ب ٤ - تاريخ ٢٠٠٨/٠١/١٦ - المادة ١.

- على المصرف المرخص المقرض وعلى مسؤوليته الحصول على الضمانات اللازمة لإعادة تسديد القرض والتأكد من أن القرض سوف يستخدم للأغراض التي منح من أجلها.
- يمنح المصرف المرخص القرض بالعملة الأجنبية بالتدريج وفق برنامج زمني حدد مرتبط بكشوفات الإنجاز التي ينبغي على المصرف المقرض التأكد من صحتها.
- أن يستخدم القرض في تمويل احتياجات المشروع الاستثماري في استيراد الآلات أو التجهيزات أو المعدات أو وسائل النقل الخدمية أو المواد الأولية... الخ وفي جميع الأحوال أن يقابل هذا القرض أصول في المشروع الاستثماري.
- أيضاً في هذا القرار كان الاستثناء هو لصالح المشاريع التنموية المهمة وذلك عن طريق منحها القدرة في الحصول على التمويل بالقطع الأجنبي وذلك لتمويل شراء الآلات والمعدات والمواد الأولية

٣-٣- القرار رقم (٣٨١ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٧/٠٣/٢٠٠٨:

تم من خلال هذا القرار إلغاء القرار رقم ٢٠٩/ والخاص بالمشاريع المشملة بالقانون ١٠/ وتم استبدال مضمونه بما يلي:

- يسمح للمتعاملين المشمولين بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في القطر، الحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الأجنبية من المصارف المرخصة وفق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٤٨/.

٣-٤- القرار رقم (٤٦١ / م ن / ب ٤) تاريخ ٣١/٠١/٢٠٠٩:

تتضمن هذا القرار السماح للمصارف بتجاوز الحد الأقصى للتسليفات المحدد ب ٢٥% حسب القرار ٣٩٥، وذلك بالنسبة للتمويلات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية الممنوحة، وبشرط ألا تتجاوز ٣٥% من الأموال الخاصة وذلك بعد موافقة مصرف سورية المركزي. وتتضمن القرار شرط آخر وهو أن تكون نسبة كفاية رأس المال حسب القرار ٢٥٣/ أعلى من الحد الأدنى ب ٤ نقاط أي يجب أن تكون أعلى من ١٢% حسب القرار ٢٥٣/.

٣-٥- القرار رقم (٤٩٠ / م ن / ب ٤) تاريخ ٢٦/٠٤/٢٠٠٩:

أجاز القرار للمصارف العاملة في سورية بتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وفق صيغة B.O.T ضمن نسبة لا تتجاوز ٥٠% من قيمة المشروع.

٣-٦- القرار رقم (٥٠٢ / م ن / ب ٤) تاريخ ١٠/٠٥/٢٠٠٩:

تتضمن هذا القرار السماح للمصارف العاملة إمكانية الاستفادة من تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي المدفوع على الودائع المحدد ب ١٠% حسب القرار /٣٨٩/ وذلك في حال تقديم المصرف تسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي.

وتكون آلية التخفيض على الشكل التالي:

- تخفض بمقدار 1 نقطة مئوية إذا كانت نسبة التسهيلات والتمويلات المستعملة لذلك القطاع إلى إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ٥-١٠%.
- تخفض بمقدار 2 نقاط مئوية إذا كانت نسبة التسهيلات والتمويلات المستعملة لذلك القطاع إلى إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ١١-٢٠%.
- تخفض بمقدار 3 نقاط مئوية إذا كانت نسبة التسهيلات والتمويلات المستعملة لذلك القطاع إلى إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ٢١-٣٠%.
- تخفض بمقدار 4 نقاط مئوية إذا كانت نسبة التسهيلات والتمويلات المستعملة لذلك القطاع إلى إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ٣١-٤٠%.
- تخفض بمقدار 5 نقاط مئوية إذا كانت نسبة التسهيلات والتمويلات المستعملة لذلك القطاع إلى إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة أكبر من ٤٠%.

٣-٧- القرار رقم (٥٧٩ / م ن / ب ٢) تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩:

أجاز هذا القرار للمصارف العاملة تمويل شراء الأقطان لموسم واحد وذلك لصالح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، على أن يتم احتساب مبلغ التمويل من متطلبات الاحتياطي الإلزامي المدفوع على الودائع بالليرة السورية. كما أجاز المجلس أن تتقل مبالغ التمويل بوزن مخاطرة (صفر) عند احتساب كفاية رأس المال للمصرف مقدم التمويل.

مما سبق نلاحظ أن مجلس النقد والتسليف يعرض مجموعة من الميزات للمصارف التجارية لغاية تمويل المشاريع الاستثمارية وأهم هذه الميزات هي السماح للمصارف بتمويل المشاريع الاستثمارية بالقطع الأجنبي، أما بالنسبة للاستفادة من تخفيض الاحتياطي عند تقديم التمويل للمشاريع الصناعية فقد لا يؤثر كثيراً هذا القرار بسبب أن المصارف التجارية تتمتع بنسب سيولة كبيرة معطلة وهي ليست بحاجة لمزيد من الأموال بل هي بحاجة لمزيد من الفرص الاستثمارية.

٤- الإقناع الأدبي:

وهو عبارة عن التأثير الذي يمارسه المصرف المركزي لحث المصارف والمؤسسات المالية على إدارة عملياتها وفقاً لرؤيته العامة، ويمكن أن يتم هذا من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة^١، أو من خلال الاجتماعات التي يمكن أن يدعو لها المصرف المركزي.

أما في سورية فيتم ذلك من خلال المؤتمرات و الاجتماعات التي يعقدها المصرف المركزي، ومن خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف التي من مهامها الإشراف والرقابة على أعمال المصارف.

٥- عمليات السوق المفتوحة:

المقصود بعمليات السوق المفتوحة هي "قيام البنك المركزي بشراء وبيع السندات والأذونات مباشرة من وإلى البنوك التجارية والأفراد في السوق المفتوحة من أجل الرقابة على حجم الائتمان وهي تؤثر مباشرة على كمية النقود في التداول والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية أو ودائعها وبالتالي تؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان"

أجاز القانون ٢٣/ لمصرف سورية المركزي عملية إصدار سندات الخزينة وتبديلها وتسديدها.

حيث جاء في نص المادة ٥٦/ من القرار المذكور:

"للدولة أن تكلف المصرف المركزي بقانون إصدار سندات الخزينة لأجل قصير أو متوسط أو طويل وعمليات تبديلها و تسديدها وذلك ضمن الشروط التي يحددها مجلس الوزراء....."

^١ - شرف، كمال، عراج، أبو هاشم: النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤، ص ٢٤٥.

ولم يصدر عن المجلس أي قرارات أو تعليمات تتعلق بهذا المحور، وبالتالي يكون دور هذه الأداة معطل، وأيضاً لم يكن يوجد سوق مالية لتداول الأوراق المالية والسندات الحكومية. أما السندات العامة التي تصدرها وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة أو لغير ذلك، كان يمولها المصرف المركزي ولم يحدث أن تم عرضها للاكتتاب العام.

٦- متطلبات الاحتياطي الإلزامي:

عرفنا سابقاً الاحتياطات الإلزامية بأنها: الكمية الدنيا من النقد المركزي التي يجب على مؤسسات الاعتماد حيازتها تحت شكل إيداع لدى المصرف المركزي أو في خزائنها.^١ إن رفع أو خفض نسبة الاحتياطي يتوقف على الحالة الاقتصادية بشكل عام وعلى الأهداف التي يسعى المصرف المركزي لتحقيقها.

تنبع أهمية هذه الأداة من كونها تؤثر على سيولة المصارف وبالتالي قدرتها على الإقراض، أي أن المصرف المركزي يستطيع على سبيل المثال في حالات التضخم أن يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع وبالتالي يخفض من سيولة المصارف وقدرتها على الإقراض. أما بالنسبة لما صدر عن مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص فكان كالآتي:

٦-١- القرار رقم ٧٢/ م ن / ب ٤ تاريخ ١٢/٠٩/٢٠٠٤:

ألزم المصرف المركزي المصارف العاملة في سورية بإيداع ما نسبته ٥% من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكاني، على أن يدفع هذا الاحتياطي بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية الرئيسية كالدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، أما العملات الأخرى فيتم الدفع عنها بالدولار الأمريكي وذلك وفقاً لأسعار صرفها مقابل الدولار الأمريكي.

يتم احتساب المبلغ على أساس وسطي مجموع الودائع خلال الأسبوع، ويتم إيداعه لدى المركزي خلال فترة أقصاها نهاية الأسبوع الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم الاحتساب عنه.

^١ السيد حسن ، موفق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية /العدد الثاني / مجلد ١٥ / ١٩٩٩

ستم استثناء كل من المصرف الزراعي والمصرف التجاري السوري من احتساب متوسط أرصدة الودائع في نهاية كل أسبوع ريثما يقوم المصرفين بتسوية أوضاعهما الداخلية، وذلك بموجب القرارين /٩٧/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ و القرار /٩٩/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٦.

٦-٢- القرار رقم /١٢٤/ م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٥/٠٣/٣٠:

سمح هذا القرار للمصارف العاملة في سورية بتغذية حساب الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالحوالات أو الشيكات أو البنكنوت، وذلك جزئياً أو كلياً حسب رغبة المصرف، وفي حال تم دفع مبلغ الاحتياطي الإلزامي عن العملات الأجنبية نقداً يقوم المصرف المركزي باقتطاع عمولة مقدارها واحد بالآلف وذلك لتغطية تكاليف التعامل بالبنكنوت الأجنبي.

٦-٣- القرار رقم /١٦٦/ م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١:

تم من خلال هذا القرار تعديل المادة /١/ من القرار /٧٢/ بحيث أصبحت كالتالي: يسمح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية تكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي بالدولار الأمريكي عن الودائع بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به ، أو باليورو عن الودائع بباقي العملات بدلاً من تكوين احتياطي لكل عملة من عملات الودائع على حدة.

٦-٤- القرار رقم /٣٨٩/ م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥:

ألغى هذا القرار جميع القرارات السابقة المتعلقة باحتساب الاحتياطي، وقد تتضمن مايلي: ستم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع إلى ١٠%. -يقتطع احتياطي ودائع العملات الأجنبية بالشكل التالي: بالدولار الأمريكي عن الودائع بالدولار الأمريكي و العملات المرتبطة به ، أو باليورو عن الودائع بباقي العملات. -يحتسب الاحتياطي الإلزامي النقدي على أساس متوسط أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع.

-يتم تغذية حساب الاحتياطي بالحوالات أو الشيكات أو البنكنوت بالعملات الأجنبية، ويقتطع المصرف المركزي عمولة مقدارها واحد بالآلف عند التسديد بالبنكنوت الأجنبي.

-يتم دفع مبلغ الاحتياطي كل أسبوعين، ويودع خلال ثلاث أيام عمل من نهاية فترة الاحتساب.

بعد صدور القرار السابق أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً (٣٩٢ / م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥) يستثنى كل من المصرف الزراعي والصناعي من تشكيل احتياطي مقداره ١٠% من الودائع ومنحهم فترة عام لتوفيق أوضاعهم مع القرار /٣٨٩/.

بالإضافة إلى متطلبات الاحتياطي الإلزامي، فرض مجلس النقد والتسليف من خلال القرار /٧٣/ تاريخ ٢٠٠٤/٠٩/١٩ حد أدنى للسيولة وهو ٢٠% بكافة العملات ويجب أن لا تتدنى سيولة أي مصرف في أي يوم عمل عن هذه النسبة وتم فرض قيم معينة للغرامات في حال عدم الالتزام بالنسبة المحددة.

-وتحتسب نسبة السيولة المعينة بالقرار /٧٣/ من خلال قسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المرححة التي تستحق خلال نفس الفترة .يستثنى من هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع المعمول به وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم /٧٢/¹.

-أعطى القرار /٧٣/ فترة انتقالية لمصارف القطاع العام غير المؤهلة عملياً لتطبيق هذا الاحتساب ولكن بشرط الحصول على موافقة المصرف المركزي، وذلك حتى ٢٠٠٥/٠٦/٣٠.

-بقي القرار /٧٣/ ساري المفعول حتى أواخر العام ٢٠٠٩ حيث صدر القرار /٥٨٨/ والذي ألغى القرار /٧٣/، وكان من أهم ما فيه هو أن المجلس فرض على المصارف طريقتين لاحتساب السيولة نسبة السيولة وسلم الاستحقاق.

-حسب القرار /٥٨٨/ يجب على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة يومية لا تقل عن ٣٠% بكافة العملات، و ٢٠% بالليرات السورية.

-تحتسب نسبة السيولة اليومية من خلال قسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المرححة.

¹ - القرار /٧٣/ م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٤/٠٩/١٩، التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، ص ٢.

أما بالنسبة لطريقة سلم الاستحقاق فتحتسب من خلال إدراج عناصر الموجودات والمطالب وبنود خارج الميزانية غير المرجحة حسب تواريخ استحقاقها، ثم يتم حساب الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة (الموجودات) والتدفقات الخارجة (المطالب وبنود خارج الميزانية) وتسمى هذه الفجوة ب عدم مواءمة استحقاق الموجودات والمطالب. بعد احتساب قيمة الفجوة لكل فترة من الفترات الزمنية المحددة بالقرار، يتم حساب النسبة بين قيمة الفجوة التراكمية على قيمة المطالب والالتزامات خارج الميزانية التراكمية لكل فترة زمنية.

فرض المجلس حدود قصوى للنسبة السابقة وذلك لأربع فترات زمنية أقصاها ٦ أشهر وكانت هذه الحدود القصوى على الشكل التالي:

- * حتى ٧ أيام - ١٠%
- * أكثر من ٧ أيام حتى شهر - ٢٠%
- * أكثر من شهر إلى ٣ أشهر - ٣٠%
- * أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر - ٤٠%

أي أن المجلس يطلب نسبة سيولة في أول فترة تصل إلى ٩٠٪، وثاني فترة ٨٠٪ ثم ٧٠٪ و ٦٠٪ للفترتين الثالثة والرابعة.

تختلف طريقة نسبة السيولة عن سلم الاستحقاق في كون أن الأولى لا تعتمد على المدة الزمنية لاستحقاق المبالغ، وفي كون أن الطريقة الثانية يدخل في احتسابها كثير من البنود التي ليست موجودة في الطريقة الأولى وأهمها التدفقات النقدية من القروض والاحتياطي الإلزامي على الودائع.

أعطى المجلس للمصارف إمكانية إدراج استثماراتها من سندات دين وشهادات إيداع ضمن أول فترة وذلك بنسب تثقل معينة على اعتبار أنها تكون قابلة للتسييل بسهولة وبدون خسائر كبيرة.

كذلك مكن المجلس المصارف من إدراج الاحتياطي الإلزامي على الودائع ضمن أول فترة أيضاً.

فرض المجلس نسب توزيع محددة للحسابات الجارية والمدينة و للودائع تحت الطلب ولودائع التوفير، أي أنه لم يدرجها حسب تواريخ استحقاقها.

٣- استبعد المجلس من طريقة الاحتساب - سلم الاستحقاق - البنود التي لا تعتبر سائلة مثل الموجودات الثابتة والمادية.

مما سبق نلاحظ أن المجلس يفرض حالياً نسبة ١٠% كاحتياطي إلزامي على الودائع وحد أدنى للسيولة ٣٠% بكافة العملات و ٢٠% بالليرات السورية.

إن رفع نسبة الاحتياطي من شأنه أن يؤدي إلى رفع تكلفة الودائع على المصارف التجارية كون أن الاحتياطي لا يحقق أي إيراد للمصرف ولكن هذا يتوقف على مدى حاجة المصارف للأموال لأن وجود سيولة معطلة لدى المصارف لن يؤثر عليه ارتفاع أو انخفاض نسبة الاحتياطي.

وأخيراً نذكر بالقرار ٥٠٢/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف والذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي تتضمن إمكانية أن تستفيد المصارف من القروض الموجهة للقطاع الصناعي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي حسب نسبة القروض الموجهة لتمويل القطاع الصناعي إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

٧- سعر الخصم:

تحدثنا في الفصل الأول عن تعريف سعر الخصم واليات تخفيض ورفع سعر إعادة الخصم من قبل المصرف المركزي وتوجيهه تبعاً لأهدافه، وكما ذكرنا في مطلع الفصل الثاني أن القانون ٢٣/ سمح للمجلس بتحديد المبلغ الأقصى لعمليات الخصم و لعمليات القروض والسلف، أيضاً أجاز له تحديد معدلات الفائدة على عمليات الخصم و لعمليات القروض والسلف.

إن التعامل بهذه الأداة في سورية محدود جداً ولم يجري أي تعديلات على هذه المعدلات منذ فترة طويلة ولم يصدر مجلس النقد والتسليف في سورية منذ العام ٢٠٠٣ أي قرار بهذا الخصوص مما يعني عدم الاستفادة من هذه الأداة في الوقت الحالي.

الفصل الثالث

تقييم الأداء في المصارف التجارية

مقدمة:

إن المنشآت المالية ومن ضمنها المصارف تعتبر واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد فالإقتصاد الوطني يضم قطاعات متعددة مثل الزراعة والتعدين والصناعة والتجارة والمال والنقل والخدمات والاتصالات وغيرها وكل قطاع من هذه القطاعات يضم مجموعة من منشآت الأعمال، وهذه المجموعات تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للأنظمة الاقتصادية السائدة فيها.

هذا وتعتبر المصارف من أهم أنواع المنشآت المالية في أي اقتصاد وذلك لأنها تمثل المصدر الأساسي للائتمان أو ما يسمى الأموال الجاهزة للإقراض وذلك لمختلف القطاعات العائلية والحكومية وقطاعات الأعمال، ولكن مع التغيرات المعاصرة التي شهدتها الأسواق المالية والتطور الكبير الذي حصل في هذه الأسواق أصبحت الكثير من المؤسسات المالية الأخرى تقدم خدمات مشابهة لخدمات المصارف ولكن تبقى المصارف متميزة عن غيرها من المنشآت المالية من حيث تخصصها في قبول الودائع وتقديم القروض على كافة أشكالها.

وكما تعتبر المصارف أهم أنواع المنشآت المالية تعتبر المصارف التجارية من أهم أنواع المصارف وذلك قياساً إلى حجم أصولها الكلية^١، وكما ذكرنا سابقاً أصبح في الآونة الأخيرة يصعب التفريق بين المصارف التجارية وغيرها من المنشآت المالية وذلك تبعاً للأنظمة الاقتصادية في كل بلد، ولكن بشكل عام يمكن القول إن المصارف التجارية تبعاً لحجم أصولها وحجم محفظة قروضها تعتبر من أهم أنواع المصارف والمنشآت المالية في أي بلد، ولا بد لنا أن نذكر هنا أنه نتيجة التغيرات الاقتصادية الحديثة أصبحت الكثير من المصارف تقدم كافة أنواع الخدمات وتسمى المصارف الشاملة والتي تعتبر أيضاً مصارف تجارية وبالتالي سنذكر فيما يلي تعريف المصارف التجارية والخدمات التي تقدمها وأوجه التمييز بينها وبين بقية المنشآت المالية.

^١ - د.الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، سورية-حلب، دار الجندي، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

أولاً- تعريف المصارف التجارية والخدمات التي تقدمها:

هي منشآت مالية تقبل الودائع من العملاء وتجهز منشآت الأعمال الأخرى والقطاع العائلي و دوائر الدولة والقطاع الأجنبي بالأموال على شكل قروض واستثمارات مالية وغيرها من المنتجات والخدمات

إن التمييز بين المصارف والمنشآت المالية الأخرى أصبح أكثر تعقيداً في العصور الحديثة وبشكل عام كانت المصارف التجارية في السابق تمتاز عن غيرها من المنشآت المالية بقبولها للودائع الجارية القابلة للسحب الفوري بصكوك ومن حيث تقديمها للقروض ولكن اليوم وفي كثير من البلدان أصبحت كافة المصارف التجارية وغيرها تقدم كافة الخدمات المصرفية وكما ذكرنا سابقاً يختلف هذا الأمر من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية.

هذا وتتميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف باعتمادها بشكل كبير على الودائع الجارية على عكس المصارف المتخصصة التي تعتمد على مصادر أموال طويلة الأجل لأنها تقدم قروض واستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، وأيضاً تتميز المصارف التجارية باعتمادها على رؤوس أموال صغيرة قياساً بمجموع الأموال التي تتعامل بها.

أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها المصارف التجارية:

إن الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية تأثرت بعاملين مهمين أولهما التطورات التكنولوجية وثانيهما احتدام المنافسة^١، حيث أثر كل من هذين العاملين في توسيع وتطوير تشكيلة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، وبالتالي سنقوم فيما يلي بذكر بعض الخدمات المصرفية الشائعة على سبيل المثال وليس الحصر:

- ١ - منح القروض التجارية وتوفير الائتمان لعمليات الحكومة.
- ٢ - فتح الحسابات الجارية والادخارية والودائع الآجلة.
- ٣ - خصم السندات التجارية.
- ٤ - منح القروض الاستهلاكية.
- ٥ - منح القروض لمنشآت الأعمال الجديدة.
- ٦ - تشكيل المحافظ الاستثمارية وشراء الاستثمارات المالية.

^١ - د. الشماع، خليل: التطورات المصرفية المعاصرة، منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، اتحاد المصارف العربية، ص ١١.

- ٧ - تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.
- ٨ - شراء وتأجير المعدات والتجهيزات.
- ٩ - خدمات التأمين وخطط وبرامج التقاعد.
- ١٠ - تقديم خدمات النصح والإرشاد المالي.
- ١١ - تأجير الصناديق الحديدية وتقديم خدمات إدارة الملكية والأموال.

ثانياً- مفهوم تقييم الأداء:

إن كلمة الأداء بالنسبة للمصارف تعني: هل أن المصرف يحقق و بالشكل الكافي متطلبات حملة الأسهم، المودعين، المقرضين، المقترضين، الموظفين، أي كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف. ومن ناحية أخرى هل يعكس هذا الأداء الالتزام بسياسات الاستثمار و سياسات منح القروض التي تحددها السلطات في بلد المصرف.^١

ويمكننا أن نضيف هل يعكس أداء المصرف المساهمة في نمو وتطوير المجتمع الذي يمارس نشاطه فيه.^٢

١- أسباب اهتمام المصارف بتقييم أدائها:

- ١ - إن الأسباب التي تدعو المصارف لتقييم أدائها متعددة نذكر منها:
- ١ - إن عملية تقييم الأداء تتيح لإدارة المصرف إمكانية تحديد نتائج القرارات التي تم اتخاذها خلال فترة التقييم مما يؤدي إلى إمكانية التعرف على أوجه الضعف فيها وتحديد سبل معالجتها.^٣
- ٢ - تساعد عملية تقييم الأداء على كشف مواطن الخلل في النشاط المصرفي وبالتالي تحدي أسبابه ووضع الحلول المناسبة له.
- ٣ - إن عملية تقييم الأداء تساعد الجهات المنظمة لعمل المصارف في تحديد المصارف التي تعاني من مشاكل معينة وبالتالي مساعدتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

^١ - Peter S.Rose & Sylvia C.Hudgins: Bank Management & Financial Services 6th Ed ٢٠٠٥ , chapter 5, P145.

^٢ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P145.

^٣ - د.الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص ٢٧١.

- ٤ - تهتم المصارف بتقييم أدائها بشكل دوري لدعم وضعها في الأسواق المالية وذلك أمام المساهمين وأمام المحللين والوسطاء الماليين وشركات التصنيف الائتماني.
- ٥ - إن عملية تقييم الأداء تمكن إدارة المصرف من مقارنة هذا الأداء بالأداء المخطط ومعرفة الانحرافات وتحديد أسبابها.^١
- ٦ - تمكن عملية تقييم الأداء إدارة المصرف من تحديد نقاط القوة والضعف في منتجاتها وخدماتها.

٢- الجهات المهمة بتقييم الأداء:

إن تقييم الأداء أصبح في هذه الفترة مسألة مهمة جداً وذلك لأن المصارف أصبحت تعمل في أسواق مفتوحة على كل بلدان العالم، فالمصارف اليوم تقوم بطرح أسهمها للاكتتاب العام عن طريق الأسواق المالية ومؤسسات الإصدار ليقوم الزبائن بشرائها وتقوم بطرح أوراق مالية مختلفة في الأسواق لبيعها للمستثمرين وتقوم بالمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات الأخرى وتقوم بإنشاء الصناديق الاستثمارية وتقوم ببيع خدماتها للأفراد والشركات وبالتالي كل هؤلاء الأطراف يكونون مهتمون بتقييم أداء المصرف الذي يتعاملون معه. وبالتالي يمكننا أن نصف الأطراف المهمة بتقييم الأداء كما يلي:

أ - المساهمين:

يعتبر المساهمين من أهم الجهات المهمة بتقارير تقييم الأداء وذلك لأن المساهمين يرغبون بمعرفة نتائج استثماراتهم ومقارنتها مع الفرص الاستثمارية الأخرى المماثلة في السوق، أيضاً يهتم المساهمين بتقييم الأداء لغايات الحكم على نتائج أعمال مجلس إدارة المصرف.

ب - مجلس إدارة المصرف:

إن مجلس الإدارة هو أكثر الجهات المعنية بتقييم الأداء وذلك لأن تقييم الأداء هو بالنهاية عبارة عن تقييم لقرارات وسياسات وخطط مجلس إدارة المصرف، لذلك يقوم مجلس الإدارة

^١ - د. الغصين، راغب: الرقابة المالية والإدارية في المصارف، إملية جامعية، جامعة دمشق، ص ٣٤.

بعقد جلسات دورية لمتابعة تقارير تقييم الأداء لمعرفة الانحرافات عن الأهداف المخططة وتحديد أسبابها ووضع العلاج المناسب لها.^١

ج -العملاء:

إن عملاء المصرف سواء الأفراد أو الشركات تهتم بنتائج تقييم أداء المصرف الذي تتعامل معه، فالعميل يرغب بإيداع أمواله في المصرف الذي تكون نتائجه أعماله أفضل من منافسيه وذلك ضماناً لأمواله والشركات ترغب بالتعامل مع المصرف المتين وذلك ضماناً لاستمرار التسهيلات التي تحصل عليها منه.

د- المصرف المركزي:

إن تقارير الأداء التي تقدم للمصرف المركزي تكون من أكثر التقارير أهمية كون أن هذه التقارير تقدم نتائج كافة أعمال ونشاطات المصرف بتفصيلات مختلفة. إن المصرف المركزي يسعى من خلال هذه التقارير إلى تحديد أوجه المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة نشاطاتها المختلفة، فالمصرف المركزي يرغب بحماية هذه المصارف وحماية أموال المودعين من ناحية ومن ناحية أخرى يسعى إلى توجيه نشاط هذه المصارف ومساعدتها على النمو.

٣- الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء:^٢

إن أول ما يجب النظر إليه في عملية تقييم الأداء هو الهدف الأساسي أو الهدف الطويل الأمد الذي وضعته المؤسسة أو المصرف وكانت تعمل على تحقيقه خلال فترة التقييم، إن تحديد هذا الهدف هو مهم جداً لتحديد فيما إذا كان المصرف قد استطاع الوصول إليه أو لا حيث أن عملية المقارنة يجب أن تتم بين ما هو محقق فعلياً وبين ما هو مخطط له ومن ثم تبدأ عملية قياس الانحرافات وتحديد أسبابها.

^١ - د.الشماع، خليل: القوائم المالية الأساسية للمصرف، منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، اتحاد المصارف العربية، ص٩٦.
^٢ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P146.

إن اختيار الهدف الأساسي يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لحجم وطبيعة نشاط وتخصص كل مصرف وتبعاً للمنطقة التي يتواجد بها المصرف وتبعاً للظروف الاقتصادية في بلد المصرف، وبالتأكيد يبقى العامل الأساسي هو ما ترغب به إدارة المصرف. فقد ترغب إدارة المصرف بتحقيق هدف النمو السريع والحصول على حصة سوقية كبيرة خلال فترة قصيرة، وقد يكون الهدف الأساسي هو النمو بشكل متوازن مع تخفيض المخاطرة والحفاظ على مستوى معين من الحصة السوقية.

وبشكل عام نستطيع القول إن معظم الشركات تسعى لتحقيق هدف زيادة حقوق الملكية أو تعظيم ثروة حملة الأسهم أو المالكين¹، فكما هو معروف إن المؤسسات التي تحقق نمو مطرد في أسعار أسهمها تجذب الفرص الاستثمارية إليها وبالعكس إن المؤسسات التي تعاني من تقلبات حادة في أدائها قد تخسر كثير من الفرص الاستثمارية في أسهمها وبالتالي انخفاض في قيمة حقوق الملكية وقد يؤدي هذا إلى رغبة المستثمرين الحاليين في المؤسسة إلى البحث عن فرص استثمارية أفضل.

ثالثاً- المناهج أو الطرق المتبعة في تقييم الأداء:

إن الخدمات التي تقدمها المصارف كثيرة ومتعددة وهذه المنتجات المصرفية تطورت كثيراً بعد ثورة التكنولوجيا والاتصالات وأصبحت المصارف تقدم خدماتها للعملاء في أي مكان في العالم، ومع هذه التعقيدات التي طرأت على طبيعة عمل المصارف كان لا بد من البحث عن وسائل جديدة لتقييم أداء المصارف لتتناسب مع طبيعة العمل الحالية التي تعمل بها المصارف، فعلى سبيل المثال بعد أزمة المديونية العالمية تحركت الدول الكبرى لإيجاد طرق أفضل لمتابعة أداء المصارف وذلك حفاظاً عليها من الأزمات المالية ومن الإفلاس.

إن مسألة تقييم الأداء كانت في السابق تتم في المؤسسات وعلى المستوى الداخلي ولكن اليوم أصبح هناك شركات متخصصة حيادية تقوم بتقييم أداء هذه المؤسسات حيث أنها تقوم بإجراء دراسة مفصلة عن المؤسسة ومن ثم بعد مراحل متعددة تقوم بإصدار تصنيف ائتماني

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P147.

لها وبات هذا التصنيف مهم جداً وخصوصاً للمصارف حيث أن هذا التصنيف يؤثر على سمعة المصرف بالتالي يؤثر في كافة الأطراف المتعاملة معه.

كما هو الحال بالنسبة للخدمات المصرفية التي تأثرت بالتطورات المصرفية المعاصرة أيضاً تقيم الأداء تأثر بالتطورات المصرفية المعاصرة وكما هو معروف في السابق كان تقييم أداء المصارف يتم من خلال استخدام نسب مالية معينة أي باستخدام التحليل المالي ولكن بعد ظهور الأزمات المالية المختلفة بدأ التفكير بطرق أخرى لتقييم أداء المصارف ومع ظهور أزمة المديونية العالمية أصبح هناك تحول كبير في طرق تقييم أداء المصارف حيث بدأت الأفكار تتجه نحو تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف أي لفت الانتباه إلى القضايا التي لا يمكن لنسب التحليل المالي اكتشافها، فقد يكون مصرف ما يحقق اليوم نتائج جيدة بحسب النسب المالية ولكنه في المقابل يعرض نفسه لكثير من مخاطر الاستثمار أو مخاطر السوق وغيرها مما يهدد حياة هذا المصرف، وبالتالي سنقوم فيما يلي باستعراض أهم الطرق التي يمكن استخدامها في تقييم أداء المصارف.

المنهج الأول - تقييم الأداء من خلال السوق المالي:

إن هذه الطريقة تقوم على أساس أن أفضل طريقة لقياس أداء المصرف هي من خلال أداء سهم هذا المصرف في السوق المالي، باعتبار أنه يعكس تقييم السوق لهذا السهم وبالتالي لهذا المصرف.¹

إن ما تقوم عليه هذه الطريقة يمكن إيجازه فيما يلي:

- قيمة سهم الشركة هي النقطة الأساس في تقييم أداء المصرف لأن قيمة السهم ونموه المطرد يكون محط أنظار المستثمرين الحاليين والمستثمرين المستقبليين وقيمة هذا السهم تحدد من خلال السوق المالي.

- إن قيمة السهم هي دالة لتوزيعات الأرباح التي سيقوم المصرف بتوزيعها.

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P149.

- يتم احتساب قيمة السهم من خلال حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من هذا السهم (توزيعات الأرباح) وذلك عن طريق خصمها بمعامل الخصم المناسب أو ما يسمى معدل الصناعة.

- ترتفع قيمة سهم المصرف عندما ترتفع قيمة توزيعات الأرباح المتوقعة من المصرف.
 - ترتفع قيمة سهم المصرف عندما ينخفض معدل الخصم وينخفض معدل الخصم عندما يخفض المصرف من حجم مخاطر نشاط أعماله أو من خلال زيادة رأسماله.¹
 - ترتفع قيمة سهم المصرف عندما تنخفض معدلات الفائدة في الأسواق المالية حيث يخفض المستثمرين من معدل العائد المتوقع.
 إن احتساب قيمة السهم رياضياً يكون من خلال المعادلة التالية:

$$P_0 = \sum (E(D_t)) / (1+r)^t$$

حيث أن P_0 : هي عبارة عن القيمة الحالية للسهم.

D_t : توزيعات الأرباح المتوقعة خلال فترة زمنية ما.

R : هو عبارة عن معدل الخصم، أي هو عبارة عن العائد الذي يتوقعه المستثمر

من استثمار مماثل لهذا الاستثمار أو معدل العائد المناسب لهذا النوع من الاستثمار.
 وعند احتساب القيمة الحالية لسهم ما من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة لعدد من السنين نقوم بإضافة قيمة السهم في نهاية مدة الاستثمار بعد خصمه بمعامل الخصم

$$P_0 = \frac{D_1}{(1+r)^1} + \frac{D_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{D_n}{(1+r)^n} + \frac{P_n}{(1+r)^n}$$

حيث أن D_n تمثل توزيعات الأرباح في نهاية الفترة الزمنية n .

و P_n تمثل سعر السهم في نهاية الفترة n .

فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا سهم ما يتوقع أن يدر عائد قدره \$5 في نهاية الفترة الأولى و \$10 في نهاية الفترة الثانية وسعر السهم المتوقع في تلك الفترة \$100 وبالتالي تكون قيمة السهم الحالية هي:

$$P_0 = \frac{5}{(1+0.10)^1} + \frac{10}{(1+0.10)^2} + \frac{150}{(1+0.10)^2} = 136.78\$$$

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P148.

وعندما يكون متوقعاً أن تنمو توزيعات الأرباح بنسبة نمو ثابتة تتحول المعادلة السابقة إلى الآتي:

$$P_0 = \frac{D_1}{R - G}$$

حيث أن R هو معدل الخصم.

و G هو معدل نمو الأرباح المتوقع.

فعلى سبيل المثال إذا كانت الأرباح المتوقع توزيعها في الفترة القادمة هي ٥\$ ويتوقع أن يكون معدل نمو التوزيعات النقدية ٦% ومعدل الخصم هو ١٠% وبالتالي فإن القيمة الحالية لسهم المصرف هي:

$$P_0 = \frac{5\$}{0.10 - 0.06} = 125\$$$

إن قيمة السهم في السوق المالية يمكن أن تختلف عن القيمة العادلة له وذلك حسب كفاءة السوق وبالتالي قد يكون السهم مقوم بأكثر من قيمته مما قد يؤدي إلى هبوط سعره في أي لحظة وقد يكون مقوم بأقل من قيمته مما يشكل فرصة استثمارية جيدة لهذا السهم. كما رأينا سابقاً إن هذه الطريقة تقوم على أساس تحليلات المستثمرين حيث يقوم المستثمر بناءً على تحليله وبناءً على معلومات السوق بوضع توقعات للتوزيعات النقدية وبوضع معدل الخصم المقبول على هذا النوع من الاستثمارات بالاعتماد على حجم المخاطرة التي يتعرض لها هذا السهم.

ولكن هناك نقاط سلبية لهذه الطريقة نجملها فيما يلي:

١- إن استخدام هذه الطريقة يكون ممكن فقط للشركات المدرجة ضمن الأسواق المالية وبالتالي لا يمكن استخدامها للشركات غير المدرجة التي قد تكون فرص استثمارية مستقبلية.^١

٢- هنالك الكثير من المصارف التي انهارت وأفلست وكانت أسهمها يتم تداولها بشكل اعتيادي في الأسواق المالية.

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P149.

- النموذج المستخدم لا يعبر بشكل حقيقي عن مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة نشاط أعماله.

- تؤثر كفاءة السوق في تحليلات المستثمرين وبالتالي على توقعاتهم للعائد والمخاطرة المتوقعة من نشاط المصرف.

بالإضافة إلى النموذج السابق هناك بعض المؤشرات الأخرى التي يمكن أخذها من الأسواق المالية وتعتبر عن مدى كفاءة أداء المصرف، نذكر البعض منها فيما يلي:

١ - **معدل دوران السهم** = عدد الأسهم المتداولة في السوق لسنة كاملة / عدد الأسهم المكتتب فيها بنهاية السنة.^١

حيث يشير ارتفاع النسبة إلى سعة انتشار الأسهم بدلاً من انحسارها وكذلك احتمال المضاربة فيه.

٢ - **مضاعف سعر السوق للسهم الواحد** = سعر السوق للسهم الواحد / الربح الصافي للسهم الواحد. (مرة) حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى الإقبال العالي على أسهم هذه الشركة.

٣ - **القيمة المتداولة للشركة إلى مجموع القيمة المتداولة للقطاع** = القيمة المتداولة لأسهم الشركة / مجموع القيم المتداولة لأسهم القطاع. حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى أهمية وقوة الشركة في القطاع الذي تعمل به.

٤ - **القيمة المتداولة للشركة إلى مجموع القيمة المتداولة للسوق** = القيمة المتداولة لأسهم الشركة / مجموع القيم المتداولة لكل الأسهم في السوق. وهذا المؤشر كالمؤشر السابق يشير إلى الأهمية النسبية لأسهم الشركة مقابل السوق ككل وعادةً يتم مقارنة هذه النسب مع نسب المؤسسات المشابهة من حيث طبيعة العمل.

٥ - **مدى تقلب سعر السوق للسهم الواحد**: وهو يحسب من خلال قياس الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر خلال فترة التقييم، إن ارتفاع المدى يدل على تقلب سعر

^١ د. الشماع، خليل: تقييم السوق المالي وتحليل عملياته، منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، اتحاد المصارف العربية - ص ١٢٧١.

السهم في السوق وعندما يكون هذا المدى كبيراً خلال فترات زمنية متعددة فهذا يدل على حدة التقلبات في أسعار هذا السهم.

ذكرنا فيما سبق عدد من أهم المؤشرات السوقية والتي يمكن أيضاً أن نضيف لها الكثير من المؤشرات الأخرى والتي جميعها تستخدم في تحليل الأداء السوقي للشركات التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية وكما هو معروف إن مدى كفاءة السوق في عرض كافة المعلومات المتاحة عن الشركات لكافة المستثمرين هو الذي يرفع أو يخفض من المصدقية الحقيقية للمؤشرات المستخلصة من هذا السوق وكلما كانت المعلومات غير متاحة لكافة المستثمرين وكانت كثير من الشركات التي تعمل في قطاع معين تتداول أسهمها خارج السوق كلما ضعفت أهمية ومصدقية المؤشرات المستخلصة من هذا السوق.

المنهج الثاني - تقييم الأداء من خلال نسب الربحية:

إن تقييم أداء المصارف والمؤسسات المالية باستخدام أسلوب تحليل نسب الربحية يعتبر من أقدم الطرق المستخدمة في عملية تقييم الأداء، وكما رأينا سابقاً إن طريقة تقييم أداء المصرف من خلال أداء السهم في السوق المالي لا تفي بالغرض المطلوب بالنسبة للشركات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق المالي وأيضاً لا يفي بالغرض بالنسبة للأسواق الناشئة، على العكس من طريقة تحليل نسب الربحية التي يمكن استخدامها للشركات كافة سواء كانت مدرجة في السوق المالي أو لا، ومن مزايا هذه الطريقة أيضاً أنها توضح أهم مصادر الدخل بالنسبة للمؤسسة وتعرض التطورات التي طرأت على أعماله وتبين مدى نجاح الشركة في استثمار أصولها.

يعتمد تقييم أداء المصرف باستخدام نسب الربحية على قائمة الدخل بشكل أساسي وتعتبر قائمة الدخل في المصارف مختلفة عن قائمة الدخل في المؤسسات الأخرى وذلك لاختلاف الموجودات التي تستثمر بها المصارف أموالها التي هي بدورها يختلف مصدرها عن غيرها من الشركات، فالمصرف يعتمد في تمويل عملياته على ودائع العملاء وليس على رأس مال المصرف والمصرف يستثمر معظم الأموال المتاحة في تمويل الأنشطة المختلفة وليس في إنتاج البضائع وخلافه.

أيضاً مفهوم الإيرادات والنفقات يختلف في المصرف عن غيره من المؤسسات فالمصرف يكون إجمالي الدخل لديه هو عبارة عن الفوائد التي يتقاضاها عن تمويلاته واستثماراته المختلفة بالإضافة إلى العمولات والرسوم وبالتالي أصل الاستثمار لا يعتبر جزءاً من العوائد، والنفقات بالنسبة للمصرف تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على ودائع العملاء وعلى اقتراضه من الآخرين بالإضافة إلى العمولات والنفقات التشغيلية الأخرى وبالتالي لا تعتبر ودائع العملاء جزء من النفقات أو تكلفة الخدمات.^١

قبل أن نقوم باستعراض النسب التي تستخدم في تحليل الربحية لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي تستخدم في احتساب نسب الربحية:

- إجمالي دخل الفوائد Interest Income: الفوائد التي يتقاضاها المصرف على تمويلاته المختلفة من خلال منحه القروض بمختلف أنواعها.
- إجمالي مصاريف الفوائد Interest Expense: هي الفوائد التي يدفعها المصرف على ودائع الزبائن أو أية قروض يحصل عليها لتمويل نفسه.
- صافي الدخل من الفوائد Net Interest Income: هو عبارة عن إجمالي دخل الفوائد - إجمالي مصاريف الفوائد.
- إجمالي دخل العمولات Commission Income: هو عبارة عن العمولات التي يتقاضاها المصرف على بعض الخدمات والعمليات التي يقدمها لعملائه مثل إصدار دفاتر الشيكات إصدار الحوالات وعمليات التجارة الخارجية وغيرها..
- إجمالي مصاريف العمولات Commission Expense: هو عبارة عن كافة العمولات التي يدفعها المصرف على مختلف الأنشطة التشغيلية للمصرف.
- صافي الدخل من العمولات Net Commission Income: هو عبارة عن إجمالي دخل العمولات مطروحاً منه إجمالي مصاريف العمولات.

^١ - د. الشماع، خليل: تقييم السوق المالي وتحليل عملياته، منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، اتحاد المصارف العربية - ص ١٢١٠.

- صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية الأخرى Net Operating Income: هو عبارة عن صافي الدخل من أي نشاطات أخرى يقوم بها المصرف ولا تندرج تحت الفوائد والعمولات.
 - صافي الدخل من غير الفوائد Net Non Interest Income: وهو عبارة عن صافي دخل المصرف من كافة البنود عدا الفوائد.
 - حقوق الملكية Equity: وهي تمثل حقوق حملة الأسهم وتتضمن رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المحتجزة بشكل رئيسي.
 - صافي الدخل بعد الضرائب Net Income After Tax: وهو عبارة عن صافي دخل الفوائد والعمولات والإيرادات الأخرى بعد طرح ضريبة الدخل.
- والآن سنقوم باستعراض أهم النسب المستخدمة في تقييم أداء المصارف من خلال نسب الربحية:

١- العائد على حقوق الملكية Return on Equity:

وهي نسبة يتم احتسابها من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية. العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية. تعتبر هذه النسبة من أهم النسب المستخدمة في قياس أداء المصارف، حيث تعكس هذه النسبة ما يلي:

- ارتفاع قيمة هذه النسبة يعني ارتفاع العائد على رأس المال وبالتالي ارتفاع قيمة حقوق المالكين وهذا ما تسعى إليه كافة المصارف.
- من ناحية أخرى تعكس هذه النسبة حسن إدارة المصرف لأصوله كون أن بسط النسبة هو عبارة عن صافي الدخل الذي هو عبارة عن نتيجة استخدام المصرف لأصوله وبالتالي إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعكس أيضاً حسن وكفاءة الإدارة في إدارة أصولها.
- إن العائد على حقوق الملكية يرتفع عندما ترتفع الأرباح وتبقى قيمة حقوق الملكية على حالها أو تنخفض عند نفس مستوى الأرباح وبالتالي إن قيمة حقوق الملكية

تعتبر مهمة في تحسين قيمة هذا المؤشر ولكن قيمة حقوق الملكية تؤثر أيضاً في درجة الرفع المالي، أي أن هذه النسبة تساهم في تحديد تركيبة وهيكل بنود رأس المال.^١

إن قيمة هذه النسبة يجب أن يتم مقارنتها مع المصارف المماثلة التي تعمل في نفس القطاع أو ما يسمى معدل الصناعة لهذا المؤشر حيث يعكس ارتفاع قيمة مؤشر المصرف عن معدل الصناعة إلى حسن أداء المصرف وكفاءته بينما يشير انخفاضه عن معدل الصناعة إلى ضعف في أداء المصرف.

٢- العائد على الأصول Return On Assets:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي الأصول.
يعتبر هذا المؤشر أيضاً من أهم النسب المستخدمة في قياس أداء المصارف وهو يعبر عن ما يلي:

- تعتبر هذه النسبة مؤشر لكفاءة إدارة المصرف في استخدام أموالها من حيث حسن توزيعها بحيث أنها تحاول الحصول على أعلى عائد ممكن تحقيقه من خلال مصادر الأموال المتاحة لديها.^٢
- يعكس أيضاً هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تسعير قروضها وخدماتها و كفاءتها في البحث عن أفضل السبل لتوظيف أموالها سواء في القروض والخدمات أو الاستثمارات.
- إن كفاءة الإدارة في إدارة نفقاتها وترشيدها ينعكس بشكل إيجابي في هذه النسبة وبالتالي على إدارة المصرف أن تنظر ليس فقط إلى جانب الإيرادات وإنما إلى جانب التكاليف أيضاً، فمقدرة إدارة المصرف على تخفيض أعبائها عند نفس مستوى الإيراد سيؤثر على صافي الربح وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.
- إن هذا المؤشر يمكن تجزئته إلى العوامل المكونة له وهي صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من العمولات وصافي الدخل من الإيرادات الأخرى وإجمالي النفقات الإدارية والعمومية، وتجزئة هذا المؤشر لها مدلولات مهمة سنتحدث عنها في

^١ .الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

^٢ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P151.

الصفحات القادمة، فمن خلال هذه التجزئة نستطيع معرفة ومقارنة التعديلات التي طرأت على مصادر دخل ونفقات المصرف.^١

إن هذا المؤشر يعتبر من أهم المؤشرات في الأسواق لذلك تحاول الإدارة دائماً أن تفعل أفضل ما لديها لرفع قيمة هذا المؤشر أمام كافة الأطراف ذات العلاقة.

إن نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يشكّلان معاً أهم المؤشرات التي يمكن النظر إليها عند قياس ومقارنة أداء المصارف حيث أنهما يعرضان أهم النتائج المتحققة ويعكسان أداء مجلس إدارة المصرف.

هناك أيضاً مؤشرات أخرى يمكن اشتقاقها من المؤشرات الأساسية التي تحدثنا عنها سابقاً، ولها مدلولات مهمة سنتحدث عنها بعد قليل.

٣- هامش صافي الفوائد Net Interest Margin:

هامش صافي الفوائد = (إجمالي دخل الفوائد - إجمالي مصروف الفوائد) / إجمالي الموجودات.
أو

هامش صافي الفوائد = (إجمالي دخل الفوائد - إجمالي مصروف الفوائد) / إجمالي الموجودات المربحة.

حيث أن الموجودات المربحة يقصد بها الموجودات التي تُدر عائداً أي أنه يتم استبعاد الأصول التي لا يحصل المصرف من خلالها على أية عوائد مثل الموجودات المادية والملموسة.
تشير هذه النسبة إلى ما يلي:

- يعبر هذا المؤشر عن حجم الفجوة بين إيراد ومصرف الفوائد بالنسبة لإجمالي الموجودات وبالتالي فهو يعبر عن كفاءة إدارة المصرف في الحصول على أفضل عائد ممكن على الأصول وبالمقابل الحصول على مصادر أموال منخفضة التكلفة.^٢
- يعرض هذا المؤشر مدى حجم وأهمية صافي إيراد الفوائد بالنسبة لإجمالي الدخل وبالتالي هو يبين الأهمية النسبية لهذا الإيراد بالنسبة لإجمالي الموجودات مقارنة مع الإيرادات الأخرى.

^١ الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

^٢ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P151.

● إن إيرادات الفوائد ومصرف الفوائد يعتبران من المصادر الأساسية التي يستفاد منها عند عملية تحليل وتقييم أداء المصارف لأن المصارف تسعى دائماً لزيادة ودائعها من ناحية وبالتالي ارتفاع مصرف الفوائد وتسعى من ناحية أخرى إلى زيادة إيرادات الفوائد من استثماراتها وبالمحصلة إن المصرف الكفء هو المصرف الذي يستطيع زيادة هامش صافي الفوائد.¹

● إن ارتفاع قيمة المؤشر السابق يدل على كفاءة إدارة المصرف في التحولات لتقلبات أسعار الفائدة في السوق، حيث أن إيرادات ومصاريف الفوائد في المصرف تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي إن الإدارة الكفء هي الإدارة التي تعمل على الاستفادة من تقلبات معدلات الفائدة في السوق.

٤- هامش صافي إيرادات غير الفوائد Net Non Interest Margin :

هامش صافي إيرادات غير الفوائد = (الإيرادات من غير الفوائد - المصاريف من غير الفوائد) / إجمالي الموجودات.
وتشير هذه النسبة إلى:

- يمثل هذا المؤشر صافي إيرادات المصرف من إيرادات العمولات وغيرها من الإيرادات الأخرى والتي يحصل عليها المصرف من الرسوم والعمولات التي يتقاضاها على بعض أنواع الخدمات، وبالمقابل هناك المصاريف من غير الفوائد والتي تتمثل ب المصاريف المدفوعة على الخدمات المقدمة للعملاء والرواتب والأجور والمؤنات المختلفة وعادةً ما يكون هذا المؤشر سالب في كثير من المصارف.²
- إن المصاريف من غير الفوائد تعتبر من العناصر المهمة جداً لقياس فاعلية وكفاءة الأرباح، فالمصرف الذي يحقق إيرادات مرتفع من غير الفوائد ولكنه في الوقت ذاته يتحمل تكاليف من غير الفوائد أيضاً مرتفعة وبالتالي هذا المصرف لا يدير نفقاته بشكل جيد ويتحمل أعباء تجعل من فاعلية الأرباح منخفضة.³

¹ - George H.Hempel,Donald G.Simpson,Bank Management Text and Cases 5th ED,1999,Chapter 3,P88.

² - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P151.

³ - Bank Management Text and Cases 5th ED,1999,Chapter 3,P79.

- في السنوات القليلة الماضية بدء المصارف برفع إيراداتها من غير الفوائد وبالتالي أصبح هذا المؤشر يشير إلى كفاءة الإدارة في تحسين نوعية هذا الإيراد والعمل على زيادته وبالمقابل تخفيض التكاليف الأخرى.

٥- هامش صافي التشغيل Net Operating Revenue:

وهو عبارة عن (الإيرادات الناجمة عن كافة الأنشطة التشغيلية - المصاريف الناجمة عن كافة الأنشطة التشغيلية) / إجمالي الأصول.

إن العناصر الأساسية للإيرادات للمصارف تأتي من الفوائد بشكل أساسي ومن ثم العمولات وهناك إيرادات أخرى ناجمة من طبيعة عمل المصرف، وبالتالي إن هذه النسبة هي محصلة النشاط التشغيلي للمصرف مقارنةً بإجمالي الأصول أو إجمالي الأصول.

عملياً تعتبر هذه النسبة محصلة للنسبتين السابقتين ولكن باستثناء الإيرادات التي تأتي من الأنشطة الاستثمارية، وأهمية هذا المؤشر تنبع من كونه يعبر عن نتيجة النشاط الأساسي للمصرف.

٦- العائد على السهم الواحد Earning per share:

عائد السهم الواحد EPS = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي عدد الأسهم.

أيضاً هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المهمة لأنه يبين العائد على الاستثمار الذي قام المساهمين بالاستثمار به، وبالتالي تأتي أهمية هذا المؤشر عند مقارنته مع المؤشرات المماثلة في السوق أو عند مقارنته مع السنوات السابقة، فكما هو معروف عند انخفاض هذا المعدل عن معدل الشركات المماثلة سيدفع هذا الأمر ببعض المساهمين إلى التفكير في التخلي عن هذا الاستثمار ومن ناحية أخرى قد لا يستطيع المصرف أن يزيد من رأس ماله عن طريق المساهمين الأساسيين فيما لو تطلبت احتياجات النمو ذلك.

٧- فجوة الإيرادات Earnings Spread:

فجوة الإيرادات = { (إجمالي دخل الفوائد / مجموع الموجودات المربحة) } - { (إجمالي مصاريف الفوائد / مجموع المطالبات الخاضعة للفوائد) }.

- يعتبر هذا المؤشر أيضاً من المؤشرات التي تقيس فاعلية الربح المتحقق¹، لأنه يقيس نسبة إيراد الفوائد المتحقق من الموجودات المرحجة إلى نسبة مصروف الفوائد المدفوعة على الالتزامات المختلفة.
 - كلما زادت قيمة الفجوة كلما كان أداء المصرف أفضل من حيث حصوله على مصادر الأموال بتكلفة معقولة وبالمقابل يستطيع توظيف أمواله بأفضل طريقة تضمن له تحقيق هامش أعلى بكثير من مصاريف الفوائد.
 - إن المصرف الكفاء هو الذي يحاول أن يجعل هذه الفجوة أكبر ما يمكن وعندما تكون هذه الفجوة صغيرة فإن ذلك يشير إلى ضعف كفاءة المصرف إما في الحصول على أموال بتكاليف منخفضة أو بعدم قدرته بتوظيفها بالشكل المناسب.
- بعد أن قمنا باستعراض لأهم نسب الربحية المستخدمة في تقييم الأداء سنقوم باستعراض بعض النسب المشتقة من النسب الأساسية والتي لها أهمية كبيرة.

النسب المشتقة من النسب الأساسية ومدلولاتها:

أ- إن نسبة العائد على حقوق الملكية كما مر معنا سابقاً هي عبارة عن صافي الدخل بعد الضرائب مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية ويمكن أن تكتب هذه النسبة بطريقة أخرى كالتالي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية). أي أن

العائد على حقوق الملكية = { (إجمالي الإيرادات - إجمالي النفقات - الضرائب) / إجمالي الأصول } × { (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق المساهمين) }.

إن هذه النسبة تشير إلى أن:

العائد على حقوق الملكية يرتبط بشكل كبير بكيفية تمويل المصرف لموجوداته وذلك إما من خلال أدوات المديونية أو أدوات حقوق الملكية.

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P151.

- فعندما يلجأ المصرف إلى تمويل موجوداته من خلال أدوات الملكية فإنه يخفض من معدل العائد على رأس المال.

- وعندما يلجأ المصرف إلى تمويل موجوداته من خلال أدوات المديونية فإنه يرفع من العائد على رأس المال.

- ولكن عندما يلجأ المصرف لزيادة المديونية فإنه يزيد من درجة الرفع المالي وهذا يجعل انكشافه للمخاطرة أكبر.

- إن هذه النسبة هي في الحقيقة تعبر عن تفضيلات الإدارة وحساسيتها للعائد والمخاطرة. فإذا كانت رغبة الإدارة تعظيم العائد على حقوق الملكية مهما كانت النتيجة فإنها تلجأ إلى أدوات المديونية.

- وعندما ترغب في تخفيض المخاطرة فإنها تقوم بإصدار أدوات حقوق ملكية لتمويل نفسها أو لزيادة التحوط ضد المخاطر.

ب- هنالك أيضاً طريقة أخرى لكتابة معادلة العائد على حقوق الملكية كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب} \times \text{إجمالي إيرادات التشغيل} \times \text{إجمالي الموجودات}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل} \times \text{إجمالي الموجودات} \times \text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وبعبارة أخرى:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{هامش صافي الدخل} \times \text{درجة استغلال الأصول} \times \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

$$\text{ROE} = \text{Net Profit Margin} * \text{Asset Utilization ratio} * \text{Equity Multiplier}$$

حيث أن:

● **هامش صافي الدخل:** هو عبارة عن نسبة صافي الدخل إلى إجمالي إيرادات التشغيل،

وتشير هذه النسبة إلى فعالية إدارة النفقات في المصرف وفعالية سياسة تسعير الخدمات

المقدمة من المصرف¹، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلّ ذلك على حرص الإدارة على

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P153.

ترشيد نفقاتها وزيادة إيراداتها. ويمكننا أن نعرفه أيضاً بنسبة صافي الدخل المتبقي بعد طرح النفقات المختلفة إلى إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد^١.

● **نسبة استغلال أو استخدام الأصول:** هذه النسبة تقاس من خلال قسمة إجمالي إيراد التشغيل على إجمالي الموجودات، وهي تعكس سياسة الإدارة في إدارة محفظة الأصول وخصوصاً مسألة تركيبة الأصول والعائد على الأصول^٢، إذ إن إدارة المصرف هي التي تقرر كيفية تركيبة الأصول وتفاضل بين العائد والمخاطرة والإدارة الكفاء هي التي تستطيع أن تحقق أفضل نسبة استخدام للأصول مقابل مستوى معين مقبول من المخاطرة.

● **مضاعف حقوق الملكية:** هو عبارة عن إجمالي الموجودات إلى إجمالي حقوق الملكية. وهو يعبر عن مبلغ رأس المال الذي يدعم مستوى معين من الموجودات^٣، ويشير أيضاً إلى سياسة الإدارة بالنسبة للرفع المالي من حيث رغبة الإدارة في إما استخدام أدوات المديونية لتمويل نفسها أو من خلال استخدام أدوات حقوق الملكية، فعندما ترغب الإدارة في رفع العائد على حقوق الملكية فإنها ستلجأ إلى استخدام أدوات المديونية ولكنها بالمقابل ستزيد من نسبة الرفع المالي مما يعني انكشاف المصرف لأسعار الفائدة الدائنة التي قد تؤدي تقلباتها إلى ارتفاع كبير في مصاريف الفوائد، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون رأس المال كافياً لاستيعاب خسائر القروض المحتملة.

ج- نستطيع أيضاً أن نعيد صياغة نسبة العائد على حقوق الملكية بطريقة أخرى كالتالي:

العائد على حقوق الملكية ROE = (صافي الدخل بعد الضرائب / صافي الدخل قبل الضرائب وقبل إيرادات الأوراق المالية) × (صافي الدخل قبل الضرائب وقبل إيرادات الأوراق المالية / إجمالي إيراد التشغيل) × (إجمالي إيراد التشغيل / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية).

¹ - Bank Management Text and Cases 5th ED, Chapter 3, P78.

² - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P153.

³ - Valentina Flamini, Calvin McDonald, and Liliana Schumacher, The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa, IMF Working paper, 2009, P7.

وبعبارة أخرى:

العائد على حقوق الملكية = فعالية إدارة الضرائب × فعالية ضبط النفقات × فعالية إدارة الأصول × فعالية إدارة الأموال.¹

ROE = Tax Management Efficiency * Expense Control Efficiency * Asset Management Efficiency * Funds Management efficiency.

نلاحظ من هذه المعادلة مسألة جديدة مهمة ألا وهي فعالية إدارة الضرائب ومعنى هذا المؤشر هو أن إدارة المصرف يجب أن تسعى لتخفيض الضرائب قدر الإمكان أي بمعنى آخر إن المصرف يستطيع أن يرفع من صافي الدخل بعد الضرائب عن طريق تخفيض الضرائب وتخفيض الضرائب يتم من خلال استغلال المصرف لأي أدوات أو أوراق مالية مطروحة في السوق تتميز بالإعفاء من ضرائب الدخل.

يظهر أيضاً من خلال المعادلة السابقة نسبة صافي الإيرادات قبل الضرائب إلى إجمالي الإيرادات وتهم هذه النسبة إدارة المصرف لأنها تبين لها حجم النفقات التي تخفض من الأرباح أي أن مراجعة هذه النسبة لفترات معينة يظهر مقدرة إدارة المصرف على ضبط النفقات.

د- إن نسبة العائد على الأصول يمكن أيضاً تفصيلها إلى معادلات فرعية كالتالي:

العائد على الأصول ROA = هامش صافي الفوائد (Net Interest Margin) + هامش صافي إيراد غير الفوائد (Non Interest Margin) - صافي الإيرادات أو النفقات الأخرى.

تم طرح صافي الإيرادات أو النفقات الأخرى لأنه عادةً تكون بالسالب حيث تكون النفقات الأخرى أكبر بكثير من الإيرادات الأخرى.

إن المعادلات الفرعية للنسبة السابقة هي من المؤشرات الأساسية التي تحدثنا عنها سابقاً وتحدثنا عن مدلولاتها، إن مراجعة نسبة العائد على الأصول ودراسة مكوناتها تفيد في عملية المقارنة من ناحية ومن ناحية أخرى تفيد في معرفة مواطن القوة والخلل وتحديد أسبابها ومعالجتها لتحقيق أفضل أداء ممكن وهذا هو جُلّ ما تسعى إليه المصارف.

¹ - Bank Management & Financial Services 6th Ed, chapter 5, P156.

وأخيراً هناك بعض النقاط المهمة التي يجب الإشارة إليها بالنسبة لطريقة نسب الربحية:

- إن كافة المصارف تسعى لتحقيق أفضل مؤشرات وذلك لتدعيم نفسها في السوق أمام جميع الأطراف وعلى وجه الخصوص أمام المساهمين.
- نتيجةً لسعي إدارة المصرف إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة فإنها قد تعرض المصرف لمخاطر كبيرة قد تؤدي بالنهاية إلى إفلاس المصرف.
- فقد يقوم المصرف بهدف رفع نسبة العائد على حقوق الملكية إلى زيادة أدوات المديونية إلى الحد الذي قد يؤدي فيه تغير أسعار الفائدة في السوق إلى تكبد المصرف لخسائر فادحة لا يمكن لرأس ماله تغطيتها.
- أيضاً قد يلجأ المصرف بهدف الحصول على أعلى عائد على الأصول إلى زيادة توظيفاته الطويلة الأجل أو العالية المخاطر بشكل مبالغ فيه مما قد يعرض المصرف إلى مخاطر السيولة من ناحية وإلى مخاطر التعثر الائتماني للعملاء.
- إن كثير من المصارف كانت تحقق نسب ربحية جيدة في الأسواق العالمية وبالرغم من ذلك أفلست في ظل الأزمات المالية، وهذا يعني أن النسب السابقة قد لا يمكن من خلالها التنبؤ بالمستقبل.
- لا يمكن من خلال نسب الربحية وحدها تحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة نشاطاته المختلفة، فقد يكون المصرف يؤدي بشكل ممتاز من ناحية نسب الربحية ولكنه يعرض نفسه لكثير من مخاطر الائتمان أو السوق أو أسعار الفائدة وغيرها.

الفصل الرابع

قياس أثر قرارات مجلس النقد والتسليف على أداء المصارف التجارية - دراسة تطبيقية
على عينة من المصارف التجارية.

مقدمة:

تحدثنا في الفصل السابق عن طرق تقييم أداء المصارف التجارية بشكل عام وسنقوم من خلال هذا الفصل بتقييم أداء المصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نسب الربحية وذلك للفترة ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩.

إن بداية المصارف الخاصة في سورية من الناحية التنظيمية والتشريعية كانت مع صدور القانون /٢٨/ في عام ٢٠٠١ حيث سمح هذا القانون بإنشاء مصارف خاصة في سورية وسمح بمشاركة رأس المال الأجنبي فيها وسمح أيضاً بإنشاء المصارف المشتركة التي يكون للدولة حصة من رأسمالها وحدد هذا القانون الحد الأدنى لرأس مال هذه المصارف، ومن ثم جاء القانون /٢٣/ عام ٢٠٠٢ قانون النقد الأساسي الذي تحدث عن مهام الإشراف والتنظيم لأنشطة هذه المصارف، وكان أول مصرف حصل على الترخيص وبدأ بمزاولة أعماله هو مصرف بيمو السعودي الفرنسي وهكذا حتى وصل عدد المصارف الخاصة التجارية في سورية إلى ١١ مصرف خاص عدا المصارف الإسلامية.

أولاً- عينة البحث:

إن عينة البحث تتضمن ستة مصارف من المصارف الخاصة التجارية في سورية وهي المصارف الخاصة التي كانت قد بدأت بمزاولة أنشطتها قبل أو خلال العام ٢٠٠٦ وبالتالي إن المصارف عينة البحث هي:

١ - مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

٢ - مصرف سورية والمهجر.

٣ - المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

٤ - مصرف عودة سورية.

٥ - مصرف بيلوس.

٦ - المصرف العربي.

ثانياً- تطور أنشطة المصارف الخاصة في سورية:

لا زالت المصارف الخاصة في سورية تعتبر حديثة العهد فأول مصرف خاص بدأ بمزاولة أعماله في العام ٢٠٠٤ وهو مصرف بيمو السعودي الفرنسي ولكن مع حداثة عهد هذه المصارف إلا أنها تمكنت من تحقيق نسب نمو مرتفعة لإجمالي أصولها ولدخلها ولحقوق الملكية لذلك سنقوم فيما يلي باستعراض لإجمالي الموجودات وصافي الدخل وإجمالي حقوق الملكية للمصارف عينة البحث خلال الفترة ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩

١- إجمالي الموجودات:

تطور إجمالي الموجودات لدى المصارف الخاصة التجارية في سوريا							الأرقام بالآلاف الليرات السورية
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
14.18%	101,967,500	9.97%	89,301,195	27.69%	81,207,820	63,597,797	بيمو السعودي الفرنسي
5.86%	72,659,427	7.94%	68,638,651	27.84%	63,592,290	49,743,095	سوريا والمهجر
31.81%	68,670,084	6.39%	52,098,310	66.55%	48,971,098	29,403,130	الدولي للتجارة والتمويل
28.92%	75,547,092	61.06%	58,599,268	104.54%	36,382,509	17,787,609	عودة - سوريا
24.14%	32,699,786	52.27%	26,342,074	74.72%	17,299,321	9,901,151	بيبلوس
6.26%	34,286,508	46.18%	32,267,343	105.41%	22,073,771	10,746,424	العربي
17.90 %	385,830,397	21.42 %	327,246,841	48.76 %	269,526,809	181,179,206	المجموع
	101,967,500		89,301,195		81,207,820	63,597,797	أكبر قيمة
	32,699,786		26,342,074		17,299,321	9,901,151	أصغر قيمة
	64,305,066		54,541,140		44,921,135	30,196,534	المتوسط
	26,584,576		23,327,008		24,656,085	22,102,184	الانحراف المعياري

جدول رقم 1، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجدول رقم (١) نلاحظ أن:

مع بداية أنشطة المصارف الخاصة في سورية كان هناك مصرفين في العام ٢٠٠٦ يحصلان على أكبر حصة سوقية وهما بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر وهذا يعود إلى كون هذين المصرفين كانا من أوائل المصارف التي حصلت على التراخيص لمزاولة أنشطتها، ولكن بفعل التنافس بين المصارف ومع ازدياد نشاط المصارف الأخرى تراجعت حصة هذين المصرفين فيما بعد.

إن الحصة السوقية الأكبر دائماً كانت لصالح بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي كان أول المصارف التي زاولت أنشطتها في سورية.

إن مجموع الموجودات لكل من البنك العربي وبنك بيبيلوس كان دائماً أقل من قيمة المتوسط في كافة السنوات، في حين كان كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر على العكس من ذلك.

٢- صافي الدخل:

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور صافي الدخل لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
-9.67%	661,204	63.38%	732,006	107%	448,028	216,202	بيمو السعودي الفرنسي
-1.70%	635,976	177.07%	646,948	125%	233,498	103,819	سوريا والمهجر
45.64%	849,786	34.13%	583,493	54%	435,035	281,968	الدولي للتجارة والتمويل
70.83%	624,544	41.27%	365,602	57031%	258,802	453	عودة - سوريا
-10.07%	176,808	643.47%	196,603	-130%	26,444	-87,698	بيبيلوس
-32.18%	183,445	89.52%	270,487	-705%	142,721	-23,589	العربي
12.04%	3,131,763	80.97%	2,795,139	214%	1,544,528	491,155	المجموع
	849,786		732,006		448,028	281,968	أكبر قيمة
	176,808		196,603		26,444	-87,698	أصغر قيمة
	521,961		465,857		257,421	81,859	المتوسط
	277,166		218,259		164,291	144,962	الانحراف المعياري

جدول رقم 3، المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجدول رقم (٣) نلاحظ ما يلي:

-تحدثنا سابقاً عن تطور الموجودات ولاحظنا أن نمو الموجودات كان مطرداً ولكن نمو الدخل لم يكن كذلك أي أنه ليس بالضرورة أن يكون لدى المصرف أعلى حصة سوقية من الأصول ليكون لديه أكبر صافي دخل أي أن اختلاف القنوات الاستثمارية والسياسات الاستثمارية هي التي تنعكس بشكل أساسي على صافي الدخل.

-مع نهاية العام ٢٠٠٩ كان هناك أربعة مصارف صافي الدخل لديها أكبر من المتوسط.

-كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحتل المرتبة الرابعة بالنسبة لإجمالي الموجودات وذلك مع نهاية العام ٢٠٠٩ ولكنه يحتل المرتبة الأولى بالنسبة لصافي الدخل مع نهاية العام

٢٠٠٩.

٣- حقوق الملكية:

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
14.08%	4,406,800	67.59%	3,863,040	18.46%	2,305,034	1,945,903	بيمو السعودي الفرنسي
11.28%	4,395,426	16.03%	3,949,834	2.51%	3,404,088	3,320,591	سوريا والمهجر
13.06%	4,760,323	8.67%	4,210,537	105.89%	3,874,543	1,881,810	الدولي للتجارة والتمويل
99.87%	6,129,618	9.10%	3,066,728	10.30%	2,810,933	2,548,527	عودة - سوريا
8.48%	2,301,624	10.96%	2,121,725	0.59%	1,912,173	1,900,872	بيلوس
0.84%	3,331,070	103.55%	3,303,300	9.64%	1,622,813	1,480,092	العربي
23.44%	25,324,861	28.79%	20,515,164	21.81%	15,929,584	13,077,795	المجموع
	6,129,618		4,210,537		3,874,543	3,320,591	أكبر قيمة
	2,301,624		2,121,725		1,622,813	1,480,092	أصغر قيمة
	4,220,810		3,419,194		2,654,931	2,179,633	المتوسط
	1,301,892		764,969		873,202	655,479	الانحراف المعياري

جدول رقم 4، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجدول رقم (٤) نلاحظ ما يلي:

- نمو قيمة مجموع حقوق الملكية لكافة المصارف حيث كانت نسبة النمو في نهاية العام ٢٠٠٧ وصلت إلى ٢٢% ثم ٢٩% و ٢٣% في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي.

- كان القانون /٢٨/ حدد رأس مال المصارف بحد أدنى مليار ونصف وكان هناك بعض المصارف التي بدأت برأسمال أكبر من الحد الأدنى وهناك بعض المصارف قامت بإجراء زيادة على رأس المال وهناك مصارف قامت بإعادة توزيع جزء من الأرباح المحققة على شكل أسهم وذلك كله لتدعيم رأس المال.

- كما هو معروف لا تعتمد المصارف على رأسمالها في تمويل أصولها ولكن الحاجة لمتانة رأس المال تبرز لتدعيم موقف المصرف اتجاه المودعين ولضمان تغطية أية خسائر قد تحدث ولكن من ناحية أخرى يتأثر العائد على رأس المال المستثمر بقيمة رأس المال بحد ذاته حيث أن هذا رأس المال يجب ألا يتجاوز حدود معينة حتى لا ينخفض العائد على رأس المال وهو ما سنتحدث عنه عند دراسة العائد على رأس المال.

- مع نهاية العام ٢٠٠٩ كان بنك عودة يحقق أكبر إجمالي لحقوق الملكية وذلك لأنه قام خلال العام ٢٠٠٩ بإجراء زيادة ١٠٠% على رأسماله.

بعد أن قمنا باستعراض لتطور إجمالي الموجودات وصافي الدخل وإجمالي حقوق الملكية سنقوم بتقييم أداء المصارف التجارية الخاصة في سورية من خلال استخدام تحليل نسب الربحية وذلك لمعرفة أثر قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية على أداء هذه المصارف.

ثالثاً - تحليل الربحية للمصارف عينة البحث:

قمنا من خلال الفصل السابق باستعراض أهم النسب التي يمكن استخدامها في تحليل الربحية لتقييم أداء المصارف التجارية وسنقوم من خلال الأتي بتحليل الربحية للمصارف الخاصة التجارية في سورية باستخدام نسب الربحية.

١- العائد على حقوق الملكية:

وهو يحسب من خلال المعادلة التالية: العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية.

$$ROE = \text{Net Income} / \text{Total Equity}.$$

تطور العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة التجارية								
إسم المصرف	2006	2007	التغير عن العام السابق	2008	التغير عن العام السابق	2009	التغير عن العام السابق	متوسط العائد
بيمو السعودي الفرنسي	11.11%	19.44%	8.33%	18.95%	-0.49%	15.00%	-3.94%	16.13%
سوريا والمهجر	3.13%	6.86%	3.73%	16.38%	9.52%	14.47%	-1.91%	10.21%
الدولي للتجارة والتمويل	14.98%	11.23%	-3.76%	13.86%	2.63%	17.85%	3.99%	14.48%
عودة - سوريا	0.02%	9.21%	9.19%	11.92%	2.71%	10.19%	-1.73%	7.83%
بيبلوس	-4.61%	1.38%	6.00%	9.27%	7.88%	7.68%	-1.58%	3.43%
العربي	-1.59%	8.79%	10.39%	8.19%	-0.61%	5.51%	-2.68%	5.22%
العائد على حقوق الملكية لمجموع المصارف	3.76%	9.70%	5.94%	13.62%	3.93%	12.37%	-1.26%	9.86%
أكبر قيمة	14.98%	19.44%		18.95%		17.85%		16.13%
أصغر قيمة	-4.61%	1.38%		8.19%		5.51%		3.43%
المتوسط	3.84%	9.48%		13.09%		11.78%		9.55%
الانحراف المعياري	7.66%	5.92%		4.14%		4.76%		5.04%

جدول رقم 5.

من الجدول (٥) نلاحظ ما يلي:

- أعلى معدل عائد على حقوق الملكية حققه بنك ييمو السعودي الفرنسي في العام ٢٠٠٧ حيث أنه حقق نسبة ١٩,٤٤% ثم في العام ٢٠٠٨ كانت النسبة ١٨,٩٥% ولكنه مع العام ٢٠٠٩ تراجع إلى ١٥,٠٠% وبالمقابل حقق في ذات العام المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى معدل عائد وصل إلى ١٧,٨٥%.

- نلاحظ من الجدول وجود قيم سالبة عند بعض المصارف وذلك بسبب أن هذه المصارف حققت خسائر في هذه الأعوام فظهرت هذه النسبة بقيمة سالبة.

- هناك بعض المصارف تراجع معدل العائد عليها مثل البنك العربي وذلك بسبب تراجع الأرباح في نهاية العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب ارتفاع مؤونة تدني قيمة القروض في ذلك العام، وأيضاً بنك عودة تراجع معدل العائد بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وذلك بسبب زيادة رأس المال في العام ٢٠٠٩ أما بالنسبة لبنك ييمو السعودي الفرنسي فكان سبب التراجع هو تراجع الأرباح في ذلك العام أما بالنسبة لبنك سورية والمهجر فكان سبب التراجع انخفاض الأرباح من ناحية وزيادة حقوق الملكية من ناحية أخرى أي أن المصرف لم يستطع أن يحقق مستوى العائد الملائم لزيادة رأس المال.

- بالنظر إلى قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن قيمته ارتفعت ٥,٦٥% مع نهاية العام ٢٠٠٧ ومع نهاية العام ٢٠٠٨ ارتفعت حوالي ٣,٦١% عن العام السابق ومن ثم انخفضت ١,٣١% مع نهاية العام ٢٠٠٩ بحيث وصل متوسط العائد في العام ٢٠٠٩ إلى ١١,٧٨%.

- على اختلاف الطرق المستخدمة نلاحظ أنه هناك تراجع في الأداء مع نهاية العام ٢٠٠٩ على عكس العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ ونلاحظ أيضاً أن بعض المصارف استطاعت أن تحقق أرباحاً مع بداية نشاطها واستطاعت أن تنمو بسرعة في حين أن بعض المصارف الأخرى التي لها نفس العمر السوقي لم تستطع أن تحقق نمو كافي للأرباح.

٢- العائد على الأصول ROA:

العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي الأصول.

وبتطبيق المعادلة على بيانات عينة المصارف الخاصة التجارية في سورية نحصل على النتائج المبينة في الجدول ٦ أدناه:

$$ROA = \text{Net Income} / \text{Total Equity}$$

تطور العائد على الأصول لدى المصارف الخاصة التجارية								
إسم المصرف	2006	2007	التغير عن العام السابق	2008	التغير عن العام السابق	2009	التغير عن العام السابق	متوسط العائد على الأصول
بيمو السعودي الفرنسي	0.34%	0.55%	0.21%	0.82%	0.27%	0.65%	-0.17%	0.59%
سوريا والمهجر	0.21%	0.37%	0.16%	0.94%	0.58%	0.88%	-0.07%	0.60%
الدولي للتجارة والتمويل	0.96%	0.89%	-0.07%	1.12%	0.23%	1.24%	0.12%	1.05%
عودة - سوريا	0.00%	0.71%	0.71%	0.62%	-0.09%	0.83%	0.20%	0.54%
بيبلوس	-0.89%	0.15%	1.04%	0.75%	0.59%	0.54%	-0.21%	0.14%
العربي	-0.22%	0.65%	0.87%	0.84%	0.19%	0.54%	-0.30%	0.45%
العائد على الأصول لمجموع المصارف	0.27%	0.57%	0.30%	0.85%	0.28%	0.81%	-0.04%	0.63%
أكبر قيمة	0.96%	0.89%		1.12%		1.24%		1.05%
أصغر قيمة	-0.89%	0.15%		0.62%		0.54%		0.14%
المتوسط	0.07%	0.55%		0.85%		0.78%		0.56%
الانحراف المعياري	0.61%	0.26%		0.17%		0.27%		0.29%

جدول رقم 6.

من الجدول ٦ نلاحظ ما يلي:

- أفضل معدل عائد على الأصول كان دائماً يحققه المصرف الدولي للتجارة والتمويل وذلك على مدى السنوات الأربعة حيث بلغ معدل العائد على الأصول في العام ٢٠٠٩ ١,٢٤% في حين كان متوسط العائد على الأصول للمصرف الدولي يبلغ ١,٠٥% وهو المصرف الوحيد الذي تجاوز العائد على الأصول لديه ١% وهي تعتبر نسبة ممتازة لمصرف ناشئ.

- معظم المصارف تراجع العائد على الأصول لديها في العام ٢٠٠٩ وكما لاحظنا سابقاً أيضاً معظم المصارف تراجع معدل العائد على حقوق الملكية لديها مما يشير إلى أن التراجع كان في بسط النسبة وهو صافي الأرباح.

-بالنسبة لقيمة المتوسط كانت أكبر قيمة له ٠,٨٥% وذلك في العام ٢٠٠٨ ومع نهاية العام ٢٠٠٩ كانت ثلاث مصارف فقط تحقق قيمة معدل عائد على الأصول أكبر من قيمة المتوسط.

-عندما يحقق مصرف ما معدل عائد سالب على أصوله فهذا يعني أن إيرادات المصرف لا تكفي لتغطية نفقاته إما لضعف الإيرادات أو ارتفاع النفقات.

إن نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول من أهم النسب التي يمكن النظر إليها عند تقييم أداء مصرف ما ويعتبر هذان المؤشران من المؤشرات التي تدل على كفاءة مجلس إدارة المصرف، وكما لاحظنا أن بسط النسبة هو صافي الدخل في كلا النسبتين ولمعرفة أسباب ارتفاع أو انخفاض قيمة هذين المؤشرين لا بد من الحصول على تفصيل لبسط النسبة ومعرفة مصادر دخل المصرف وتطور إيراداته ونفقاته وبالتالي يمكن عندها تحديد أسباب التغيرات في أداء المصرف.

٣- هامش صافي الفوائد Net Interest Margin:

تعتبر الفوائد أهم بند من بنود إيرادات ومصاريف المصارف حيث تشكل عادةً الوزن الأكبر في قائمة الدخل ويشكل صافي إيراد الفوائد أحد أهم مكونات الدخل في المصارف ويتأثر إيراد الفوائد ومصرف الفوائد بالتغيرات في أسعار الفوائد في الأسواق المحلية وفي الأسواق الخارجية حيث توجد الاستثمارات الأجنبية للمصرف وقد يؤدي أحياناً التغيير في أسعار الفوائد إلى تدهور إيرادات المصرف لأنه كما قلنا سابقاً يشكل إيراد الفوائد الوزن النسبي الأكبر في قائمة الدخل.

يحسب هامش صافي الفوائد من خلال المعادلة التالية:

هامش صافي الفوائد = (إجمالي دخل الفوائد - إجمالي مصروف الفوائد) / إجمالي الموجودات أو إجمالي الموجودات المربحة.

وسنبداً باستعراض لتطور إجمالي دخل الفوائد وإجمالي مصروف الفوائد لدى عينة المصارف الخاصة التجارية:

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور إيرادات الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
-6.66%	3,289,776	5.44%	3,524,518	48.45%	3,342,830	2,251,813	بيمو السعودي الفرنسي
-7.81%	2,692,127	5.26%	2,920,048	79.20%	2,774,024	1,547,972	سوريا والمهجر
15.23%	2,413,124	12.08%	2,094,143	65.64%	1,868,448	1,128,023	الدولي للتجارة والتمويل
10.75%	2,706,153	69.28%	2,443,477	140.60%	1,443,429	599,931	عودة - سوريا
27.85%	1,541,383	55.31%	1,205,580	158.18%	776,252	300,665	بيبيلوس
16.25%	1,555,018	47.07%	1,337,706	245.49%	909,563	263,269	العربي
4.97%	14,197,581	21.69%	13,525,472	82.45%	11,114,546	6,091,673	المجموع
	3,289,776		3,524,518		3,342,830	2,251,813	أكبر قيمة
	1,541,383		1,205,580		776,252	263,269	أصغر قيمة
	2,366,264		2,254,245		1,852,424	1,015,279	المتوسط
	695,030		900,896		1,028,137	784,117	الانحراف المعياري

جدول رقم 7، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور مصروف الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
-14.84%	1,275,885	-29.03%	1,498,179	56.28%	2,110,970	1,350,769	بيمو السعودي الفرنسي
-14.84%	1,440,977	-21.67%	1,692,064	91.75%	2,160,064	1,126,497	سوريا والمهجر
4.31%	1,214,269	-4.07%	1,164,051	71.51%	1,213,377	707,471	الدولي للتجارة والتمويل
20.83%	1,370,999	67.62%	1,134,607	103.08%	676,876	333,310	عودة - سوريا
58.09%	851,254	25.33%	538,453	146.34%	429,635	174,405	بيبيلوس
12.69%	869,950	66.79%	771,999	254.90%	462,864	130,420	العربي
3.29%	7,023,334	-3.61%	6,799,353	84.52%	7,053,786	3,822,872	المجموع
	1,440,977		1,692,064		2,160,064	1,350,769	أكبر قيمة
	851,254		538,453		429,635	130,420	أصغر قيمة
	1,170,556		1,133,226		1,175,631	637,145	المتوسط
	252,439		431,435		794,820	513,203	الانحراف المعياري

جدول رقم 8، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور صافي إيرادات الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
-0.61%	2,013,891	64.49%	2,026,339	36.71%	1,231,860	901,044	بيمو السعودي الفرنسي
1.89%	1,251,150	100.01%	1,227,984	45.67%	613,960	421,475	سوريا والمهجر
28.90%	1,198,855	41.98%	930,092	55.76%	655,071	420,552	الدولي للتجارة والتمويل
2.01%	1,335,154	70.75%	1,308,870	187.51%	766,553	266,621	عودة - سوريا
3.45%	690,129	92.47%	667,127	174.53%	346,617	126,260	بيبيلوس
21.10%	685,068	26.64%	565,707	236.25%	446,699	132,849	العربي
6.66%	7,174,247	65.64%	6,726,119	78.98%	4,060,760	2,268,801	المجموع
	2,013,891		2,026,339		1,231,860	901,044	أكبر قيمة
	685,068		565,707		346,617	126,260	أصغر قيمة
	1,195,708		1,121,020		676,793	378,134	المتوسط
	491,592		532,386		310,656	287,455	الانحراف المعياري

جدول رقم 9، المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجداول ٧ و ٨ و ٩ نلاحظ ما يلي:

- وصل نمو إيرادات الفوائد لكافة المصارف إلى ٨٢,٤٥% مع نهاية العام ٢٠٠٧ ثم ٢١,٦٩% و ٤,٩٧% للعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي في حين كان نمو مصروف الفوائد ٨٤,٥٢% في نهاية العام ٢٠٠٧ ثم ٣,٦١% و ٣,٢٩% للعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي أي أن مصروف الفوائد تراجع في العام ٢٠٠٨.

- تراجع مصروف الفوائد لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي ٢٩% مع نهاية العام ٢٠٠٨ وفي نفس العام تراجع مصروف الفوائد لدى بنك سورية والمهجر بنسبة ٢١,٦٧% أي أن مصروف الفوائد لدى هذين المصرفين تراجع في العام ٢٠٠٨ بقيمة حوالي مليار ليرة سورية مع العلم بأن هذين المصرفين كانا حتى العام ٢٠٠٨ يحتلان المرتبة الأولى والثانية بالنسبة لمصروف الفوائد.

- أفضل مصرف من حيث إيرادات الفوائد كان مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث كان يحتل المرتبة الأولى خلال الفترة ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وكان أيضاً أفضل مصرف من حيث صافي إيرادات الفوائد.

- كان نمو صافي إيرادات الفوائد بلغ ٧٩% مع نهاية العام ٢٠٠٧ ثم ٦٦% مع نهاية العام ٢٠٠٨ ولكنه تراجع إلى ٧% مع نهاية العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب نمو مصروف الفوائد بنسبة أكبر من نمو إيرادات الفوائد.

-يساهم بنك بيمو السعودي الفرنسي بالحصة الأكبر بالنسبة لمجموع صافي إيراد الفوائد في حين كان هناك تقلبات للمصارف الأخرى فعلى سبيل المثال كان بنك عودة يحتل المرتبة الرابعة في العام ٢٠٠٦ من حيث النسبة لمجموع صافي الإيراد ولكنه أصبح في المرتبة الثانية من العام ٢٠٠٩.

-كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحتل المرتبة الرابعة بين المصارف في نهاية العام ٢٠٠٩ بالنسبة لمبلغ صافي إيراد الفوائد ولكنه يحتل المرتبة الأولى من حيث صافي الدخل كما مر معنا سابقاً وهذا يقودنا إلى أن هذا المصرف استطاع من خلال العوامل الأخرى مثل إيراد غير الفوائد و ضبط النفقات إلى أن يحصل على أفضل صافي إيراد أي أن ليس من الضروري أن يحصل على أفضل صافي إيراد للفوائد حتى يكون أفضل مصرف من حيث صافي الدخل على الرغم من كون إيراد الفوائد يعتبر أهم مكون من مكونات الدخل للمصارف ولكن أيضاً سياسة النفقات وترشيد النفقات وإيراد غير الفوائد لهما الأثر الكبير على صافي دخل المصرف.

أما بالنسبة لهامش صافي الفوائد فكانت النتائج كما يلي:

تطور هامش صافي الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية							
إسم المصرف	2006	2007	التغير عن العام السابق	2008	التغير عن العام السابق	2009	التغير عن العام السابق
بيمو السعودي الفرنسي	1.42%	1.52%	0.10%	2.27%	0.75%	1.98%	-0.29%
سوريا والمهجر	0.85%	0.97%	0.12%	1.79%	0.82%	1.72%	-0.07%
الدولي للتجارة والتمويل	1.43%	1.34%	-0.09%	1.79%	0.45%	1.75%	-0.04%
عودة - سوريا	1.50%	2.11%	0.61%	2.23%	0.13%	1.77%	-0.47%
بيبلوس	1.28%	2.00%	0.73%	2.53%	0.53%	2.11%	-0.42%
العربي	1.24%	2.02%	0.79%	1.75%	-0.27%	2.00%	0.24%
هامش صافي الفوائد لمجموع المصارف	1.25%	1.51%	0.26%	2.06%	0.55%	1.86%	-0.20%
أكبر قيمة	1.50%	2.11%		2.53%		2.11%	
أصغر قيمة	0.85%	0.97%		1.75%		1.72%	
المتوسط	1.28%	1.66%		2.06%		1.89%	
الانحراف المعياري	0.24%	0.46%		0.33%		0.16%	

جدول رقم 10.

من الجدول رقم ١٠ نلاحظ ما يلي:

- تراجع هامش صافي الفوائد لدى معظم المصارف في نهاية العام ٢٠٠٩ وذلك يعود أيضاً إلى تراجع إيراد الفوائد لدى هذه المصارف في العام ذاته.

- كانت قيمة متوسط هامش إيراد الفوائد في العام ٢٠٠٦ ١,٢٨% ثم ارتفعت إلى ١,٦٦% ثم ٢,٠٦% في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي ثم تراجعت إلى ١,٨٩% في نهاية العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تراجع قيمة الهامش لدى غالب المصارف.

- إن دخل الفوائد يعتبر من أهم مصادر الدخل بالنسبة للمصارف لذلك إن قيمة هامش صافي الفوائد يدل على مدى أهمية دخل الفوائد بالنسبة للمصرف حيث يتم مقارنة هذه النسبة مع نسبة هامش صافي دخل غير الفوائد ومنها يمكن الحكم على أي من المصادر يكون أكثر أهمية بالنسبة للمصرف وبشكل عام نلاحظ أن مصارف التجزئة يرتفع لديها إيراد غير الفوائد بالمقارنة مع إيراد الفوائد في حين يحدث العكس بالنسبة للمصارف التي تقدم القروض التجارية الكبيرة.

٤- هامش صافي إيراد غير الفوائد Net Non Interest Margin:

وهو عبارة عن نسبة صافي إيراد العمولات والإيرادات الأخرى إلى إجمالي الموجودات.

الأرقام بالآلاف لليرات السورية				تطور صافي إيراد غير الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية			
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
327.2%	708,672	-48.04%	165,904	355.9%	319,262	70,022	بيمو السعودي الفرنسي
9.5%	441,426	112.58%	403,244	123.2%	189,690	84,968	سوريا والمهجر
49.5%	585,256	49.18%	391,442	1.1%	262,399	259,555	الدولي للتجارة والتمويل
290.7%	511,872	-12.84%	131,019	-2.5%	150,314	154,247	عودة - سوريا
112.5%	236,992	321.32%	111,534	6.7%	26,473	24,800	بيبلوس
24.6%	292,306	370.57%	234,569	-396.9%	49,848	-16,790	العربي
	708,672		403,244		319,262	259,555	أكبر قيمة
	236,992		111,534		26,473	-16,790	أصغر قيمة
	462,754		239,619		166,331	96,134	المتوسط
	177,972		129,215		115,367	98,722	الانحراف المعياري

جدول رقم 11، المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

تطور هامش صافي إيراد غير الفوائد لدى المصارف الخاصة التجارية							
نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	2008	نسبة النمو عن العام السابق	2007	2006	إسم المصرف
0.51%	0.69%	-0.21%	0.19%	0.28%	0.39%	0.11%	بيمو السعودي الفرنسي
0.02%	0.61%	0.29%	0.59%	0.13%	0.30%	0.17%	سوريا والمهجر
0.10%	0.85%	0.22%	0.75%	-0.35%	0.54%	0.88%	الدولي للتجارة والتمويل
0.45%	0.68%	-0.19%	0.22%	-0.45%	0.41%	0.87%	عودة - سوريا
0.30%	0.72%	0.27%	0.42%	-0.10%	0.15%	0.25%	ببيلوس
0.13%	0.85%	0.50%	0.73%	0.38%	0.23%	-0.2%	العربي
	0.85%		0.75%		0.54%	0.88%	أكبر قيمة
	0.61%		0.19%		0.15%	-0.16%	أصغر قيمة
	0.73%		0.48%		0.34%	0.35%	المتوسط
	0.10%		0.25%		0.14%	0.43%	الانحراف المعياري

جدول رقم 12.

من الجدول ١١ والجدول ١٢ نلاحظ ما يلي:

إن هامش صافي إيراد غير الفوائد يدل على قدرة المصرف على تأمين إيراد من المعاملات الأخرى والخدمات الأخرى التي يقدمها لعملائه وعندما يستطيع المصرف أن يرفع من قيمة هذا العائد فإنه بذلك يحسن من إجمالي إيراداته.

إن أفضل مصرف بالنسبة لهامش صافي إيراد غير الفوائد هو البنك الدولي للتجارة والتمويل وهذا يدل على كفاءة المصرف في الحصول على العمولات المناسبة للمعاملات والخدمات الأخرى التي يقدمها لعملائه.

على الرغم من أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل لم يكن يحقق أفضل مبلغ عائد من غير الفوائد في كل الأعوام إلا أنه يستطيع أن يحقق أفضل هامش إيراد من غير الفوائد وذلك لأنه يستفيد من حجم أصوله حيث أن حجم أصوله أصغر من حجم أصول المصارف الأخرى التي تحقق إيراد من غير الفوائد يقارب الإيراد الذي يحققه المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

٥- العائد على السهم الواحد Earning per Share EPS:

ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي عدد الأسهم.

تطور العائد على السهم الواحد				
إسم المصرف	2006	2007	2008	2009
بيمو السعودي الفرنسي	62.00	128.00	208.82	124.16
سوريا والمهجر	17.30	38.92	107.82	105.37
الدولي للتجارة والتمويل	93.99	114.95	97.25	141.63
عودة - سوريا	0.18	103.52	146.24	183.10
بيبلوس	-21.92	6.61	49.15	44.20
العربي	-7.86	47.57	60.83	30.57
أكبر قيمة	93.99	128.00	208.82	183.10
أصغر قيمة	-21.92	6.61	49.15	30.57
المتوسط	23.95	73.26	111.69	104.84
الانحراف المعياري	44.90	48.85	58.91	58.39

جدول رقم 13 المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- أفضل عائد على السهم الواحد كان يحققه المصرف الدولي للتجارة والتمويل في العام ٢٠٠٦ ثم مصرف بيمو السعودي الفرنسي في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ومن ثم بنك عودة سورية في العام ٢٠٠٩.

ب- بعض المصارف تحقق عائد سالب وذلك لأن هذه المصارف حققت خسائر في تلك الفترات وذلك لأنها لا زالت قيد التأسيس أو في مراحل التشغيل الأولى.

٦- فجوة الإيرادات Earnings Spread:

وهي عبارة عن نسبة تقيس نسبة الفجوة بين ما يحصل عليه المصرف من إيرادات فوائد وبين ما يدفعه المصرف من فوائد على مصادر الأموال.

إن تحديد وقياس فجوة الإيرادات يتطلب تحديد البنود التي تحصل من خلالها المصارف على الفوائد والبنود التي تدفع عليها الفوائد وهذا التحديد غير واضح بالشكل الكافي من خلال القوائم المالية المنشورة لذلك سنقوم باحتساب الفجوة من خلال التالي:

فجوة الإيرادات = (إيراد الفوائد / الموجودات التي تدر ربحاً) - (مصرف الفوائد / المطالبات التي تخضع للفوائد) بحيث أن:

الموجودات التي تدر ربحاً هي : التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية و الأرصدة والإيداعات لدى المصارف.

المطالب الخاضعة للفوائد: هي ودائع العملاء و التأمينات النقدية وأرصدة المصارف.

الأرقام بآلاف الليرات السورية				تطور بنود الموجودات المربحة لدى المصارف التجارية	بيمو السعودي الفرنسي
2009	2008	2007	2006		
35,344,494	34,897,956	35,152,806	33,566,178	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
544,583	875,285	401,665	957,607	موجودات مالية	
28,171,539	26,722,447	16,828,264	11,648,624	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
64,060,616	62,495,688	52,382,735	46,172,409	المجموع	
				سورية والمهجر	
26,635,071	32,017,568	33,663,478	27,681,660	أرصدة وإيداعات للمصارف	
8,426,891	2,903,801	527,756	50,000	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
19,391,382	18,134,393	13,372,462	6,425,531	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
54,453,344	53,055,763	47,563,696	34,157,191	المجموع	
				الدولي للتجارة والتمويل	
22,740,575	14,144,295	20,360,525	15,346,268	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
519,930	400,000	0	0	موجودات مالية	
27,135,005	19,035,704	11,968,561	5,870,547	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
50,395,510	33,579,999	32,329,086	21,216,815	المجموع	
				عودة - سورية	
25,232,978	23,697,071	16,541,960	9,773,027	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
4,647,920	2,242,702	2,021,704	50,000	موجودات مالية	
26,100,199	19,305,772	9,846,364	4,884,634	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
55,981,097	45,245,545	28,410,028	14,707,661	المجموع	
				بيبلوس	
7,558,115	7,816,431	6,399,299	4,723,924	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
2,562,199	2,109,967	1,715,024	0	موجودات مالية	
16,285,006	10,561,182	6,592,228	3,523,159	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
26,405,320	20,487,580	14,706,551	8,247,083	المجموع	
				العربي	
6,966,732	10,877,220	7,718,217	5,259,234	أرصدة وإيداعات لدى المصارف	
569,748	550,000	0	0	موجودات مالية	
17,121,818	12,245,456	7,726,648	3,383,263	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	
24,658,298	23,672,676	15,444,865	8,642,497	المجموع	

جدول رقم ١٤ ، المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

الأرقام بآلاف الليرات السورية				تطور بنود المطالب الخاضعة للفوائد لدى المصارف التجارية	بيمو السعودي الفرنسي
2009	2008	2007	2006		
928,154	1,717,552	1,602,556	972,855	أرصدة المصارف	
91,534,491	78,211,138	72,779,466	56,096,389	ودائع العملاء	
3,062,116	3,793,924	1,685,234	1,645,572	التأمينات	
95,524,760	83,722,614	76,067,256	58,714,817	المجموع	
				سورية والمهجر	
475,576	857,567	1,200,415	569,633	أرصدة المصارف	
65,678,293	61,677,161	56,027,308	43,956,702	ودائع العملاء	
940,785	999,767	1,231,162	729,990	التأمينات	
67,094,654	63,534,495	58,458,885	45,256,325	المجموع	

الدولي للتجارة والتمويل				
6,910,879	5,000,993	6,522,632	2,849,313	أرصدة المصارف
50,491,820	37,207,159	31,656,788	20,540,413	ودائع العملاء
5,086,634	3,955,050	3,722,139	2,992,068	التأمينات
62,489,333	46,163,202	41,901,559	26,381,794	المجموع
عودة - سورية				
1,012,302	2,058,286	372,780	131,663	أرصدة المصارف
64,637,731	48,538,814	31,647,556	13,960,061	ودائع العملاء
2,464,446	3,603,420	940,471	599,570	التأمينات
68,114,479	54,200,520	32,960,807	14,691,294	المجموع
بيبلوس				
2,339,780	2,925,448	1,320,035	2,687,240	أرصدة المصارف
26,857,909	20,454,588	13,350,679	4,847,434	ودائع العملاء
679,411	392,856	444,469	183,834	التأمينات
29,877,100	23,772,892	15,115,183	7,718,508	المجموع
العربي				
3,444,035	1,607,212	254,248	208,954	أرصدة المصارف
25,796,502	26,063,280	18,991,956	7,877,278	ودائع العملاء
1,292,485	775,683	0	0	التأمينات
30,533,022	28,446,175	19,246,204	8,086,231	المجموع

جدول رقم ١٥. المصدر: التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

تطور قيمة فجوة الإيرادات لدى المصارف الخاصة التجارية				
اسم المصرف	2006	2007	2008	2009
بيمو السعودي الفرنسي	2.58%	3.61%	3.85%	3.80%
سورية والمهجر	2.04%	2.14%	2.84%	2.80%
الدولي للتجارة والتمويل	2.63%	2.88%	3.71%	2.85%
عودة - سورية	1.81%	3.03%	3.31%	2.82%
بيبلوس	1.39%	2.44%	3.62%	2.99%
العربي	1.43%	3.48%	2.94%	3.46%
أكبر قيمة	2.63%	3.61%	3.85%	3.80%
أصغر قيمة	1.39%	2.14%	2.84%	2.80%
المتوسط	1.98%	2.93%	3.38%	3.12%
الانحراف المعياري	0.54%	0.57%	0.42%	0.41%

جدول رقم ١٦.

من الجداول السابقة نلاحظ ما يلي:

- كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحقق أعلى نسبة لفجوة الإيرادات في العام ٢٠٠٦ ثم أصبح مصرف بيمو السعودي الفرنسي صاحب أفضل نسبة فجوة للإيرادات وذلك في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي.

- أعلى قيمة للوسط الحسابي لفجوة الإيرادات كانت في العام ٢٠٠٨ حيث بلغت 3.38% وذلك لأن معظم المصارف حققت نسب نمو مرتفعة لفجوة الإيرادات بسبب انخفاض كتلة الفوائد التي تدفعها المصارف في ذلك العام مما أدى إلى ارتفاع قيمة الفجوة. - إن قيمة فجوة الإيرادات تدل على كفاءة المصرف في جذب الأموال المنخفضة التكاليف وبالمقابل توظيف هذه الأموال في المصادر التي تدر عائداً أعلى لذلك فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على كفاءة المصرف في الاتجاهين المذكورين قبل قليل.

رابعاً- أثر قرارات مجلس النقد والتسليف على أداء المصارف التجارية:

١- أثر القرارات المتعلقة بالتحكم بأسعار الفائدة:

إن التحكم بأسعار الفائدة يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مجلس النقد والتسليف في سورية وقمنا في الفصل الثاني باستعراض التغييرات التي طرأت على أسعار الفوائد في سورية، وكما مر معنا قبل قليل إن أهم النسب التي تقيس أداء المصارف التجارية تعتمد على قيمة صافي الدخل وبما أن قيمة صافي دخل الفوائد تعتبر أهم مكون من مكونات الدخل لدى المصارف التجارية فمن الطبيعي أن يكون لقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالتحكم بأسعار الفائدة الأثر الكبير على كافة النسب التي قمنا باحتسابها آنفاً، وبالتالي سنقوم فيما يلي باستعراض كيفية تأثير التغييرات على أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد لدى المصارف التجارية خلال سنوات الدراسة:

- خلال فترة الدراسة من بداية العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ أصدر مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات والتعديلات على أسعار الفائدة وقد قمنا باستعراضها بالتفصيل في الفصل الثاني وكانت أهم التعديلات على نحو ما سنبين أدناه.

- مع بداية العام ٢٠٠٦ كانت المصارف التجارية في سورية تسعر أسعار الفائدة الدائنة لديها بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٧٤ الصادر بتاريخ ٠٣-١٢-٢٠٠٥ حيث كانت معدلات الفائدة على الودائع لأجل حتى شهر وثلاثة أشهر وستة أشهر تتراوح بين ٧,٥% و ٨,٥% والفوائد على ودائع التوفير ٧,٥% وهكذا حتى صدور القرار رقم ٢٩٨ الصادر بتاريخ ١٨-٠٦-٢٠٠٧ الذي تتضمن تعديلاً مهماً وهو منح المصارف هامش حركة مقداره ٢% زيادة أو نقصان عن الأسعار المحددة في القرار رقم ١٧٤ ومن ثم صدر القرار رقم ٣٩٣ تاريخ ٠٥/٠٥/٢٠٠٨ الذي ألغى كافة المواد السابقة المحددة لمعدلات الفائدة وكان أهم ما تتضمنه هذا القرار هو إعطاء المصارف هامش حركة ١% على معدلات الفائدة المدفوعة على الحسابات الجارية بحيث تستطيع المصارف أن تدفع ما بين ٠% و ٢% أيضاً تتضمن القرار تعديل الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل لتصبح ما بين ٧% و ٩% وبقي هامش الحركة ٢% زيادة أو

نقصان أي أنه تم تخفيض الحد الأدنى ب ٠,٥% أيضاً تم تخفيض معدلات الفائدة على ودائع التوفير بمقدار ١% لتصبح ٦% مع هامش حركة ٢% زيادة أو نقصان.

- كان آخر تعديل صدر خلال سنوات الدراسة هو القرار رقم ٤٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٣١ وأهم ما تتضمنه هذا القرار تخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار ١% لتصبح ما بين ٦% و ٨% سنوياً.

إن مجلس النقد والتسليف لا يفرض أسعار معينة على معدلات الفائدة المدينة ولكنه يفرض أسعار محددة على أسعار الفائدة الدائنة أي أن قرارات المجلس تؤثر على مصروف الفوائد لدى المصارف ومراجعة قرارات المجلس خلال فترة الدراسة نلاحظ أن أسعار الفائدة بدأت مرتفعة ثم انخفضت تدريجياً فعلى سبيل المثال كانت معدلات الفائدة على الودائع لأجل في العام ٢٠٠٦ تتراوح ما بين ٧,٥% و ٩% في حين وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى ما بين ٤% و ١٠% أي أن الحد الأدنى انخفض ٣,٥% أيضاً بالنسبة لودائع التوفير للأطفال نلاحظ أنها كانت في العام ٢٠٠٦ ٧,٥% في حين وصل الحد الأدنى في العام ٢٠٠٩ إلى ٤% أي أنه انخفض أيضاً ٣,٥%.

- كانت كافة المصارف تدفع كحد أدنى للودائع للأجل ولودائع توفير الأطفال ٧,٥% سنوياً وذلك حتى صدور القرار ٢٩٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٨ حيث قام المجلس بإعطاء المصارف هامش حركة $\pm 2\%$ أي أنه سمح بتخفيض الحد الأدنى إلى ٥,٥% سنوياً ثم قام المجلس بتخفيض الحد الأدنى مرة أخرى إلى ٥% سنوياً للودائع للأجل و ٤% لودائع التوفير من خلال القرار ٣٩٣ تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٥ وأخيراً قام المجلس كذلك بتخفيض الحد الأدنى مع بداية العام ٢٠٠٩ من خلال القرار ٤٦٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٠١/٣١ حيث تم تخفيض الحد الأدنى للودائع لأجل إلى ٤%.

- كما تحدثنا قبل قليل كافة قرارات المجلس كانت تصب في تخفيض معدلات الفائدة على الودائع بالليرات السورية ومن خلال مراجعة الجدول رقم (٨) الذي يوضح تطور مصروف الفوائد لدى عينة المصارف الخاصة التجارية في سورية نلاحظ أنه في نهاية العام ٢٠٠٧

كان نمو مصروف الفوائد لكافة المصارف ٨٤,٥٢% حيث بلغ حوالي ٧ مليارات ليرة سورية وهذا يتفق مع المعدلات المرتفعة للفائدة التي كانت مفروضة من قبل المجلس ويتفق مع كون أن هذه المصارف لا زالت في بداية نشاطها حيث من الطبيعي أن تزداد ودائعها ويزداد مصروف الفوائد لديها، كان المجلس خلال هذه الفترة قد أصدر القرار /٢٩٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٨ حيث سمح للمصارف بتخفيض الحد الأدنى للودائع للأجل بمقدار ٢% ولكن كما نعلم المصارف لا تستطيع تغيير معدلات الفائدة إلا عند التحديد وبالتالي لم تستطع المصارف الاستفادة كثيراً من القرار خلال السنة المالية ٢٠٠٧.

في نهاية العام ٢٠٠٨ كان نمو مصروف الفوائد -٣,٦١% لكافة المصارف المتضمنة في عينة البحث أي أن مصروف الفوائد تراجع بالنسبة لمجموع المصارف وهذا يتفق مع القرارين /٢٩٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٨ والقرار /٣٩٣/ تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٥ لأن هذين القرارين تتضمننا تخفيض معدلات الفائدة بمقدار ٢,٥% للودائع لأجل.

لمعرفة الأثر الحقيقي للقرارين المذكورين أنفاً لا بد من استعراض تطور الحسابات الجارية والحسابات لأجل وحسابات التوفير لدى المصارف المتضمنة في عينة البحث:

الأرقام بالآلاف الليرات السورية						تطور الحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة التجارية					
النسبة لمجموع الحسابات الجارية	نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع الحسابات الجارية	2008	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع الحسابات الجارية	2007	النسبة لمجموع الحسابات الجارية	2006	إسم المصرف
43.38%	22.58%	55,259,089	34.00%	43.53%	45,079,113	36.88%	41.24%	33,640,319	47.03%	24,575,928	بيمو السعودي الفرنسي
16.55%	12.64%	21,082,384	17.86%	18.07%	18,717,148	15.26%	19.47%	15,880,702	26.37%	13,778,573	سوريا والمهجر
11.55%	47.98%	14,711,853	-7.74%	9.60%	9,941,659	79.43%	13.21%	10,775,389	11.49%	6,005,196	الدولي للتجارة والتمويل
15.31%	28.10%	19,509,079	38.80%	14.71%	15,230,033	180.50%	13.45%	10,972,745	7.49%	3,911,893	عودة - سوريا
6.68%	14.52%	8,506,855	75.18%	7.17%	7,428,405	216.60%	5.20%	4,240,529	2.56%	1,339,380	بيلوس
6.53%	16.15%	8,317,067	17.95%	6.91%	7,160,330	129.30%	7.44%	6,070,900	5.07%	2,647,632	العربي
100%	23.01%	127,386,327	26.94%	100%	103,556,688	56.11%	100%	81,580,584	100%	52,258,602	المجموع
		55,259,089			45,079,113			33,640,319		24,575,928	أكبر قيمة
		8,317,067			7,160,330			4,240,529		1,339,380	أصغر قيمة
		21,231,055			17,259,448			13,596,764		8,709,767	المتوسط
		17,504,689			14,369,195			10,639,398		8,931,229	الانحراف المعياري

جدول رقم 17 ،المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

الأرقام بالآلاف الليرات السورية						تطور الحسابات لأجل لدى المصارف الخاصة التجارية					
النسبة لمجموع الحسابات لأجل	نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع الحسابات لأجل	2008	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع الحسابات لأجل	2007	النسبة لمجموع الحسابات لأجل	2006	إسم المصرف
18.34%	10.34%	33,460,883	-13.10%	19.40%	30,325,380	26.23%	26.77%	34,897,171	32.16%	27,645,492	بيمو السعودي الفرنسي
23.81%	4.66%	43,450,169	9.89%	26.56%	41,514,517	33.46%	28.98%	37,776,917	32.93%	28,306,306	سوريا والمهجر
15.97%	29.94%	29,139,460	24.00%	14.35%	22,425,543	44.41%	13.87%	18,085,601	14.57%	12,523,944	الدولي للتجارة والتمويل
23.02%	33.66%	41,999,466	60.89%	20.10%	31,422,459	105.5%	14.98%	19,529,904	11.06%	9,503,696	عودة - سوريا
10.06%	40.88%	18,351,053	42.99%	8.33%	13,026,183	159.7%	6.99%	9,110,151	4.08%	3,508,054	بيلوس
8.80%	-8.62%	16,065,471	60.35%	11.25%	17,580,398	145.1%	8.41%	10,963,708	5.20%	4,473,838	العربي
100%	16.75%	182,466,502	19.89%	100%	156,294,481	51.65%	100%	130,363,452	100%	85,961,332	المجموع
		43,450,169			41,514,517			37,776,917		28,306,306	أكبر قيمة
		16,065,471			13,026,183			9,110,151		3,508,054	أصغر قيمة
		30,411,084			26,049,080			21,727,242		14,326,889	المتوسط
		11,545,281			10,399,847			12,034,729		11,076,578	الانحراف المعياري

جدول رقم 18 ،المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

تطور حسابات التوفير لدى المصارف الخاصة التجارية											الأرقام بالآلاف الليرات السورية
إسم المصرف	2006	النسبة لمجموع حسابات التوفير	2007	النسبة لمجموع حسابات التوفير	نسبة النمو عن العام السابق	2008	النسبة لمجموع حسابات التوفير	نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع حسابات التوفير
بيمو السعودي الفرنسي	3,593,116	46.79%	3,891,229	37.41%	8.30%	2,806,645	23.74%	-27.87%	2,814,519	0.28%	18.75%
سوريا والمهجر	1,378,577	17.95%	1,618,972	15.57%	17.44%	1,109,729	9.39%	-31.45%	1,072,577	-3.35%	7.14%
الدولي للتجارة والتمويل	2,011,272	26.19%	2,795,798	26.88%	39.01%	4,839,957	40.94%	73.12%	6,640,507	37.20%	44.24%
عودة - سوريا	461,989	6.02%	1,008,706	9.70%	118.3%	1,743,334	14.75%	72.83%	3,070,195	76.11%	20.45%
بيلوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.00%
العربي	233,941	3.05%	1,085,873	10.44%	364.2%	1,322,552	11.19%	21.80%	1,413,965	6.91%	9.42%
المجموع	7,678,895	100%	10,400,578	100%	35.44%	11,822,216	100%	13.67%	15,011,762	26.98%	100%
أكبر قيمة	3,593,116		3,891,229			4,839,957			6,640,507		
أصغر قيمة	233,941		1,008,706			1,109,729			1,072,577		
المتوسط	1,535,779		2,080,116			2,364,443			3,002,352		
الانحراف المعياري	1,353,814		1,239,095			1,530,468			2,209,246		

جدول رقم 19، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

تطور إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة التجارية											الأرقام بالآلاف الليرات السورية
إسم المصرف	2006	النسبة لمجموع الودائع	2007	النسبة لمجموع الودائع	نسبة النمو عن العام السابق	2008	النسبة لمجموع الودائع	نسبة النمو عن العام السابق	2009	نسبة النمو عن العام السابق	النسبة لمجموع الودائع
بيمو السعودي الفرنسي	55,814,536	38.26%	72,428,719	32.57%	29.77%	78,211,138	28.79%	7.98%	91,534,491	17.04%	28.18%
سوريا والمهجر	43,463,456	29.79%	55,276,591	24.86%	27.18%	61,341,394	22.58%	10.97%	65,605,130	6.95%	20.19%
الدولي للتجارة والتمويل	20,540,413	14.08%	31,656,788	14.24%	54.12%	37,207,159	13.70%	17.53%	50,491,820	35.70%	15.54%
عودة - سوريا	13,877,578	9.51%	31,511,355	14.17%	127.1%	48,395,826	17.81%	53.58%	64,578,740	33.44%	19.88%
بيلوس	4,847,434	3.32%	13,350,679	6.00%	175.4%	20,454,588	7.53%	53.21%	26,857,909	31.31%	8.27%
العربي	7,355,411	5.04%	18,120,481	8.15%	146.4%	26,063,280	9.59%	43.83%	25,796,502	-1.02%	7.94%
المجموع	145,898,829	100%	222,344,614	100%	52.40%	271,673,384	100%	22.19%	324,864,592	19.58%	100%
أكبر قيمة	55,814,536		72,428,719			78,211,138			91,534,491		
أصغر قيمة	4,847,434		13,350,679			20,454,588			25,796,502		
المتوسط	24,316,472		37,057,436			45,278,897			54,144,099		
الانحراف المعياري	20,730,100		22,643,365			21,922,093			25,297,193		

جدول رقم 20، المصدر: التقاير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من خلال الجداول السابقة يمكننا معرفة أسباب التغيرات التي طرأت على مصروف الفوائد في نهاية العام ٢٠٠٨ الفترة التي تزامنت مع صدور القرارين /٢٩٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٨ والقرار /٣٩٣/ تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٥ حيث يمكننا ملاحظة ما يلي :

أ - إن أكبر تراجع لمصروف الفوائد كان في نهاية العام ٢٠٠٨ ولكن التراجع في مصروف الفوائد لم يكن لكافة المصارف بل هناك مصارف ازداد لديها مصروف الفوائد مثل بنك عودة سورية.

ب بالنسبة للمصارف التي تراجع لديها مصروف الفوائد كان من أهمها بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي تراجع لديه مصروف الفوائد حوالي ٦١٣ مليون ليرة سورية في نهاية العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧ ومراجعة هيكل الودائع لدى هذا المصرف نلاحظ أن الودائع الجارية لدى هذا المصرف ازدادت بنسبة كبيرة وصلت إلى ٣٤% بالمقارنة مع الودائع الآجلة التي تراجعت في نهاية العام ٢٠٠٨ بنسبة ١٣,١٠% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧ أي أن المصرف استطاع الحصول على مصدر تمويل أقل تكلفة وبالمقابل انخفضت لديه الودائع الآجلة قليلاً والتي بطبيعة الحال خلال هذه الفترة انخفض حجم الفوائد المدفوع عليها بسبب انخفاض معدلات الفائدة على الودائع بالليرات السورية بفعل القرارين /٢٩٨/ و /٣٩٣/.

ج إن التخفيض على معدلات الفائدة الذي أصدره مجلس النقد والتسليف يخص الودائع بالليرات السورية فقط ومراجعة البيانات المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي مثلاً نلاحظ أنه في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كان هذا المصرف يمتلك ودائع آجلة بالعملات الأجنبية أكبر من الودائع الآجلة بالليرات السورية ولكن بسبب ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالليرة السورية بالمقارنة مع العملات الأخرى تبقى الودائع بالليرات السورية تحظى على النصيب الأكبر من مصروف الفوائد ولكن وجود ودائع آجلة بالعملات الأجنبية أكبر من الودائع الآجلة بالليرات السورية في الفترة التي بدأت فيها بؤادر الأزمة المالية يقودنا إلى أن هذه المصارف استفادت أيضاً من تخفيض معدلات الفائدة في الأسواق العالمية على الودائع بالعملات الأجنبية.

د - من الجداول السابقة نلاحظ أيضاً إن المصرفين الذين كانا يحصلان على أكبر حصة سوقية بالنسبة للودائع الآجلة في نهاية العام ٢٠٠٧ هما المصرفين الذين استطاعا أن يحققا أكبر تخفيض على مصروف الفوائد في نهاية العام ٢٠٠٨ وهما مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي أي أنه بما أن هذين المصرفين كانا يحصلان معاً على الحصة السوقية الأكبر للودائع الآجلة في العام ٢٠٠٧ استطاعا في نهاية العام ٢٠٠٨ أن يخفضا مصروف الفوائد بمبلغ إجمالي حوالي المليار ليرة سورية وارتفاع هذا الرقم يفسر ارتفاع قيمة هامش صافي الفوائد بالنسبة لهذين المصرفين في نهاية العام ٢٠٠٨.

هـ - صحيح أن مصروف الفوائد انخفض بشكل كبير بالنسبة لكل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر ولكن بالمقابل كان هنالك مصارف ارتفع لديها مصروف الفوائد في نفس الفترة مثل مصرف عودة سورية حيث ارتفع لديه مصروف الفوائد في نهاية العام ٢٠٠٨ بمبلغ حوالي ٤٥٨ مليون ليرة سورية وبمراجعة الجداول أعلاه نلاحظ أن مصرف عودة سورية استطاع أن يحقق نمو بالنسبة للودائع الآجلة في نهاية العام ٢٠٠٨ بمبلغ وصل إلى حوالي ١٢ مليار ليرة سورية وهي أكبر نسبة نمو في العام المذكور وبالتالي إن زيادة الودائع الآجلة لدى هذا المصرف بشكل كبير ستؤدي بشكل طبيعي إلى نمو طبيعي لمصروف الفوائد المدفوعة على الودائع الجديدة.

مما سبق نلاحظ أن:

أ - المصارف التي استطاعت الاستفادة من تغيير أسعار الفائدة هي المصارف التي كانت تمتلك أكبر حصص سوقية من الودائع الآجلة قبل تغيير أسعار الفائدة من قبل مجلس النقد والتسليف.

ب - إن انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية ساعد المصارف التي تمتلك ودائع آجلة بالعملات الأجنبية على تخفيض مصروف الفوائد لديها.

ج - لم يكن السبب في تخفيض مصروف الفوائد لدى المصارف بسبب قرارات مجلس النقد والتسليف فقط وإنما هناك عوامل أخرى ساعدت في تخفيض مصروف الفوائد منها انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية ومنها أيضاً تغيير بعض المصارف هيكل الودائع لديها من خلال استهداف ودائع أقل تكلفة مثل الودائع الجارية.

د - إن تخفيض أسعار الفوائد من شأنه أن يساعد المصارف على التوسع في منح الائتمان ولمعرفة أثر تخفيض أسعار الفائدة على إجمالي التسهيلات الائتمانية سنقوم باستعراض تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف عينة البحث من خلال الجدول التالي:

الأرقام بالآلاف الليرات السورية				تطور صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	
2009	2008	2007	2006		
28,171,539	26,722,447	16,828,264	11,648,624	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	بيمو السعودي الفرنسي
5.42%	58.80%	44.47%	-	نسبة النمو	
19,391,382	18,134,393	13,372,462	6,425,531	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	سوريا والمهجر
6.93%	35.61%	108.11%	-	نسبة النمو	
27,135,005	19,035,704	11,968,561	5,870,547	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	الدولي للتجارة والتمويل
42.55%	59.05%	103.87%	-	نسبة النمو	
26,100,199	19,305,772	9,846,364	4,884,634	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	عودة - سوريا
35.19%	96.07%	101.58%	-	نسبة النمو	
16,285,006	10,561,182	6,592,228	3,523,159	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	بيبيلوس
54.20%	60.21%	87.11%	-	نسبة النمو	
17,121,818	12,245,456	7,726,648	3,383,263	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي	العربي
39.82%	58.48%	128.38%	-	نسبة النمو	
134,204,949	106,004,955	66,334,528	35,735,759	المجموع	
26.60%	59.80%	85.63%		نسبة النمو للمجموع	
28,171,539	26,722,447	16,828,264	11,648,624	أكبر قيمة	
16,285,006	10,561,182	6,592,228	3,383,263	أصغر قيمة	
22,367,491	17,667,492	11,055,755	5,955,960	المتوسط	
5,361,347	5,773,462	3,794,492	3,043,657	الانحراف المعياري	

جدول رقم ٢١، المصدر التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

- نلاحظ من الجدول ٢١ أن كافة المصارف كانت تحقق نسب نمو مستمرة بالنسبة لإجمالي التسهيلات حتى في الفترات التي كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة ولكن هذا يعود إلى كون أن المصارف لا زالت في بداية نشاطها التجاري وعادةً تحقق المصارف نسب نمو مرتفعة خلال السنوات الأولى لعملها.

- مع بقاء أسعار الفائدة على حالها في العام ٢٠٠٩ إلا أن المصارف التجارية لم تستطع أن تحقق ما حققته في العام ٢٠٠٨ حيث ازداد مجموع إجمالي التسهيلات في نهاية العام ٢٠٠٨ بقيمة ٣٩,٧ مليار في حين ازداد مجموع إجمالي التسهيلات في نهاية العام ٢٠٠٩ بقيمة ٢٨,٢ مليار أي أن تخفيض أسعار الفائدة ساعد على التوسع في الائتمان حتى نهاية العام ٢٠٠٨ ولكن أثره

انخفض في العام ٢٠٠٩ وهذا يدل على أن أسعار الفائدة لا تكفي لوحدها لزيادة الائتمان أي أن المصارف على الرغم من أنها تمتلك السيولة الكافية للتوسع في الائتمان وهناك تخفيض مستمر لأسعار الفائدة إلا أنها لم تستطع أن تحقق نمو مماثل للعام ٢٠٠٨.

الاختبار الإحصائي للعلاقة بين متغيرات البحث:

لمعرفة قوة علاقة الارتباط ودرجة تأثير المتغيرات التابعة (العائد على حقوق الملكية – العائد على الأصول) بتغيرات المتغيرات المستقلة (أسعار الفائدة) قمنا بدراسة العلاقة بينهما باستخدام دالة الانحدار الخطي البسيط

العلاقة بين أسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية:

لدراسة العلاقة بين أسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية قمنا باحتساب المتوسط المرجح لأسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف عينة البحث والجدول التالي يوضح قيمة هذه المتغيرات خلال سنوات الدراسة:

السنة	معدل الفائدة (متوسط مرجح)*	العائد على حقوق الملكية
2006	5.21%	3.76%
2007	5.15%	9.70%
2008	4.30%	13.62%
2009	3.91%	12.37%

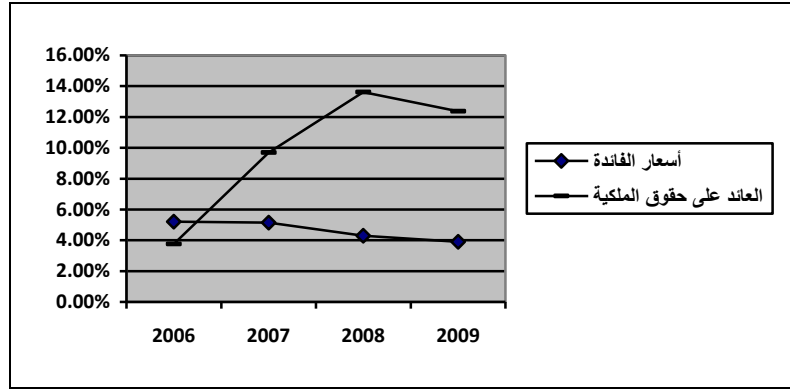
وبتحليل الجدول السابق باستخدام دالة الانحدار الخطي البسيط حصلنا على النتائج التالية:

Regression Statistics	
79%	Multiple R
63%	R Square
44%	Adjusted R Square
3%	Standard Error
4	Observations

ANOVA

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
12.63%	254.06%	13.76%	34.95%	Intercept
20.77%	-183.67%	294.19%	-540.35%	X Variable 1

* وهو يمثل متوسط معدل الفائدة الفعلي حسب النشرات الإحصائية الربعية للمصرف المركزي للأعوام المذكورة بعد أن قمنا بترجيح هذا المتوسط بمجموع مبالغ الودائع للمصارف عينة البحث وذلك حسب نوع الوديعة.



ومن التحليل السابق يظهر لدينا مايلي:

- إن قيمة معامل الارتباط Multiple R تشير إلى درجة ارتباط بيانات المتغير المستقل بالمتغير التابع وقد بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٩% وهي تعتبر نسبة جيدة وتشير إلى قوة الارتباط بين أسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية.

- قيمة معامل التحديد R Square بلغت ٦٣% أي أن تغيرات المتغير المستقل -أسعار الفائدة- تفسر تغيرات المتغير التابع -العائد على حقوق الملكية- بنسبة ٦٣%.

- إن قيمة P-value أو درجة الثقة بلغت ٢١% وهي أكبر من ٥% أي أنه يجب أن نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم، والسبب في ارتفاع قيمة P-value يعود إلى صغر حجم العينة أي أن سنوات الدراسة كانت قليلة وأدت إلى ضعف الثقة في القدرة على تعميم نتائج الاختبار، أي أنه عند مستوى ثقة ٩٥% لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية، ولكننا نستطيع أن نقول أيضاً عند مستوى ثقة ٧٩% يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والعائد على حقوق الملكية ولكن مستوى الثقة المتعارف عليه هو ٩٥%.

- تشير درجة الثقة أو المعنوية إلى أنه لو أننا قمنا بتعميم نتائج البحث على كافة المجتمع فإن النتائج ستبقى صحيحة بنسبة ٧٩% وهذه النسبة تعتبر جيدة بالنسبة لبيانات أربع سنوات فقط.

- إن قيمة الثابت للمتغير المستقل كانت -٤,٥ أي أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو ارتباط سلبي أي أنه عندما ترتفع أسعار الفائدة تنخفض قيمة العائد على حقوق الملكية وعندما تنخفض أسعار الفائدة ترتفع قيمة العائد على حقوق الملكية، أي

أن ارتفاع أسعار الفائدة بقيمة ١% يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بقيمة - ٥,٤٠%.

- ظهرت قيمة شاذة في النموذج وذلك في العام ٢٠٠٩ حيث كانت أسعار الفائدة تستمر بالانخفاض بينما لم ترتفع قيمة العائد على حقوق الملكية وذلك بسبب ضعف الأرباح أو تراجع نموها لعينة المصارف في العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب آثار الأزمة المالية حيث أثرت على محفظة القروض لدى المصارف.

العلاقة بين أسعار الفائدة والعائد على الأصول:

السنة	معدل الفائدة (متوسط مرجح)*	العائد على الأصول
2006	5.21%	0.27%
2007	5.15%	0.57%
2008	4.30%	0.85%
2009	3.91%	0.81%

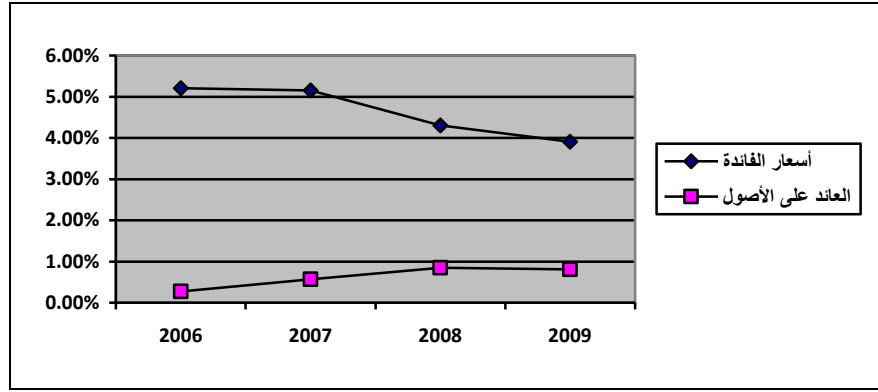
وبدراسة العلاقة بين المتغيرين السابقين من خلال دالة الانحدار الخطي البسيط كانت النتائج على الشكل التالي:

Regression Statistics	
86%	Multiple R
74%	R Square
61%	Adjusted R Square
0.17%	Standard Error
4	Observations

ANOVA

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
8.27%	325.86%	0.70%	2.29%	Intercept
14.00%	-238.32%	15.04%	-35.83%	X Variable 1

* وهو يمثل متوسط معدل الفائدة الفعلي حسب النشرات الإحصائية الربعية للأعوام المذكورة بعد أن قمنا بترجيح هذا المتوسط بمجموع مبالغ الودائع للمصارف عينة البحث وذلك حسب نوع الوديعة.



من الجدول السابق يظهر لدينا ما يلي:

- بلغت قيمة معامل الارتباط R Multiple R ٨٦% وهي تعبر عن قوة الارتباط القوي بين أسعار الفائدة والعائد على الأصول.

- أما قيمة معامل التحديد R Square فقد بلغت ٧٤% أي أن تغيرات المتغير المستقل - أسعار الفائدة - تفسر تغيرات المتغير التابع - العائد على الأصول - بنسبة ٧٤%.

- إن قيمة P -value أو درجة الثقة بلغت ١٤% وهي أكبر من ٥% أي أنه يجب أن نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم، والسبب في ارتفاع قيمة P -value يعود إلى صغر حجم عينة البحث وتزداد الثقة في البيانات عند زيادة عدد السنوات وذلك لأن قيمة معامل الارتباط كبيرة، وبالتالي عند مستوى ثقة ٩٥% لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والعائد على الأصول، ولكننا نستطيع أن نقول أيضاً عند مستوى ثقة ٨٦% يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والعائد على الأصول.

- إن قيمة الثابت للمتغير المستقل كانت -٠,٣٦ أي أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو ارتباط سلبي أي أنه عندما ترتفع أسعار الفائدة ١% ينخفض العائد على الأصول بقيمة ٠,٣٦%، وعندما تنخفض أسعار الفائدة بقيمة ١% يرتفع العائد على الأصول بقيمة ٠,٣٦%.

- ظهرت قيمة شاذة في النموذج وذلك في العام ٢٠٠٩ حيث كانت أسعار الفائدة تستمر بالانخفاض بينما لم ترتفع قيمة العائد على الأصول وذلك بسبب أثار الأزمة المالية وارتفاع حجم محفظة الديون المتعثرة لدى المصارف.

٢- أثر القرارات المتعلقة بالتحكم بالسقوف الائتمانية:

ذكرنا في الفصل الثاني من هذا البحث أن مجلس النقد والتسليف يستخدم هذه الأداة لتخفيض أو رفع قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان أو توجيه الائتمان نحو قطاع اقتصادي معين وذلك تبعاً للأهداف النقدية والاقتصادية التي يسعى المجلس لتحقيقها أو المساعدة في تحقيقها.

أما بالنسبة لمجلس النقد والتسليف في سورية فقد فرض حد أعلى لأقصى مبلغ من التسهيلات التي يمكن أن يمنحها مصرف ما لعميله وربط المجلس هذا الحد بصافي الأموال الخاصة للمصرف المانح للتسهيلات.

كانت المصارف في سورية تعمل في هذا الشأن تبعاً للقرار /١٠١/ تاريخ ٢٠٠٥/٠١/٠٢ حتى صدور القرار /٣٩٥/ تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٢٩ الذي لا زال يُعمل به حتى نهاية العام ٢٠٠٩ وكان القرار /١٠١/ ينص على أن الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن للمصارف منحه هو ٢٠% من صافي الأموال الخاصة للمصرف وحسب القرار /٣٩٥/ أصبحت هذه النسبة ٢٥% من صافي الأموال الخاصة للمصرف وذلك بالنسبة للعميل الواحد أو المجموعة المترابطة.

مما سبق نلاحظ أن المجلس ومن خلال القرارات السابقة لا يميز بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة عند فرض الحد الأقصى للتسليف وإنما يُخضع كافة الأنشطة الاقتصادية لنسبة واحدة أي أن المجلس يرغب في تخفيض المخاطرة التي يمكن لمصرف ما أن يتحملها من جراء منح تسهيلات ائتمانية لعميل ما أو لمجموعة مترابطة ذات علاقة من الأشخاص، ولكن كان هناك تجاوز وحيد أعطاه المجلس حيث سمح لهذه النسبة بأن تصبح ٣٥% بالنسبة للمشاريع الاستثمارية (القرار ٤٦١) بشرط أن تكون نسبة كفاية رأس المال للمصرف المانح لهذه التسهيلات أعلى من الحد الأدنى المحدد بالقرار /٢٥٣/ بأربع نقاط أي يجب أن تكون أكبر أو تساوي ١٢% وبالتالي نجد أن المجلس منح المصارف قدرة على منح ما نسبته ٣٥% من صافي الأموال الخاصة لمصرف ما وذلك لتمويل المشاريع الاستثمارية مما يعبر عن رغبة المجلس في تهيئة الظروف الملائمة لعمل هذا النوع من المشاريع ولكنه بالمقابل اشترط حصول المصرف على نسبة كفاية لا تقل عن ١٢%.

إن فرض سقوف ائتمانية على التسهيلات الممنوحة من المصارف للعملاء يكون لغايات متعددة منها أن يرغب المصرف المركزي بالحد من حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع معين أو لنوع معين

من القروض أو لتخفيض القروض الممنوحة لقطاع اقتصادي ما وكما مر معنا قبل قليل لا يفرض مجلس النقد والتسليف في سورية نسب مختلفة وإنما نسبة واحدة لمختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء المشاريع الاستثمارية التي يميزها المجلس عن غيرها من المشاريع الأخرى أي أن المجلس استخدم سياسة تحديد حد أقصى للتسليف للحد من المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف من جراء التوسع في منح الائتمان لعميل واحد أو المجموعة المترابطة.

٣- أثر القرارات المتعلقة بتوجيه القروض:

تستخدم السلطات النقدية هذه الأداة عندما ترغب في دعم نشاط اقتصادي معين أو قطاع اقتصادي معين وذلك لتحقيق أهداف معينة تسعى لها السلطات المعنية، لذلك تقوم السلطات النقدية عادةً بتقديم مزايا معينة للمصارف للاستفادة من هذا التمويل الممنوح لهذا النوع من المشاريع التي ترغب السلطة النقدية بدعمه وفي سورية أصدر مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات المتعلقة بهذا الشأن كنا قد ذكرناها بالتفصيل في الفصل الثاني من البحث وأهم ما تضمنته هذه القرارات هو السماح للمصارف بتقديم التمويل بالقطع الأجنبي للمشاريع الاستثمارية وبالتالي تستطيع هذه المصارف إقراض هذه المشاريع بالعملات الأجنبية والحصول على عائد أكبر بدلاً من توظيفها في الأسواق المالية الخارجية التي يقل فيها العائد عن العائد الذي يمكن أن يحصل عليه المصرف من إقراض هذه الأموال للعملاء.

أيضاً من القرارات المهمة التي أصدرها مجلس النقد والتسليف القرار رقم /٥٠٢/ تاريخ ١٠/٥/٢٠٠٩ حيث أجاز المجلس من خلال هذا القرار للمصارف إمكانية تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع من خلال تقديم التسهيلات للقطاع الصناعي أي أن المصرف المركزي يشجع المصارف على تقديم التمويل للمشاريع الصناعية مقابل تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع أيضاً أصدر المجلس القرار /٥٧٩/ تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ والذي أتاح للمصارف تمويل شراء الأقطان لصالح المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان على أن يتم احتساب المبلغ من متطلبات الاحتياطي الإلزامي المدفوع على الودائع.

مما سبق نلاحظ أن مجلس النقد والتسليف يؤثر على أداء المصارف التجارية من خلال هذه الأداة وذلك على الشكل التالي:

-إن السماح للمصارف بتقديم التمويل بالعملات الأجنبية للمشاريع الاستثمارية من شأنه أن يرفع معدل العائد لدى المصرف لأن القروض تحصل على معدلات فائدة أعلى من معدلات الفائدة على الأموال الموظفة في أسواق المال.

-يسمح المجلس للمصارف بتخفيض مبالغ الاحتياطي الإلزامي على الودائع وذلك لقاء تمويل المشاريع الصناعية وبالتالي تستطيع المصارف الاستفادة من الوفر المحقق من جراء تخفيض مبلغ الاحتياطي الإلزامي من خلال توظيف هذه الأموال بدلاً من تجميدها مجاناً لدى المصرف المركزي.

٤- أثر القرارات المتعلقة بمتطلبات الاحتياطي الإلزامي:

إن سياسة نسبة الاحتياطي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على سيولة المصارف وقدرتها على الإقراض وتختلف طبيعة استخدام هذه الوسيلة تبعاً للحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني وفي سورية قام مجلس النقد والتسليف بإصدار القرار ٧٢/ تاريخ ٢٠٠٤/٠٩/١٢ والذي ينص على أنه يجب على المصارف العاملة في سورية إيداع ما نسبته ٥% من مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل ويتم تعديل رصيد الاحتياطي بشكل شهري ثم أصدر المجلس القرار ٣٨٩/ تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٥ والذي ألغى القرار السابق وتم من خلال هذا القرار رفع نسبة الاحتياطي من ٥% إلى ١٠% ويتم تعديل رصيد الاحتياطي كل أسبوعين، أي أن المجلس كان يهدف إلى تخفيض قدرة المصارف على الإقراض من خلال التأثير على سيولتها بفعل رفع نسبة الاحتياطي على الودائع.

إن سياسة نسبة الاحتياطي تعتبر من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ونظراً لضعف تأثير هذا النوع من الأدوات في البلدان النامية تلجأ السلطات النقدية إلى استخدام قرارات أخرى مساعدة لها لذلك أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم ٧٣/ بتاريخ ٢٠٠٤/٠٩/١٩ والذي يحدد من خلاله حد أدنى للسيولة مقداره ٢٠% بكافة العملات وبالتالي إن مجلس النقد والتسليف في سورية يستخدم بالإضافة إلى سياسة نسبة الاحتياطي سياسة حد أدنى للسيولة اليومية والتي تعتبر أداة مباشرة للتأثير على سيولة المصارف لأنها تجبر المصارف على توفير أوضاعها مع النسبة المحددة بشكل مباشر لأن تجاوز المصارف للنسبة المحددة يعرضه للغرامات المنصوص عنها بنص القرار.

مع نهاية العام ٢٠٠٩ أصدر مجلس النقد والتسليف القرار /٥٨٨/ الذي ألغى القرار السابق /٧٢/ وما يميز هذا القرار هو أن المجلس عدل على طريقة احتساب نسبة السيولة اليومية وجعل الحد الأدنى للسيولة اليومية ٣٠% بكافة العملات و ٢٠% بالليرات السورية وبطبيعة الحال يفرض القرار غرامات في حال التجاوز.

بالإضافة إلى الحد الأدنى للسيولة الذي فرضه المجلس من خلال القرار /٥٨٨/ أيضاً حدد المجلس نسب محددة للسيولة حسب طريقة سلم الاستحقاق حيث يتم إدراج الموجودات والمطالب وبعض عناصر خارج الميزانية حسب الاستحقاقات ومن ثم يتم احتساب الفجوات بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على أساس فترات زمنية معينة وفرض المجلس حد أقصى لنسبة الفجوة السالبة المتشكلة نتيجة مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة ولكن المجلس لا يفرض غرامات في حال التجاوز على النسب المحددة حسب طريقة سلم الاستحقاق. إن قياس نسبة السيولة العامة حسب القرار /٥٨٨/ يتم من خلال قسمة الموجودات / المطالبات والالتزامات خارج الميزانية ولكن الموجودات لا تتضمن كافة بنود الموجودات في الميزانية فعلى سبيل المثال لا تتضمن الموجودات بند التسهيلات الائتمانية المباشرة وأيضاً الالتزامات خارج الميزانية لا تتضمن كافة بنود قائمة خارج الميزانية، بينما في القرار /٧٣/ كانت نسبة السيولة تحتسب من خلال قسمة (صافي الأرصدة والإيداعات لدى المصارف) حتى ثلاثة أشهر على (ودائع العملاء والمطلوبات الأخرى وبعض بنود خارج الميزانية المثقلة) حتى ثلاثة أشهر.

إن سياسة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤثر على سيولة المصارف فعندما يرفع المصرف المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع فهذا يدفع المصارف إلى تخفيض الأموال القابلة للإقراض لتغطية نسبة الاحتياطي المطلوبة من قبل المصرف المركزي ولقياس تأثير قرارات المصرف المركزي المتعلقة بنسبة الاحتياطي الإلزامي سنقوم باحتساب نسبة السيولة من خلال النسبة التالية:

نسبة السيولة = (نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي + أرصدة لدى المصارف) / إجمالي المطالب.

تطور نسبة السيولة لدى المصارف التجارية				الأرقام بالآلاف الليرات السورية
اسم المصرف	2009	2008	2007	
بيمو السعودي الفرنسي	35,054,038	24,112,715	26,009,007	نقد وأرصدة لدى المركزي
	12,963,578	10,399,307	5,194,979	أرصدة لدى المصارف
	97,560,700	85,438,154	77,718,008	إجمالي المطالب
نسبة السيولة	49.22%	40.39%	40.15%	

سورية والمهجر	نقد وأرصدة لدى المركزي	13,709,449	13,294,950	15,416,893
	أرصدة لدى المصارف	30,234,601	22,915,564	16,230,054
	إجمالي المطالبات	59,129,958	64,688,817	68,264,001
	نسبة السيولة	74.32%	55.98%	46.36%
الدولي للتجارة والتمويل	نقد وأرصدة لدى المركزي	15,065,409	16,361,540	15,444,540
	أرصدة لدى المصارف	19,187,622	11,927,741	12,754,986
	إجمالي المطالبات	45,096,555	47,887,773	63,909,761
	نسبة السيولة	75.95%	59.07%	44.12%
عودة - سورية	نقد وأرصدة لدى المركزي	6,618,239	10,815,729	16,906,790
	أرصدة لدى المصارف	3,905,855	17,593,832	11,644,626
	إجمالي المطالبات	33,571,576	55,532,540	69,417,474
	نسبة السيولة	31.35%	51.16%	41.13%
بيلوس	نقد وأرصدة لدى المركزي	1,261,473	4,231,865	4,485,422
	أرصدة لدى المصارف	5,351,395	5,853,715	3,653,224
	إجمالي المطالبات	15,387,147	24,220,349	30,398,162
	نسبة السيولة	42.98%	41.64%	26.77%
العربي	نقد وأرصدة لدى المركزي	5,169,391	6,421,291	7,311,428
	أرصدة لدى المصارف	7,214,593	7,747,670	3,018,787
	إجمالي المطالبات	19,504,493	28,964,043	30,955,438
	نسبة السيولة	63.49%	48.92%	33.37%
	أعلى نسبة	75.95%	59.07%	49.22%
	أدنى نسبة	31.35%	40.39%	26.77%
	المتوسط	54.71%	49.53%	40.16%

جدول رقم ٢٢^١، المصدر التقارير المالية السنوية للمصارف المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- على الرغم من أن بعض المصارف انخفضت لديها نسبة السيولة في بعض الأعوام وكان أدنى حد كان ٢٦,٧٧% في نهاية العام ٢٠٠٩ ولكنها تعتبر نسبة جيدة أي أن المصارف بشكل عام تتمتع بنسب سيولة مرتفعة.

- بما أن المصارف تمتلك نسب سيولة مرتفعة فهذا يعني أن قرارات المجلس المتعلقة بنسبة الاحتياطي الإلزامي لن تؤثر على قدرة المصارف على التوسع في الإقراض، لذلك استخدم

^١ - تم استثناء العام ٢٠٠٦ من الجدول السابق لأن الأرصدة لدى المصارف كانت يصرح عنها مع الإيداعات لدى المصارف بشكل موحد وليس بشكل مستقل، تختلف الأرصدة لدى المصارف عن الإيداعات لدى المصارف كون أن الأرصدة لدى المصارف تكون استحقاقاتها الأصلية أقل من ثلاث أشهر بينما الإيداعات لدى المصارف تكون استحقاقاتها الأصلية أكثر من ثلاث أشهر.

المجلس قرارات مباشرة تفرض حد أدنى للسيولة وعلى الرغم من ذلك لا تزال أغلب المصارف تحقق نسب سيولة مرتفعة.

إن القرار /٥٨٨/ يفرض على المصارف نسب سيولة معينة حسب الفترات الزمنية وتعتبر هذه النسب أكثر تأثيراً على أداء المصارف كون أن هذه النسب مفروضة حسب الاستحقاقات الزمنية أي أن المجلس يفرض على المصارف أن تعيد توزيع أصولها وخصومها بما يتلائم مع النسب المحددة من قبله ولكن المشكلة تبرز في مدى قدرة المصارف التجارية على التأثير في ودائع الزبائن لدفعها لفترات زمنية أطول بما يتلائم مع استحقاقات موجوداتها.

وأخيراً بالنسبة لباقي أدوات السياسة النقدية:

٥- الإقناع الأدبي: وهذه الوسيلة ليست بحاجة إلى قرارات وإنما هي عبارة عن ندوات ومؤتمرات واجتماعات يقوم بها المصرف المركزي لإقناع المصارف العاملة بوجهة نظر المصرف المركزي في بعض قراراته وتوضيح الغايات والأهداف منها وفي سورية ومن خلال قانون النقد الأساسي الذي أنشأ ما يسمى مفوضية الحكومة لدى المصارف حيث تقوم هذه المفوضية بالتواصل مع المصارف العاملة والتعاون معها لضمان الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف.

٦- عمليات السوق المفتوحة: وهذه الأداة وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ لم يتم تفعيلها بشكل عملي أي أنه ليس لها أي أثر على أداء المصارف التجارية.

٧- سعر الخصم: أيضاً هذه الأداة ليس لها تأثير على أداء المصارف التجارية ولا يجري التعامل بها حتى نهاية العام ٢٠٠٩.

النتائج والمقترحات:

أولاً- النتائج:

- ١ - أصدر مجلس النقد والتسليف منذ بداية نشاطه في العام ٢٠٠٣ مجموعة عديدة من القرارات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية ولكنه وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ لم يفعل بعض الأدوات مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ويعود ذلك إلى عدم وجود أذونات وسندات خزانة وسوق مالي يتم من خلاله تفعيل عمليات السوق المفتوحة أما بالنسبة لسعر الخصم فلا يعتمد عليه كثيراً بسبب عدم حاجة المصارف التجارية إلى إعادة خصم أوراق مالية لدى المركزي لأنها تتمتع بسيولة عالية.
- ٢ - يختلف تأثير القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف فبعض القرارات يكون لها تأثير مباشر وفعال على المصارف وبعضها يكون أثره محدود وذلك تبعاً لطبيعة القرار وما يتضمنه وتبعاً لظروف المصارف التجارية فعلى سبيل المثال تكون القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة ذات تأثير مباشر على إيرادات المصارف التجارية لأنها تؤثر على مصروف الفوائد وبالمقابل لا تتأثر كثيراً المصارف بالقرارات الخاصة بنسبة الاحتياطي وذلك لارتفاع سيولة هذه المصارف.
- ٣ - لا يفرض مجلس النقد والتسليف حدود سعرية معينة لأسعار الفائدة المدينة وإنما اتجه باتجاه تحريرها ولكنه يفرض حدود سعرية على أسعار الفائدة الدائنة ويعطي على هذه الأسعار هامش حركة نحو الأعلى والأسفل وذلك لخلق فرص المنافسة بين المصارف.
- ٤ - إن قرارات المجلس المتعلقة بالسقوف الائتمانية لا تميز بين طبيعة النشاط الاقتصادي للعميل ولكن المجلس استدرك في وقت لاحق وأصدر قرار يقضي بإعطاء نسبة أكبر للسقوف الائتمانية للمشاريع الاستثمارية وذلك بعد موافقة المصرف المركزي.

٥ - اتضح من خلال الحالة العملية أن أهم مؤشرات الربحية لدى المصارف الخاصة التجارية ترتبط بصافي الدخل وبالتالي إن أي تعديل أو تغيير له علاقة بمصروف أو إيراد الفوائد من شأنه أن يؤثر تأثيراً هاماً في صافي الدخل لأن إيراد الفوائد يشكل أهم وأكبر مصدر للدخل لذلك تكون تعديلات مجلس النقد والتسليف على أسعار الفائدة مهمة جداً بالنسبة للمصارف التجارية كونها تؤثر مباشرةً على صافي إيراد الفوائد لدى المصرف.

٦ - إن التحكم بأسعار الفائدة الدائنة من أهم الأدوات التي يستخدمها المجلس في سورية وترتبط التغييرات على أسعار الفائدة بالكثير من الأهداف الاقتصادية والسياسة، لذلك كانت القرارات التي تتناول أسعار الفائدة كثيرة بالمقارنة مع الأدوات الأخرى.

٧ - كانت بداية نشاط المصارف الخاصة في سورية تترافق مع بداية نشاط مجلس النقد والتسليف الذي يعمل منذ بداية إعادة إحياء دوره على إجراء تغييرات وتعديلات لخلق بيئة العمل المناسبة للمصارف.

٨ - كانت أسعار الفائدة الدائنة مرتفعة مع بداية النشاط المصرفي في سورية ولجأ مجلس النقد والتسليف إلى رفع أسعار الفائدة في نهاية العام ٢٠٠٥ بسبب أزمة سعر الصرف التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة فكان مجلس النقد والتسليف مضطراً لرفع أسعار الفائدة الدائنة على الليرة السورية وذلك لرفع الطلب عليها وبالتالي محاولة رفع قيمتها في السوق التي انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات بيع الليرة وشراء العملات الأجنبية داخل البلاد، وفي منتصف العام ٢٠٠٧ عند عودة الاستقرار السياسي للبلاد عاد مجلس النقد والتسليف ليصدر تعديلات على أسعار الفائدة الدائنة حيث قام بإعطاء المصارف هامش حركة مقداره ٢% لتخفيض أو رفع معدل الفائدة على الودائع أي أنه سمح بتخفيض الحد الأدنى بمقدار نقطتين مما أدى إلى تخفيض تكاليف الودائع على المصارف وبالتالي ارتفعت قيمة صافي هامش الفوائد.

٩ - في العام ٢٠٠٩ حافظ مجلس النقد والتسليف على سياسة تخفيض أسعار الفائدة الدائنة وقام بتخفيض الحد الأدنى على الودائع لأجل بمقدار نقطة واحدة مئوية إلا أن المصارف لم تستطع أن تحقق الانجازات التي حققتها في العام ٢٠٠٨ بل على العكس معظم المصارف تراجع أدائها في العام ٢٠٠٩ وذلك لعدة أسباب منها آثار الأزمة المالية العالمية ومنها ارتفاع حجم محفظة الديون المتعثرة لدى المصارف ومنها أيضاً أن المصارف تدفع على الودائع بالليرات السورية معدلات فائدة معينة وبالمقابل لا تجد التوظيفات المناسبة لها مما يدفع بها لوضعها كحسابات جارية لدى المصرف المركزي أي أنها تحصل على معدل عائد مقداره ٠% على هذه الحسابات وكما مر معنا سابقاً معظم المصارف لديها أرصدة كبيرة لدى المصرف المركزي يتم وضعه كحسابات جارية.

١٠ - أظهر الاختبار الإحصائي للعلاقة بين متغيرات البحث انخفاض مستوى الثقة بالبيانات عينة البحث عن ٩٥% والسبب في ذلك يعود إلى قلة عدد سنوات الدراسة المتاحة وبالمقابل أظهر الاختبار قوة علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

١١ - أظهر الاختبار الإحصائي أن الارتباط بين أسعار الفائدة وكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول هو ارتباط سلبي أي أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ثانياً- المقترحات:

١ - إن مجلس النقد والتسليف يحاول تخفيض تكلفة الفوائد على الودائع بالليرات السورية وهذا كان مفيداً للمصارف في فترة ما لكن المشكلة والتحدي أمام المصارف والمصرف

المركزي الآن في إيجاد فرص استثمارية مناسبة لهذه الودائع لذلك على المصرف المركزي التفكير بوسائل يستطيع من خلالها مساعدة المصارف على الاستفادة من أموالها الفائضة.

٢ - يسمح مجلس النقد والتسليف للمصارف العاملة في سورية بأن تمول المشاريع الاستثمارية بنسبة تصل إلى ٣٥% من صافي الأموال الخاصة للمصرف المعني ولكن بشرط أن يحقق المصرف نسبة كفاية لرأس المال لا تقل عن ١٢% وبالتالي نقترح أن يتم تخفيض هذه النسبة أو إلغاء هذا الشرط لأن تحقيق المصرف لنسبة ١٢% يتطلب منه إما تدعيم رأسماله وبالتالي انخفاض العائد على رأس المال أو توظيف أمواله في استثمارات منخفضة المخاطرة ولكنها ستكون منخفضة العائد أيضاً أي في كلا الحالتين سيؤدي لتخفيض معدل العائد.

٣ - تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة بحيث يقوم المجلس بتغيير معدلات الخصم مثلاً بما يتفق مع متطلبات السياسة النقدية والأهداف الاقتصادية العامة مما يؤدي إلى التأثير بشكل غير مباشر على أسعار الفائدة في السوق.

٤ - إن تفعيل دور عمليات السوق المفتوحة يساعد المصرف المركزي على التأثير في سيولة المصارف بشكل غير مباشر بحيث يستطيع بيع وشراء أذونات وسندات الخزنة للتأثير بهذه السيولة وبالتالي التأثير في العرض النقدي.

٥ - إن أهم ما يجب أن يسعى إليه مجلس النقد والتسليف هو إيجاد الوسائل المناسبة لدفع المصارف نحو تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية بحيث تستفيد هذه المصارف من توظيف أموالها ويستطيع المجلس المساعدة في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

٦ - إن الكثير من المعاملات المصرفية لمؤسسات القطاع العام تتم عبر المصارف العامة وهذا بدوره يحرم المصارف الخاصة من الفرصة في المشاركة في تمويل هذه المؤسسات، وأيضاً تقوم مؤسسات القطاع العام بإيداع أموالها الفائضة في المصارف العامة وبالتالي نقترح أن يتم السماح للجهات العامة بتوظيف أموالها أو الحصول على التمويل من المصارف الخاصة أيضاً وذلك لزيادة فعالية نشاط المصارف الخاصة.

٧ - نقترح أن يقوم المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات المختصة بالتشجيع على إقامة القروض التشاركية الكبيرة بين كافة المصارف، حيث يقوم المصرف المركزي بالتنسيق بين المصارف وذلك لتوجيه المدخرات نحو تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية مما يعود بالنفع للمصارف وللحكومة معاً.

٨ - نقترح أن يقوم مجلس النقد والتسليف بإعادة النظر ببعض النسب المفروضة من قبله على المصارف العاملة في سورية، مثل نسبة السيولة الخاصة بسلم الاستحقاق ونسبة الحد الأقصى للتسليف، وأن يقوم مثلاً بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية لأن ذلك يرفع من تكلفة الأموال مع انخفاض المردود على التوظيفات بالعملات الأجنبية بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك لكي تتمكن المصارف من التوسع في نمو أعمالها.

قائمة المراجع:

١- المراجع العربية:

- الكتب:

- باري، سيجل: النقود والبنوك الاقتصادية، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح مجيد، دار المريح، الرياض، ١٩٨٧.
- شرف كمال، عراج أبو هاشم: النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤.
- د.الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، سورية- حلب، دار الجندي، ٢٠٠٥.
- الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط ١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.
- شيحة، مصطفى: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- عبد الحميد، عبد المطلب: البنوك الشاملة وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٥.
- عوض، فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- الغريب، محي الدين: اقتصاديات النقود والمصارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- د. الغصين، راغب: الرقابة المالية والإدارية في المصارف، أملية جامعية، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
- د. كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلاته واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا ٢٠٠٠.
- د. كنعان، علي: الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
- مبارك، عبد المنعم: النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- مبارك عبد النعيم، يونس محمود، اقتصاديات النقود و الصرف و التجارة الدولية الدار الجامعية للطباعة و النشر، ١٩٩٦.
- د. مجيد، ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢.

- د. مسعود، حسن: أضواء على النظرية النقدية المعاصرة، دار المعارف، بيروت ٢٠٠١.
- د. مصطفى أحمد فريد، د. السيد حسن سهير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠.
- الناقية، أحمد أبو الفتوح: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- هندي، منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.

- الرسائل الجامعية :

- الزامل، خالد: دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.
- مشبب، غالب: تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية، جامعة دمشق، ٢٠١٠.
- الميداني، ماريان: النظرية والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٧.

الأبحاث المحكمة، المنشورات، الدوريات:

- الحوراني، أكرم : انعكاسات تحرير أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٤.
- د. دليلة، عارف: الكتلة النقدية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، الندوة العاشرة، ١٩٩٥.
- السيد حسن، موفق: التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، عرض النقد والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٥ العدد الثاني ١٩٩٩.
- سكر، نبيل: الإصلاح الاقتصادي في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٣.
- د. الشماع ، خليل: منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، اتحاد المصارف العربية.
- ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، ١٩٨٨، محاضرة بعنوان السياسة النقدية.

مواقع الانترنت:

- موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy

- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية www.scfms.sy

٢ - المراجع الأجنبية:

- Borke Philip, (1989)"Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia".
- Coit, Craig 1, John,(1997)"Performance Measurement in the Banking industry. Result of BAI, Survey.
- George H.Hempel, Donald G.Simpson-Bank Management Text and Cases 5th ED,1999.
- Monetary Analysis: The supply of Money. IMF Institute /91-13/section 1-4a.
- Peter S.Rose & Sylvia C.Hudgins: Bank Management & Financial Services 6th Ed,2005.
- Valentina Flamini, Calvin McDonald,and Liliana Schumacher, The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa,IMF Working paper,2009.
- Willame. Alexender, Tomas J.T. BALIÑO, And CHARLES ENOCH, Adopting Indirect Instruments of Monetary Policy, IMF Occasional Paper No. 126 (Washington, 1995).